



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر ظاهرة المُشتركِ النَّحويِّ في تعدد المعاني في القرآنِ الكَرِيمِ:
تفسيرُ "البَحْرُ المُحيطُ" أُنموذجًا

إعداد

فريدة جميعان محمود القريناوي

إشراف

أ. د. مهدي عرار

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

أثر ظاهرة المُشْتَرَكِ النَّحْوِيِّ فِي تَعَدُّدِ الْمَعَانِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:
تفسيرُ "الْبَحْرُ الْمُحِيطُ" أُنْمُوذَجًا

إعداد

فريدة جميعان محمود القريناوي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2024/04/03م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

التوقيع

أ. د. مهدي عرار

المشرف الرئيسي

أ. د. عبد الرؤوف خريوش

الممتحن الخارجي

أ. د. وائل أبو صالح

الممتحن الداخلي

أ. د. عودة عبد الله

الممتحن الداخلي



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر ظاهرة المُشتركِ النَّحويِّ في تعددِ المعاني في القرآنِ الكَرِيمِ:
تفسيرُ "الْبَحْرُ الْمُحِيطُ" أنموذجًا

إعداد

فريدة جميعان محمود القريناوي

إشراف

أ. د. مهدي عرار

بناء على تعليمات منح درجة الدكتوراة الصادرة عن مجلس عمداء جامعة النجاح فقد تم نشر البحث

المستل التالي من الأطروحة:

القريناوي، فريدة (2024). خفاء العلامة الإعرابية وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم ،

البحث المحيط انموذجًا. المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.

الإهداء

إلى مَنْ قَضَى الرَّحْمَنُ بَبْرَهُمَا وَطَاعَتَهُمَا، وَلَهُمَا أَدِينُ بِكُلِّ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ... أَبِي وَأُمِّي

إلى رفيقِ الدَّربِ، وصديقِ الأوقاتِ كُلِّهَا، والأكثرِ حضوراً ودعماً... عليّ

إلى أصدقائي في التفاصيلِ الصَّغيرةِ، الَّذِينَ تَحَمَّلُوا غِيَابِي وَانْتِشغالي عنهم، فلذاتِ كبدي: محمد،

ومعتصم، وشام.

إلى جميعِ أخواني وأخواتي، وإلى الأصدقاءِ والصَّدِيقَاتِ، وإلى الزملاءِ والزميلاتِ في مدرسةِ النِّجاحِ

الشاملة في رهط، وعلى رأسهم مدير المدرسةِ الأستاذُ والأخُ سعيد القريناوي، الَّذِي لم ينفكَّ عن الدَّعمِ

والمُساندةِ لكلِّ مَنْ يسلكُ دربَ العلمِ والرَّقْيِ...

إلى كلِّ المخلصين من أبناءِ العربيَّةِ...

أهدي هذا العملَ الَّذِي أسألُ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَفَّقَنِي فِيهِ لِأَتَمَّهُ عَلَى أَكْمَلِ الْوَجْهِ

فريدة

الشكر والتقدير

يقول تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237]،

لذا من باب الإقرار بالفضل، والوفاء لأصحابه، كان حقاً عليّ أن أهدي ثمرة هذا الجهد إلى صاحب المعرفة الواسعة، والبحر المحيط علماً وتواضعاً، ابن العربيّة البارّ، وأحد حراسها الأخيار، الأستاذ الدكتور مهدي عرار، الذي كان الأخ المساند، والمرشد المبين لكلّ سؤال أو حيرة؛ إذ كان يبسط الأمور، وينير بصيرتي بروية وصبر، ساعدني على تخطي الصعوبات الكثيرة التي واجهتني في كتابة هذه الأطروحة.

فأدعو الله العليّ العظيم أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يمنّ عليه بالفضل الجزيل، والعمر الطويل، وأن يجعله مباركاً أينما كان، إنه نعم المولى، ونعم المجيب.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الأطروحة التي تحمل عنوان:

أثر ظاهرة المُشْتَرَكِ النَّحْوِيِّ فِي تَعَدُّدِ الْمَعَانِي فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: تفسيرُ "الْبَحْرِ الْمُحِيطِ" أُنْمُوذَجًا

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: فريدة محمد الفريادي

التوقيع: فريدة محمد الفريادي

التاريخ: ٢٠٢٤/٤/٢٠م

فهرس المحتويات

الإهداء.....	د
الشكر والتقدير.....	هـ
الإقرار.....	و
فهرس المحتويات.....	ز
فهرس الملاحق.....	ي
الملخص.....	ك
المقدمة.....	1
مشكلة الدراسة.....	2
أسئلة الدراسة.....	2
مصطلحات الدراسة.....	3
أهمية الدراسة.....	3
أهداف الدراسة.....	3
حدود الدراسة.....	4
الدراسات السابقة.....	4
منهج الدراسة.....	7
خطة الدراسة.....	7
مهاده وتأسيس.....	9
استشراف ظاهرة المشترك النحوي.....	10
التعريف بأبي حيان.....	14
ثقافته.....	15
تفسير البحر المحيط.....	15
منهجية أبي حيان في البحر المحيط.....	16
الفصل الأول: المشترك النحوي الآتي من خفاء العلامة الإعرابية.....	18
بواعث خفاء العلامة الإعرابية.....	20

20	البناء
21	1. أسماء الإشارة
24	2. البناء في الاسم الموصول
30	3. البناء للتعذر
40	الفصل الثّاني: المشترك النحويّ الآتي من مرونة الجملة العربيّة والمفاصل الصوتيّة
40	المبحث الأول: مرونة الجملة العربية
53	المبحث الثاني: المشترك النحويّ الآتي من تعدّد المفاصل الصوّتيّة
70	الفصل الثّالث: المشترك النحويّ الآتي من الإضافة والحذف
70	المبحث الأول: إضافة المصدر إلى الاسم
82	المبحث الثّاني: الحذف
101	الفصل الرابع: المشترك الآتي من التعلق وتعدد العوامل
101	المبحث الأول: المشترك النحويّ الواقع في باب المنصوب من الأسماء
121	المبحث الثّاني: المشترك النحويّ الواقع في باب المرفوع من الأسماء
134	المبحث الثالث: تعلق الحال بصاحبها
148	المبحث الرابع: تعلق الضمير
163	الفصل الخامس: المشترك النحويّ الواقع في باب حروف المعاني
165	المبحث الأول: (إلى) مشتركاً نحويّاً
166	المبحث الثّاني: (عن) مشتركاً نحويّاً
167	المبحث الثّالث: "في" مشتركاً نحويّاً
168	المبحث الرابع: "الباء" مشتركاً نحويّاً
172	المبحث الخامس: "اللام" مشتركاً نحويّاً
175	المبحث السادس: "الواو" مشتركاً نحويّاً
176	المبحث السابع: "إن" مشتركاً نحويّاً
177	المبحث الثامن: "أو" مشتركاً نحويّاً
179	المبحث التاسع: "ما" مشتركاً نحويّاً

181	الخاتمة
183	التوصيات
184	المراجع العلمية
196	الملاحق
b	Abstract

فهرس الملاحق

ملحق (أ): شهادة قبول نشر البحث المسئل من الاطروحة..... 196

أثرُ ظاهرةِ المُشْتَرَكِ النُّحَوِيِّ فِي تَعَدُّدِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ: تفسيرُ "الْبَحْرِ المُحِيطِ" أُنْمُوذَجًا

إعداد

فريدة جميعان محمود القريناوي

إشراف

أ. د. مهدي عرار

المُلخَص

هذه دراسة تأتي فيها الباحثة على ظاهرة لسانية في العربية بعامة، وفي التنزيل العزيز بخاصة، متخذة من تفسير "البحر المحيط" مضمارة لاستشراف ظاهرة تعدد المعاني النحوية أولاً، وتمثل مواضعها التركيبية ثانياً، وتعيين بواعث هذه الظاهرة ثالثاً، ثم تولي الباحثة وجهها نحو تلمس أمثلة تجلي بها ذلك كله، ومنها المشترك الآتي من تعدد المفاصل الصوتية، والمشارك الآتي من الحذف والتباين في تقدير المحذوف، والمشارك الآتي من الإضافة، والمشارك الآتي من مرونة الجملة العربية، التي تفضي إلى تعدد المعاني النحوية، وتخلق ظاهرة المشترك النحوي، وغير ذلك مما سنتأتي عليه الباحثة تفصيلاً في دراستها لهذه الظاهرة: مواضعها، وبواعثها، وتجلياتها في القرآن الكريم بعامة، وموقف أبي حيان منها في بحره المحيط بخاصة، ولأجل تحقيق هذه الغاية، سلكت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه الأنسب لهذا النوع من الدراسات، فهي تحدد الشاهد وتصف وتحلل ما جاء به من علّة للاشتراك النحوي.

وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج في دراستها هذه، منها: ضرورة إمام المفسر القرآني بعلم النحو والإعراب، ذلك لأن الإعراب يفضي إلى معرفة المعنى الذي يشتمل عليه النص؛ فهو الذي يبين المعاني ويجليها من اللبس ويجنبها اللحن. كما أن الباحثة تلمست أن لأبي حيان منهجاً متفرداً خاصاً به في تفسير القرآن الكريم، حيث كان يأخذ الكلام على ظاهره، ولا يلجأ إلى التأويل أو التعقيد، إلا ليتجنب تضارب المعنى مع مضمون النص القرآني. أمر آخر توصلت إليه الباحثة، هو وجود ظاهرة الاشتراك

النحوي في النص القرآني، هو أمرٌ يؤدي إلى تخلُّق تعدد المعاني، ممَّا يجعله نصًّا مُعجِزًا جمالًا
وبلاغةً.

الكلمات المفتاحية: المشترك النحوي؛ تعدد المعاني؛ البحر المحيط.

المقدمة

مع أن الجهود التي بذلها النحاة لضبط التراكيب اللغوية بخاصة، وتقييد العربية بعامة، كبيرة وجلييلة، إلا أن بعضها حمال لمعنيين أو أكثر حتى مع توافر سياق جُملي، وهذا مما يفضي إلى تعدد في المعاني النحويّة، بل إلى مشترك نحوي؛ إذ يقع تحت التركيب الواحد معنيان نحويان أو أكثر، وليست هذه الدراسة بمختصة في بحث هذه الظاهرة على وجه العموم، أعني أنها لن تأتي عليها في تجلياتها الصوتية والصرفية والمعجمية والأسلوبية، بل تقتصر على مضمار المشترك النحوي، ولما كانت هذه الاشتراكات المحتملة تشتمل على غير وجه نحوي، تولدت لدى الباحثة رغبة في استكناهاها، والوقوف عند بواعثها، من خلال الخوض في غمار أحد هذه المستويات، ألا وهو المشترك النحوي، ولأجل تحقيق هذه الغاية، اتخذت الباحثة تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي مضماراً للدراسة استشرافاً، وتفسيراً، وتحليلاً؛ فهو تفسير لغوي يعدّ من أهمّ التفسيرات التي تناولت النصّ القرآنيّ تناولاً لغويّاً عميقاً ينأى عن التأويل وليّ عنق النصّ، وقد كان للمعنى منزلة رفيعة في تفسير أبي حيان بعامة، ووقوفه على المشترك النحويّ على وجه الخصوص؛ إذ كان المعنى الموجّه في قبول المعاني مجتمعة تحت التركيب الواحد، أو في ردّ ما يظنّ وهماً أنه مشترك نحويّ، أو في ترجيح معنى دون آخر في سياق النصّ الشريف، ومن أمثلة ذلك عندما بحث تعلّق الضمير في "منه" من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ

أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ

أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ [البقرة: 60]، فقد وضّح

أبو حيان أنّ هذا التركيب لو كان في غير كلام الله لأمكن أن يعود الضمير إلى الضرب، وهو المصدر المفهوم من الكلام الذي قبله، وأن تكون "من" سببية، أي: فانفجرت بسبب الضرب، ولكن لا يجوز أن يرتكب مثل هذا في كلام الله عزّ وجلّ، لأنّه لا ينبغي أن يحمل إلّا على أحسن الوجوه في التركيب وفي

المعنى؛ فخصوصية التنزيل العزيز جعلت أبا حيان يردّ ما يندرج ضمن ظاهرة التعدّد النحويّ، في كتاب الله، على الرّغم من قبولها في الشعر والأدب على وجه عامّ.

وتأسست الدراسة على مقدّمة وتمهيد، الغرض منهما تجلية ظاهرة المشترك النحوي في العربيّة، ثمّ تعريفها في القرآن الكريم، على خمسة فصول متعاقبة، يتناول الأوّل منها موضوع المشترك النحويّ الآتي من خفاء العلامة الإعرابية، ثمّ الفصل الثاني وفيه تأتي الباحثة على ظاهرة المشترك النحوي الآتي من مرونة الجملة العربية والمفاصل الصوتية، أمّا الثالث فكان لذلك الاشتراك الآتي من الحذف والإضافة، في حين خصّص الفصل الرابع لدراسة المشترك النحويّ الآتي من التعلّق وتعدّد العوامل، والفصل الخامس كان من نصيب المشترك النحويّ الآتي من حروف المعاني، وأعقبت الفصول كلّها بخاتمة، قامت من خلالها الباحثة بتلخيص أهمّ ما توصلت إليه في دراستها.

مشكلة الدّراسة

تنهض هذه الدّراسة لمحاولة استشراف أثر ظاهرة المشترك النحوي في تعدد المعاني أوّلًا، وتعيين بواعثها ثانيًا، وتطبيق ذلك في تفسير البحر المحيط ثالثًا، وأثر هذه الظاهرة في تعدّد المعاني، وتخلق دلالات متجاوزة رابعًا، وموقف أبي حيان منها خامسًا.

أسئلة الدّراسة

- ما أجلي البواعث المفضية إلى ظاهرة المشترك النحويّ عامّة؟
- ما موقف أبي حيان في تفسيره "البحر المحيط" منها؟
- ما منزلة المعنى في معالجة هذه الظاهرة عند أبي حيان؟
- ما معايير القبول والردّ والترجيح لهذه الظاهرة عند أبي حيان؟

مصطلحات الدراسة

الدلالة، تعدد الأوجه النحوية، تعدد المعنى، البحر المحيط، المشترك النحوي، المشترك اللغوي، المشترك المعجمي، القبول، الرد، الترجيح، القرينة.

أهمية الدراسة

تعدّ ظاهرة المشترك النحويّ في التنزيل العزيز ذات أهميّة بالغة، تناولها المفسّرون واللغويّون في مظانهم وأعاربيهم، وأبو حيّان الأندلسي واحد من هؤلاء؛ إذ ورد على شذرات من هذه الظاهرة في "البحر المحيط"، وفي هذه الدراسة تتحو الباحثة نحو جملة من المطالب تظهر فيها أهمية الدراسة؛ وذلك نحو:

- تجلية ظاهرة مهمّة في التنزيل العزيز، وهي ظاهرة تعدد المعاني المتجاورة لا المتنافرة.
- تجلية موقف أبي حيّان منها، وإلماحاته إليها قبولاً ورفضاً وترجيحاً.
- بيان أثر تعالق المستويات اللغويّة وتضافرها في تخليق هذه الظاهرة، كتعالق المستوى النحويّ والصرفيّ.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على ظاهرة المشترك النحويّ في تفسير " البحر المحيط".
- الوقوف على أثر هذه الظاهرة في التنزيل العزيز، وعلى بواعثها.
- الوقوف على تعالق المستويات اللغويّة في تركيب الجملة العربيّة، وإسهام ذلك في تخليق ظاهرة المشترك النحويّ.
- بيان أثر القراءات القرآنيّة في تحلّق هذه الظاهرة.

- تبيان موقف أبي حيّان من الظاهرة، وبواعث التّرجيح عنده، ومنزلة المعنى في معالجاته لهذه الظاهرة.

حدود الدراسة

المحدد الموضوعي: أثر ظاهرة المشترك النحويّ في تعدّد المعاني: تفسير "البحر المحيط" أنموذجًا.

المحدد البحثيّ (المبحوث فيه) كتاب تفسير "البحر المحيط" لأبي حيّان.

المحدد المضماريّ: التّنزيل العزيز.

محددات أخرى: ما تحتاج إليه الباحثة من مصادر، ومراجع تجلّي مباحثاتها تلك.

الدراسات السابقة

دراسة عبد اللطيف (2008) والتي جاءت بعنوان القضايا النحويّة في "البحر المحيط" لأبي حيّان الأندلسي في الربع الثاني من القرآن الكريم.

هدفت الدراسة إلى استخراج بعض الآراء النحويّة التي تطرّق لها الباحث من خلال تفسير البحر المحيط، ثمّ إلى تحليل هذه الآراء ومقارنتها بنحويّين سابقين لمعرفة إن كانت تتوافق معهم أم لا. وبهذا ترى الباحثة أنّها لا تشترك مع موضوع دراستها التي تعنى بالمشارك التركيبيّ وتعدّد المعاني.

دراسة البدر (2010) والتي جاءت بعنوان اختيارات أبي حيّان النحويّة في البحر المحيط، جمعًا ودراسةً.

تركّز الدراسة على الاختيارات النحويّة لأبي حيّان، فكان الانتباه فيها إلى مصطلحاته في اختياراته، والأسس التي قامت عليها، كما تمّ التّركيز على المنهج الذي اتّبعه أبو حيّان في هذه الاختيارات وترجيح بعضها على الآخر، ثمّ موقف أبي حيّان من المذاهب النحويّة.

لم تتعامل أو تتطرق الدراسة إلى المشترك التركيبي وما تخلقه هذه الظاهرة من تعالق دلاليّ وإشكالات دلالية في النصّ القرآنيّ؛ ممّا يجعلها تسير في مسار ينأى عمّا تخوض فيه الباحثة.

دراسة القلاح (2011) والتي جاءت بعنوان آراء أبي حيّان الأندلسي النحويّة بين كتبه التنظيريّة والتطبيقية.

تعالج الدراسة سبع عشرة مسألة نحويّة اختلفت فيها آراء أبي حيّان الأندلسي بين كتبه التي كان ألفها في علم النحو وبين تلك التي ذكرها في البحر المحيط، فالدراسة عبارة عن موازنة بين كتب المؤلّف النحويّة، والاختلاف بينها وبين ما ورد في البحر المحيط، في بعض المسائل؛ ممّا يعني ابتعادها عن مرمى هذه الدراسة، فهي تنتزل في باب المشترك النحويّ التركيبيّ في المسائل النحويّة في البحر المحيط فقط، ولن نتطرق إلى كتبه الأخرى.

دراسة عرار (2012) والتي جاءت بعنوان المشترك اللغوي في القرآن الكريم: الصّرفي، والمعجمي، والنحوي، والأسلوبي.

تناولت الدراسة ظاهرة المشترك النحويّ في إحدى جزئياتها؛ حيث اعتمد الباحث إبراز صور ظاهرة المشترك النحويّ وتجلياتها في القرآن الكريم في تفاسير عدّة، وليس في تفسير محدّد، أمّا دراسة الباحثة فتناول الظاهرة في تفسير البحر المحيط، لأبي حيّان، ممّا يجعلها مركّزة بشكل أعمق للظاهرة في التفسير المختار.

دراسة الطنطاوي (2015) والتي جاءت بعنوان أسس توجيه النّقد الإعرابيّ في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي..

جاءت الدراسة لتبيان أسس النّقد الإعرابيّ في تفسير أبي حيّان، وأطروحاته العلميّة أمام معرّبي القرآن ومفسّريه، وبخاصّة الزمخشري، فعمل الباحث على استحضار الشاهد من القرآن الكريم في مجال ما،

فأبرز رأي أبي حيان فيه، ثم قدّم تعليقه، مكتفياً بمثال واحد لكل موضوع، ثمّ أبرز موقفه من المسألة المعالجة. من هنا يستنتج أنّ الدراسة تعتنى بالجانب النقديّ لبعض المسائل الإعرابيّة التي انحصرت في مثال واحد لكلّ مسألة. أمّا دراسة الباحثة فتبتعد عن هذا الجانب؛ إذ تدور في فلك المشترك النحويّ التركيبي بتجليّاته المختلفة، في تفسير البحر المحيط.

دراسة إقبال وأندر (2017) والتي جاءت بعنوان أبو حيان الأندلسي ومنهجه في الشواهد النحوية في تفسيره "البحر المحيط" دراسة تحليليّة نحويّة.

تعالج الدّراسة منهج أبي حيان في الشّواهد النّحويّة، في تفسيره "البحر المحيط"، وموقفه من أصول الصناعة من السماع والقياس والإجماع، وكذلك تبيان اتجاه أبي حيان النّحوي، فالدراسة إذا تأتي بدور واصفة ومركّزة على مؤلّف البحر المحيط، وليس على مضمونه النّحويّ الذي نحن بصدد معالجته، وهذا يعني أنّها غير متشابهة مع موضوع دراستها.

أصول نظرية النقد النحويّ لدى أبي حيان: دراسة تطبيقيّة على تفسير البحر المحيط، للدكتور عبد الصبور فخري، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العملي، جامعة كابل، 2019. (عبد الصبور، 2019) تناولت الدّراسة المناهج والأصول التي اعتمد عليها أبو حيان في تفسيره، فقام الباحث بوصف ذلك دون التطرّق إلى القضايا النّحويّة المتجليّة في الكتاب؛ وهذا يجعلها لا تتشارك مع مضمّن هذه الدراسة في جوانب رئيسة.

دراسة المباركي (2020) والتي جاءت بعنوان المشاكلة التركيبيّة في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

تعنى الدّراسة بتحرير مصطلح المشاكلة التي تسهم في العثور على التناسب بين التراكيب النّحويّة، وبيان أنواعها وحدودها، ثمّ توضّح مدى التزام أبي حيان بها، واعتماده عليها في عمليّتي الردّ أو

القبول. فالدراسة تهتمّ بالتراكيب المتشابهة داخل النصّ التي يسمح بها القياس والمعنى. فالدراسة تثبت للمعرب الصحة النحويّة أو الدلاليّة للنصّ، وفقاً للمعطيات التي تنبثق عن عمليّة المشاكلة؛ وبهذا تتحوّ منحى آخر عن قبلة دراستنا؛ إذ ينصبّ الاهتمام في الأخيرة إلى ظاهرة المشترك النحوي، وبواعثها، وعوامل التأثير في تلقّها عند أبي حيان تعييناً.

صفوة القول: مع تعدّد الدراسات التي عالجت كتب أبي حيان، ومنها تفسيره "البحر المحيط"، لم تعثر الباحثة على كتاب أو دراسة تناولت ظاهرة المشترك التركيبيّ وتعدّد المعاني، في حدود ما أتيح لها.

منهج الدراسة

تتأسّس هذه الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ إذ إنّ الباحثة ستعتمد إلى استشراف أثر ظاهرة المشترك النحويّ عامّة، وما أفرزته من تعدّد للمعاني في "البحر المحيط"، ومن ثمّ إلى تحليل ما تمّ استشرافه للوصول إلى مقولات كلّية، والكشف عن ضوابط الاشتراك، وأحكامه، وآثاره، وموقف أبي حيان منه.

خطة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على نحو ما يأتي من مخطّط أولي:

مقدمة وتمهيد

ظاهرة المشترك اللغويّ في العربيّة، والقرآن الكريم

تعريف بتفسير البحر المحيط، ومنهجية أبي حيان فيه.

الفصل الأوّل: المشترك النحويّ الآتي من خفاء العلامة الإعرابيّة.

الفصل الثّاني: المشترك النحويّ الآتي من مرونة الجملة العربيّة وتعدّد المفاصل الصوتيّة.

الفصل الثالث: المشترك النحويّ الآتي من الحذف والإضافة.

الفصل الرابع: المشترك الآتي من التعلّق وتعدّد العوامل.

الفصل الخامس: المشترك الآتي من تعدد معاني حروف المعاني.

خاتمة.

مهاده وتأسيس

لم تحظ ظاهرة المشترك النحوي باهتمام المصنّفين والنحويين الأوائل، كما حظي المشترك اللفظي؛ لذا لم يقفوا على هذه الظاهرة بالدراسات مقارنةً بغيرها، رغم معرفتهم بوجودها وإدراكهم التام لتأثيرها في المعنى، "فقد ظهرت بعض تجلياتها مبثوثةً في مصنّفات شتى عنيت بالقرآن الكريم، ككتب التفسير، وكتب علوم القرآن، وكتب إعراب القرآن، وغيرها مما لا يتصل به، غير أنّ تلك التجليات لم تسمّ باسم "المشترك النحوي" (سمحان، 2021). وتتجلى هذه الظاهرة باحتمال التركيب الواحد لمعنيين نحويين أو أكثر، و"أنّ الكلمة قد تحتل وجوهاً ومعاني إعرابية متباينة، كتردها بين الحال والتمييز، أو قد تشترك الكلمة في سياقها التركيبي بين ثلاثة معانٍ نحويّة، كالحال، والمصدر، والمفعول له" (عرار، 2012م). ولهذا الاشتراك ثمّ بواعث تدعو إلى تخلّقه، نحو: تغييب المفصل الصوتي، أو خفاء العلامة الإعرابية؛ إذ يؤدي غيابها عن حركة الحرف الأخير إلى جعل الكلمة حمالةً لوجوه إعرابية عدّة يفرضها السياق، أو الاشتراك الآتي من تناوب المعاني النحويّة، كاشتراك الحال مع المصدر، أو الحال مع التمييز، وحتى الاشتراك بين أكثر من وجهين، هذا إن كان في باب المنصوبات، وقد يقع هذا المشترك في باب المرفوعات، كالاشتراك بين اسم كان والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وغيرها من الأمثلة، التي عملت الباحثة على تجليتها في فصول هذه المباحثة.

كما قد تشترك الكلمة أو التركيب في أكثر من حالة إعرابية، مثل النصب والرفع، كما هو موضّح في الموضع الآتي من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ سَتَكْتَرُ﴾ [المدر:6]، الذي جاء مشتركاً نحويّاً لحالتي النصب والرفع، وهذا الأمر أدى لانفتاح النصّ على دلالات ومعانٍ متعدّدة، وذلك تبيّنه الباحثة على النحو الآتي:

- النصب على الحال، من ضمير الخطاب المستكن في "تمنن"، أي تمنن وأنت مستكثراً، وهذا هو الوجه الراجح لدى أبي حيّان؛ لأنّ المعنى يكتمل مع الحال (أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر

المحيط، 1993م، صفحة 8/360)، وعادته أن يفسّر كلام الله على المعنى الأظهر، وفي هذه الحال النَّصب على الحال هو كذلك.

• الرفع على الفاعلية، وهو قول الزمخشريّ (الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 1977، صفحة 6/251)، وذلك بحذف "أن" وإبطال عملها، كما جاء في قول الشاعر (بن العبد، 2002، صفحة 32):

ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟

فالذي يبطل عمل "أن" بعد حذفها يعرب الفعل مرفوعاً؛ لذا جوّز الزمخشري رفع الجملة على الفاعلية، وردّ أبو حيّان هذا الوجه؛ لأنّ مثل هذا لا يجوز إلا في الشّعر، وشتان بينه وبين كلام الله، المنزّه عن اللبس، فسبحانه لم يأت كلامه إلا على أفضل الوجوه وأحسنها.

وستقف الباحثة على هذه البواعث موسعة باب القول فيها من خلال شواهد دالة من الآي الحكيم، تعرض فيها الباحثة الظاهرة، والباعث على تخلّقها، وأثر ذلك في المعنى من خلال تفسير "البحر المحيط"، وذلك بعد استشرافها عند المفسّرين والمعريين، وذلك بعد التقدمة عن منهجية أبي حيّان في البحر المحيط.

استشراف ظاهرة المشترك النحوي

تتاول النحويّون والمفسّرون كتاب الله -عزّ وجل- في دراساتهم، وأولوا العمل به أيما عناية؛ وذلك لما للقرآن الكريم من منزلة عالية لم يرتق إليها أي كتاب، وكيف لا وهو كتابه وكلامه، سبحانه. من هذا المنطلق كان واجباً وفرضاً على العامل في تفسير أو إعراب كتاب الله أن يكون ذا دراية ومعرفة واسعيتين في علم النحو والإعراب؛ لأنّ الإعراب فرع المعنى، ومن غير المعقول أن يتناول شخص ما إعراب نصّ مجهل معانيه، "ولمّا اختلفت آراء المفسّرين في بيانهم لمعاني القرآن الكريم بناءً على اختلاف أعاربيهم لها، تبيّن أن لاختلاف الإعراب أثراً بارزاً في تعدّد المعاني التفسيرية؛ فتعدّد المواقع

الإعرابية يقوم مقام تعدد الآيات" (عيسى، 2022، صفحة 243)، وهذا ضرب من ضروب البلاغة والإعجاز التي تميّز بها الكتاب العزيز. من هنا يبرز دور الإعراب في تفسير معاني الآي الحكيم، وأهميته في علم التفسير، فهو الذي يكشف عن معاني الآيات، ويظهر مقاصد الدلالات؛ لأن هدفه الإفصاح عن المعنى وتبينه، وليس مجرد علامة لفظية كما صرح بعض من يرى أنّ لا أهمية له¹. وموضوع اختلاف النحويين والمستشرقين حول مسألة الإعراب ليس ممّا ستقف عنده هذه الباحثة، بل ستطلق من دور الإعراب وأثره في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني المفضية إلى المشترك النحوي، الذي يتأتى من الاختلاف بين المفسرين والمعربين وترجيحاتهم؛ فالاختلاف في الإعراب يؤثّر في معاني التفسير وتعدّها، فقد "وقع علماء الإعراب في اختلاف كغيره من العلوم، لذا كان لا بد من ظهور هذا الاختلاف عند إعراب القرآن الكريم، الذي كان له أثر لتعدد المعاني للتركيب الواحد، ومن ثمّ تعدد المعاني للتفسير للآية الواحدة" (عيسى، 2022).

أمّا أسباب تعدّد الاختلاف في إعراب القرآن الكريم، الباعثة إلى تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني، فقد كانت محلّ دراسة لدى عدد من النحاة القدامى والمحدثين، مثل أبي حيان، في تفسيره "البحر المحيط"، الذي حوله تدور دراسة الباحثة، وسيتم تجلية ذلك من خلالها، والزمخشريّ في "الكشاف"، والزركشي في كتاب "البرهان"، والسمين الحلبي في تفسيره "الدرّ المصون"، وقد أفرد الزركشي فصلاً عن الأفعال التي تحتمل الجزم والنصب وذلك بناءً على حذف النون بها، أي لاشتراكها في العلامة الإعرابية، وأتى على إعرابها موضّحاً المعنى الآتي من كل وجه، ومن مثال تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ

وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ [البقرة: 35]، فهو

يقول: "يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً، ويحتمل أن يكون منصوباً، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً

¹ مثل قطرب، وإبراهيم أنيس وبعض المستشرقين.

في النهي، فيكون قد نهى عن الظلم كما نهى عن قربان الشجرة" (الزركشي، 2004، صفحة 1/144)، وكأنه قال: ولا تقربا هذه الشجرة.

كما أتى السيوطي على هذه الظاهرة في كتاب "معتك الأقران في إعجاز القرآن"، وذلك في حديثه عن تعدد حروف المعاني، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:7]، فقد جوز أن تأتي الواو على وجهين، هما: العطف في حال الوصل أو الاستئناف في حال الوقف (السيوطي، 1988)، وقد اعتنى عدد من معربي القرآن كذلك بهذه الظاهرة، مثل: الزجاج في "معاني القرآن وإعرابه"، والنحاس في "إعراب القرآن"، والعكبري في "التبيان"، وغيرهم،... وقد برزت عند كل منهم مواضع تظهر من خلالها عدة أوجه محتملة لإعراب الكلمة الواحدة، وفي هذا حضور جلي لظاهرة المشترك النحوي. أما بواعث الاشتراك النحوي، فستكتفي الباحثة بذكرها ههنا، أما التوسعة فيها، واستحضار الأمثلة الدالة عليها، فسيكون في فصول مستقلة من فصول هذه الدراسة، وهي:

أولاً: الوقف أو المفصل الصوتي؛ إذ يؤدي الوقف على لفظ معين إلى معنى، في حين يفضي الوصل إلى معنى آخر.

ثانياً: خفاء العلامة الإعرابية "الذي يؤذن غيابها أحيانا بغياب المعنى النحوي الذي تدل عليه في سياقها التركيبي" (عرار، 2012م، صفحة 285).

ثالثاً: مرونة الجملة العربية، وكونها تحتل التقديم والتأخير يشكل أحد دواعي تخلق ظاهرة المشترك النحوي، مثل: ﴿فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾ [البقرة:69]، ففي هذا التركيب احتمل "لونها" أن يكون مبتدأ مؤخرًا، على نية التقديم والتأخير، و"فاقع" خبراً مقدماً، أو يكون "لونها" فاعل لاسم الفاعل "فاقع"، وعليه يكون "فاقع" مبتدأً وجملة "تسر الناظرين" الخبر.

رابعاً: الحذف: إن حذف عامل أو معمول في سياق الكلام، واستشرف هذا المحذوف عند التأويل يؤدي إلى تعدد في الأوجه الإعرابية التي يحتملها السياق التركيبي عندئذ.

خامساً: الإضافة؛ إذ يشكّل إضافة المصدر إلى الاسم إلى تأدية معنى الفاعلية أو المفعولية، والفرق إذ ذاك واضح بين المعنيين، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم ﴿فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي﴾ (٨٦) [طه:86]،

فَ ﴿مَّوْعِدِي﴾ مصدر يجوز أن يكون مضافاً لفاعله بمعنى: أوجدتموني أخلفتكم ما وعدتكم. أو أن يكون مضافاً لمفعوله، بمعنى: أنهم وعدوه أن يتمسكوا بدين الله وسنة موسى عليه السلام، ولا يخالفوا أمر الله أبداً، فأخلفوا موعدهم له بعبادتهم العجل.

سادساً: التعلّق، وتناوب المعاني النحوية؛ فتعلّق الكلم ببعضه، أو مرجع الضمير، أو تعلّق حروف المعاني، أو تعلّق الحال بصاحبها، وكلّ ما يقع ضمن السياق التركيبي للكلم يؤدي إلى تخلّق ظاهرة الاشتراك النحوي، التي ينبثق عنها تعدد للمعاني.

سابعاً: القراءات القرآنية، التي تسهم بشكل جليّ وبيّن في تخلّق ظاهرة المشترك النحوي؛ لأن نصب مفردة أو رفعها أو جرّها، يؤدي إلى تغيير وظيفتها النحوية، وهذا يؤدي إلى تغيير في إعراب ما يتعلّق بها من ألفاظ يحتملها التركيب أو السياق، وبهذا تتعدّد الأوجه الإعرابية والمعاني. ومن أمثلة ذلك في التنزيل العزيز: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ

يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ

لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ

عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٤﴾ [آل عمران:154]، فكلمة "كله" جاءت مشتركةً نحوياً بمعنى النصب والرفع؛

"فهي منصوبة، حسب من يقرأ بالنصب، تأكيداً للأمر، وهذا هو مذهب الجمهور، وقد قرأ أبو عمرو:

"كله" بالرفع على الابتداء، ويجوز إعرابها توكيداً للأمر على الموضع، وذلك حسب مذهب الجرمي والزجاج والفراء، وقد رجّحت قراءة الجمهور؛ لأنّ التأكيد أملك بلفظة "كل"، ولم يرجّح أبو حيان أي قراءة من القراءتين؛ لأنّ كليهما متواترة، والابتداء بـ"كل" كثير في لسان العرب (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/96).

وبعد، فإنّ بواعث المشترك النحويّ كثيرة ومتعدّدة في العربيّة بشكل عامّ، وفي التنزيل العزيز بشكل خاصّ، والتي تفضي إلى تعدّد لمعاني الذّكر الحكيم، وتوسعتها، ممّا يدلّ على الوجوه الإعجازيّة والبلاغيّة في كلام الله سبحانه. وستطرق الباحثة أبواب هذه الظّاهرة من خلال تفسير "البحر المحيط"، وستقدّم لذلك بالتطرّق إلى التعريف بالمفسّر، ومنهجه في تفسير البحر المحيط، ثمّ الإتيان على تجلية الظّاهرة حسب كل باعث من بواعثها.

هو محمد بن يوسف تفسير البحر المحيط، ومنهجيّة أبي حيان فيه

التعريف بأبي حيان

بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الجباني النفزي (السيوطي، د.ت، صفحة 152)؛ نسبة إلى نفزة، وهي قبيلة من البربر، وقد اتفق معظم المترجمين على اسمه وكنيته، "إلّا أنّ أبا الفداء، وابن الورددي، والسيوطي يسمّونه: أبا حيان المغربي" (أبو الفداء، د.ت)، وكثيراً ما يلقّب بأبي حيان الأندلسي، نسبةً إلى موطنه الكبير؛ الأندلس، وقد ولد أبو حيان في غرناطة في أواخر شوال سنة 654هـ (السيوطي، 2004).

أما كنيته "أبو حيان" فإنّها ترجع إلى أكبر أبنائه، "حيان"، وقد غلبت عليه هذه الكنية، التي اشتهر وعرف بها (العسقلاني، 2002، صفحة 7/38).

ثقافته

ذهب أبو حيان منذ الصغر إلى المساجد والمدارس باحثاً عن العلم على أيدي الشيوخ والعلماء؛ وكان يرى أنّ العلم بكتاب الله هو أهمّ العلوم وأفضلها؛ إذ كان يقول: " إنّ المعارف جمّة، وهي كلّها مهمّة، وأهمّها ما به الحياة الأبديّة والسعادة السرمدية وذلك علم كتاب الله هو المقصود بالذات، وغيره من العلوم له كالأدوات، هو العروة الوثقى والوزر الأقوى والأوقى، والحبل المتين والصراط المبين" (أبو حيان الأندلسي، 1993م)، وقد كان -رحمه الله- إمام النحاة في عصره، وكفى بتفسير "البحر المحيط"، ومختصر "النهر الماد"، خير شاهدين له على ذلك (أبو حيان الأندلسي، 2015، صفحة 1/31).

وكان لأبي حيان اطلاع واسع على اللغات الأجنبية كالفارسيّة والتركيّة والحبشيّة، وله إلمام بتراجم النّاس وطبقاتهم، مطّلعاً على كتب الصّوفيّة وكتب الأديان الأخرى كالنّوراة والإنجيل، وقد عرف عنه النّفور من كتب الفلسفة والمنطق (أبو حيان الأندلسي، 1987م).

وقد انتقل أبو حيان إلى جواره تعالى في الثّامن والعشرين من صفر سنة 745هـ عن عمر زاد على تسعين عاماً، قضاهما في خدمة دينه ولغته (أبو حيان الأندلسي، 1993م).

تفسير البحر المحيط

يعدّ لبحر المحيط أحد أهمّ كتب التّفسير التي حاولت الوقوف على مقاصد النّصّ القرآنيّ ومضامينه، ويعدّ عند أهل العلم، والباحثين عنه، المرجع الأوّل والأهمّ لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم، وهو من فئة التّفاسير المصنّفة ضمن التّفسير بالرأى، والذي من خلاله برزت سعة ثقافة أبي حيان واطّلاعه على كتب الآخرين وثقافتهم، فعلى سبيل المثال، نراه يقول عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: 55]، قال: "وهو مائة وخمسون سورة ليس فيها حكم ولا حرام ولا

حلال، إنّما هي حكم ومواعظ وقد قرأت جملة منها ببلاد الأندلس" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

(1/40)، فمن خلال قول أبي حيان هذا، يتّضح مدى اتّساع ثقافته وإطلاعه على الكتب الأخرى، واغتراف المعرفة والعلم منها.

منهجية أبي حيان في البحر المحيط

لقد كان لأبي حيان منهج علمي واضح في تفسير "البحر المحيط"؛ إذ كان يبدأ في تناوله لكل آية قرآنية بطريقة ثابتة وواضحة، أبرزها في مقدّمته للبحر؛ فهو يبدأ بالناية بالمفردات أولاً، ثم يوضّح المعاني وما تؤدّيه من أحكام لغوية ونحوية، ثم يتّجه إلى توضيح أسباب النزول، وذلك "بالإشارة إلى السياقات الخارجية المنوطة والمحيطه بنزول النص القرآني" (غول و حريزي ، 2023، صفحة 667)، بعدها يذكر مدى تناسق الآية مع ما سبقها من الآيات، ومن ثم يذكر ما ورد في الآية من أوجه القراءات القرآنية، ويبين توجيهه لها بما يتوافق مع مقتضيات اللغة العربية، فيذكر أقوال السلف والخلف في معاني الآية، فيختار بعدها الأقوى دليلاً والأصح ثبوتاً.

وقد أولى أبو حيان اهتماماً خاصاً لبيان النواحي البلاغية في الآية التي يريد تفسيرها؛ فكان يبين أوجه البلاغة فيها غاية البيان، كما عرف عنه الميل إلى عدم تحميل النص القرآني ما لا يحتمل، وعدم الخروج عن ظاهره إلا إذا احتاج الأمر لذلك، كما أنه لا يعرض في تفسيره لأقوال أهل الفلسفة. وقد لخص منهجه هذا بالقول: "عادتنا في إعراب القرآن: لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلّف، وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات. فكما أنّ كلام الله من أفصح الكلام، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمله على أفصح الوجوه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م).

وهكذا كان دأب أبي حيان في بحره المحيط، إذ يقوم باستعراض الأقوال المختلفة في التأويل والتوجيه، ثم يختار ما يراه راجحاً مناسباً مع النظم القرآني، ويردّ ما لا يناسب منها، الأمر الذي دفعه إلى ردّ الكثير منها؛ ولا يسمح بحمل تفسير النص القرآني عليها؛ لأنه رأى أنها توقع في اللبس والغموض، أو

تتأى بالمعنى القرآني عن البلاغة والفصاحة، أو لا توافق القاعدة النحوية الصحيحة، وهو ما يؤكد أنّ
أبا حيان أدرك ما وقع فيه بعض المعربين والمفسرين من هنات وأخطاء، فأراد أن يتجنب أخطاءهم،
وأن يتدارك ما فاتهم.

ويمكن القول إنّ البحر المحيط يُعدّ من تفاسير الرأى، ويدلّ على ذلك وجود الكثير من المواضع التي

انفرد فيها أبو حيان باستقلالية الرأى، نحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ

لَنَا مَا لَوْنَهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴿٦٩﴾ [البقرة: 69] ولم

يؤنث فاقعاً وإن كان صفة لمؤنث؛ لأنه رفع السببي وهو مذكر، فصار نحو: جاءتني امرأة حسن أبوها،

ولا يصحّ هنا أن يكون تابعاً لصفراء على سبيل التوكيد، لأنه يلزم المطابقة، إذ ذاك للمتبوع (أبو حيان

الأندلسي، 1993م)، والأمثلة التي تظهر استقلالية أبي حيان في الرأى كثيرة؛ وقد كان يدعمها بالسبب

الذي يبيّن لم يختار هذا الوجه دون غيره، وهذا يدلّ على أنه مطلع وذو ثقافة تجعله يمضي واتقاً في

ترجيحاته.

الفصل الأول

المشترك النحوي الآتي من خفاء العلامة الإعرابية

تعدّ العلامة الإعرابية قرينةً من القرائن العديدة التي تنتج عن الأنظمة المتعدّدة للغة، وقد اهتمّ بها الدارسون؛ إذ لم تحظْ أية قرينة بمثل ما حظيت به العلامة الإعرابية، "حتىّ عدّ بعضهم هذا الجانب هو النحو كله، فسَمّي النحو إعراباً وإعراب نحواً" (السعيد، 2012، صفحة 273)، وقد أشار النحاة واللغويّون إلى أهمية العلامة الإعرابية، ودورها في تحديد أثر العامل، وبالتالي توضيح المعنى.

وهكذا صارت العلامة الإعرابية في الفكر النحوي متعلقة بنظرية العامل، ومرتبطة به بشكل كبير؛ لكونها أثراً من آثاره، فالعامل هو الحرف أو الفعل وما يشتقّ منه، والتغيير اللفظي هو اختلاف الحركات الظاهرة في أواخر الكلم نحو قام سعيد، رأيت سعيداً، وسلّمت على سعيد. كما أن التغيير التقديري هو تقدير الحركات فيما لا تظهر فيه لغرض أو لمانع، مثل انتهاء التعذّر والبناء وإعراب الجمل، وبعض العوارض التصريفية، وإعراب المحل،...، "كلّ ذلك مما يتعدّر فيه ظهور العلامة الإعرابية التي هي علم دالّ على معنى" (عرار، 2012م).

ولم يبتعد أبو حيان عن هذا الفكر، حيث تركت مسألة العامل أثراً واضحاً في توجيهه لمعنى النص القرآني (السعيد، 2012)، والبحر المحيط مليء بما يظهر أثر العلامة الإعرابية في توجيه المعنى وتغييره بتغييرها، مثال على ذلك إعراب جملة "يكفر" في ما يأتي:

﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ

سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ [البقرة: 271]

في هذا الموضع احتملت جملة "يُكْفَر" ثلاثة وجوه إعرابية¹؛ الرَّفْع والنَّصْب والجزم، وفي كل وجه منها كان المعنى مختلفاً:

- الجزم ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ وكأنَّ المعنى: يكن لكم الإخفاء خيراً من الإبداء، أو على إضمار حرف العطف، أي: ويكْفَر.
- الرَّفْع، فيحتمل أن يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف، أي: ونحن نكْفَر، والمعنى: اللّٰه يكْفَر، أو الإخفاء، وقد يكون التقدير: وهي تكْفَر، والمعنى: الصدقة. ويحتمل أن يكون مستأنفاً لا موضع له من الإعراب، وتكون الواو عطفت جملة كلام على جملة كلام، ويحتمل أن يكون معطوفاً على محلّ ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً، كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة:95].

- النصب بإضمار "أن"، وهو عطف على مصدر متوهم، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِاللهِ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة:284]، بنصب الرّاء، إلّا أنه هنا يعسر تقدير ذلك المصدر المتوهم من قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فيحتاج إلى تكلف بخلاف قوله: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾، فإنه يقدر: تقع محاسبة فغفران، وقال الزمخشري: "ومعناه وإن تخفوها يكن خيراً لكم، وأن نكفر عنكم" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/316).

وظاهر كلامه هذا أن تقديره؛ وأن نكفر، يكون مقدراً بمصدر، ويكون معطوفاً على "خيراً" خبر يكن التي قدرها كأنه قال: يكن الإخفاء خيراً لكم، وتكفيراً من الإبداء.

¹ قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: "ونكفر" بالنون ورفع الرّاء، وقرأ نافع، وحزمة، والكسائي: "ونكفر" بالنون والجزم في الرّاء، وروي مثل ذلك أيضاً عن عاصم، وقرأ ابن عامر: "ويكفر" بالياء ورفع الرّاء، وقرأ ابن عباس: "ونكفر" بالتاء وكسر الفاء وجزم الرّاء، وقرأ عكرمة: "ونكفر" بالتاء وفتح الفاء وجزم الرّاء، وقرأ الحسن: "ويكفر" بالياء وجزم الرّاء، وروي عن الأعمش أنه قرأ "ويكفر" بالياء ونصب الرّاء، وقال أبو حاتم: قرأ الأعمش: "يكفر" بالياء دون واو قبلها وبجزم الرّاء. وحكى المهدوي عن ابن هرمز أنه قرأ "ونكفر" بالتاء ورفع الرّاء، وحكى عن عكرمة وشهر بن حوشب أنهما قرآ بتاء ونصب الرّاء. انظر: (البغدادي، 1980م، صفحة 191)، (ابن خالويه، 1999، الصفحات 399-400).

وقد أيد ابن عطية الجزم في الراء وقال: "إنها أفصح القراءات؛ لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء، وأمّا رفع الراء فليس فيه هذا المعنى" (ابن عطية، 2007، صفحة 264/2)، في حين يخالفه أبو حيان الذي يقول: "إنّ الرّفع أبلغ وأعمّ؛ لأنّ الجزم يكون على أنّه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرّفع بدل، على أنّ التّكفير مترتّب من جهة المعنى على بذل الصّدقات، أبديت أو أخفيت؛ لأننا نعلم أنّ هذا التّكفير متعلّق بما قبله، ويختصّ التّكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصّصه به، ولا يمكن أن يقال: إنّ الذي يبدي الصّدقات لا يكفّر من سيئاته، فقد صار التّكفير شاملاً للنّوعين من إبداء الصّدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 339/2).

من هنا نستنتج أن العلامة الإعرابية تدل في الغالب على المعاني الوظيفية النحوية، وهي تتغيّر بتغيّر المعنى الوظيفي للمعرب، وأنّ خفاءها قد يؤدّي إلى لبس في المعنى، وهو ما يخلق أكثر من احتمال نحويّ ذي معانٍ مختلفة، تتلاءم مع التقدير.

من هذا المنطلق سوف تقوم الباحثة بالوقوف على بواعث خفاء العلامة الإعرابية، والتطرّق إلى بعض الشواهد، التي انعكس فيها ذلك، والوجه المحتملة في كل شاهد، وكيف أثر ذلك في المعنى.

بواعث خفاء العلامة الإعرابية

: البناء

يعدّ البناء من العوامل التي تؤدّي إلى تخلّق ظاهرة المشترك النحوي، وهو يختلف عن الإعراب بكون الإعراب يدلّ على التغيير؛ في حين أنّ البناء يدلّ على الثبات، وقد وضّح ابن جني هذه المقابلة بينهما بـ "زوال الإعراب لتغيّر العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته" (ابن جني، د.ت، صفحة 9) وهو يعني "لزوم أواخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل" (ابن جني، 1990م، صفحة 37/1)، وقد عرّفه الزمخشريّ بقوله: "هو الذي سكون آخره،

وحركته لا بعامل" (الزمخشري، 1999م، صفحة 125)، ونرى أنّ اتفاق النحويين في تعريف البناء، يركّز على لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً لا يكونان عن عامل.

والبناء يكون فيما يأتي:

1. الحروف كلّها.
2. في الفعل الماضي والأمر بجميع صيغهما.
3. في الكثير من الأسماء مثل: جميع الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة ما عدا المثنيّ فيهما، أسماء الشرط ما عدا أيّا،...
4. في الجملة بكاملها؛ وذلك لغياب العلامات التي توجب الإعراب فيها؛ لأنه لا يمكن استقلال أحد أركانها عن الآخر.

وفيما يأتي بعض الشواهد، التي كان البناء فيها باعثاً لاحتمال الكلمة أو الجملة أكثر من وجه إعرابيّ من جهة، وتخلق ظاهرة المشترك النحوي التي نفتت إليها أبو حيان من أخرى:

1. أسماء الإشارة

أ. البناء في اسم الإشارة "هذا"

﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾

[السجدة:14]. في هذا الموضع من التنزيل العزيز يأتي الاشتراك في اسم الإشارة "هذا" الذي جاء مشتركاً نحوياً لوجهين، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

- الأول: أن يكون صفةً لـ "لقاء"، فيكون المعنى وصف حالهم عند لقاء ربّهم؛ إذ ينكسون رؤوسهم خزيًا لنسيانهم ومعصيتهم له؛ لذا سيكون عقابهم عذاب الخلد، وهذا ما ذهب إليه العكبري (العكبري، 1987).

- التَّانِي: وهو الوجه الذي ذهب إليه أبو حيان، واتفق معه الألويسي فيما بعد، وفيه يكون" (هَذَا) صفة ﴿يَوْمِكُمْ﴾ وهو اليوم الذي جيء به للتهويل، ومفعول ﴿فَذُوقُوا رَبَّهُمْ مَحذُوفٌ، أو تقديره: "فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم هذا، وهو ما أنتم فيه من نكس الرعوس والخزي والغم ؛ أو ذوقوا العذاب المخد في جهنم. وفي قوله: ﴿إِنَّا نَسِينَاكُمْ﴾ استئنافٌ دالٌّ على التهويل والتشديد في الانتقام منهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/202)، وهذا الوجه المُرَجَّح لدى أبي حيان.

ب. البناء في اسم الإشارة "تلك"

﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ﴾ [الأنبياء:15].

في هذا الموضع من التنزيل العزيز أدى عدم ظهور العلامة الإعرابية على اسم الإشارة "تلك" إلى خلق أكثر من احتمال نحوي في إعرابها وتعيين معناها النحوي؛ وكان ذلك على النحو الآتي:

- اسم " ما زالت" و"دعواهم" الخبر، فيكون المعنى المراد هو الإشارة إلى الجملة المقولة:
تلك الدَّعْوَى دعواهم.
 - أن تكون في موضع نصب خبر " ما زالت"، و" دعواهم" هي الاسم، أو اسم " زالت" و" دعواهم" الخبر، وهو رأي الحوفيّ وتبعه الزمخشريّ وأبو البقاء، وكان الزجاج قد سبقهم إليه.
- أمَّا المتأخرون فلم يجيزوا إلا الوجه الأول، لتكون "تلك" اسم ما زالت"، و"دعواهم" خبرها (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/279)، وذلك لأنَّ اسم كان وخبرها مشبَّه بالفاعل والمفعول، فكما لا يجوز في باب الفاعل والمفعول إذا ألبس أن يكون المتقدم الخبر والمتأخر الاسم لا يجوز ذلك في باب كان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/279) "، وبناءً على ذلك كان ترجيح أبي حيان لرأي المتأخرين الذين أجازوا الوجه الأول، حتى لا يلبس الكلام.

ج. البناء في اسم الإشارة هؤلاء

﴿ هَاتَيْنِ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمُ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران: 66]

يأتي اسم الإشارة (هَؤُلَاءِ) هنا مشتركاً نحوياً، لمعانٍ عدّة؛ وذلك كما يأتي:

- أن يكون خبراً مرفوعاً، وأنتم تكون المبتدأ، و ﴿حَاجِبَتُمُ﴾، جملة حالّية؛ كقول: "ها أنت ذا قائماً، وهي من الأحوال التي ليست يستغنى عنها، كقوله: ثمّ أنتم هؤلاء تقتلون على أحسن الوجوه في إعرابه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م). وهذا الوجه قاله الزمخشري، لكنّه اعتبر ﴿حَاجِبَتُمُ﴾ جملةً مستأنفةً مبيّنةً للجملة الأولى، يعني: "أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم، وقلة عقولكم، أنكم حاجبتم فيما لكم به علم ممّا نطق به التّوراة والإنجيل، فلم تحاجّون فيما ليس لكم به علم؟" (الزمخشري، 1977، صفحة 568/1).
 - أن يكون هؤلاء بدلاً، وعطف بيان، والخبر: حاجبتم أو أن يكون "هؤلاء" بمعنى الذي، وهو خبر المبتدأ.
 - أن يكون منادى، والمعنى: يا هؤلاء، وحذف منه حرف النداء، وهنا لا يجوز حذف من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيّين، وقد جاء حذفه في الشعر، لكنّه قليل¹.
- وقد ردّ أبو حيان الوجوه جميعها، واختار وجهاً واحداً، وهو الرّفع على كونها خبراً، وحاجبتم تكون جملة حالّية (أبو حيان الأندلسي، 1993م)، وهذا الشيء غير بعيد أو غريب في نهجه، فنهجه قائم على اختيار الوجه الأوضح، والمعنى الأقرب.

¹ انظر: (سيبويه، 1988، صفحة 229/2)، (المبرد، 1968، صفحة 258/1)، (ابن يعيش، دت، صفحة 15/2)، (العكبري، 1987، صفحة 95)، وثمّ وجوه أخرى للآية أوردها (السمين الحلبي، دت، الصفحات 240/3-242).

2. البناء في الاسم الموصول

أ. البناء في اسم الموصول "الذي"

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا

تَجْعَلُونَ لِلَّهِ أَدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22]، إنَّ لافتحاح الدلالة في التنزيل العزيز، دورا بارزا

في تخلُّق ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية، المفضية إلى اتساع المعاني، وإغنائها، ويعدّ خفاء العلامة الإعرابية من العوامل التي تسهم في خلق هذه الظاهرة، وهنا يتجلّى هذا في عدم ظهور حركة إعرابية على الاسم الموصول "الذي"؛ لكونه من المبنيات، وقد جوزوا لإعراب هذا الاسم عدّة وجوه ترددت بين حالتين إعرابيتين، هما النصب والرفع، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

أمّا النصب، فمن وجوه خمسة:

- الأول: النصب على القطع، وهذا أظهر الوجوه عند صاحب الدرّ المصون.
- الثاني: أنه نعت لـ "ربكم"، والتقدير: "اعبدوا ربكم الذي جعل لكم الأرض فراشا؛ فهو صفة مادحة وموضحة (السمين الحلبي، صفحة 1/192)
- الثالث: مفعول به منصوب على المدح لفعل محذوف تقديره "أعني"؛ أو "أخصّ".
- الرابع: مفعول به لـ "تتقون"، والمعنى تتقون الذي...
- الخامس: النصب على اتباع "الذي" في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ

قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21]، والقول: إنه نعت الأول لا يجوز لأنه نعت للنعت،

والقول: إنه مفعول بالنصب على الذم، أو لـ "تتقون" هو إعراب غثّ، لا يتلاءم مع معنى النصّ

القرآني المحكم الآيات.

وأما الرفع: ففيه وجوه كذلك، هي كالاتي:

- أن يكون خبراً مرفوعاً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الذي،...
- أن يكون مبتدأ وخبره "فلا تجعلوا لله أنداداً"، وهو وجه ضعيف رده أبو حيان.
- أن يكون نعتاً للفظ الجلالة، من قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ [البقرة:20]، والذي اختاره أبو حيان "أن النعت لا يُنعت بل النعوت كلّها راجعة إلى منعوتٍ واحدٍ، إلا إذا كان ذلك النعت لا يمكن تبعيته للمنعوت فيكون إذ ذاك نعتاً للنعت الأول، نحو قولك: يا أيها الفارس ذو الجمّة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، الصفحات 236/1-237)، فعلى هذا الرأي نرى أن أبا حيان قد اختار الرفع على الصفة، أمّا الباحثة فتري أن الرفع على الصفة أو الخبر يجوزان، ففي المعنيين ثم علاقة تجاوز لا تنافر.

ومن المواضع الأخرى التي جاء فيها "الذي" مشتركاً نحويّاً حمالاً غير معنى وظيفي، قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُتِبَ بِهِ تُكذِّبُونَ﴾ [الصافات:21]، فقد جوز النحاس (النحاس، 1988، صفحة 3/281) وأبو حيان أن يكون ﴿الَّذِي﴾ في موضع رفع صفة ﴿يَوْمٌ﴾، فيأتي واصفاً شدة هذا اليوم وهوله الذي يكذب به الكافرون، أو هو صفة للمضاف إليه ﴿الْفَصْلِ﴾، ويكون مجروراً، أمّا المعنى فيكون بأنّ هذا اليوم هو الفاصل بين الله - سبحانه - وبين الكافرين الذين سيكون مأواهم جهنم وبئس المصير.

ب. البناء في اسم الموصول "التي"

أفضى غياب العلامة الإعرابية عن الاسم الموصول "التي"، المختصّ بالمفرد المؤنث ممّا يعقل وغيره؛ بسبب البناء، في مواضع من التنزيل العزيز، إلى تعدّد في المعاني النحويّة واشتراكها، تذكر الباحثة

منها: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴿٩١﴾﴾

[الأنبياء: 91].

فقد جاز في إعراب ﴿وَالَّتِي﴾ ثلاثة أوجه:

- الأوّل بتقدير فعل "اذكر" فيكون المعنى: "أن أذكر التي حفظت وأحصنت فرجها"، فيكون الاسم منصوباً على المفعوليّة، وهو الوجه الذي جوزّه أغلب النحويين والمفسّرين¹، ومن بينهم أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م).
- والثاني بالنصب بالعطف على ما قبلها، وهو ما ذهب إليه السّمين، والتقدير: فيما يتلى عليكم التي أحصنت فرجها (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 482/5).
- وأمّا الثالث فهو الرّفْع على الابتداء لخبر محذوف، وهو ما اختاره العكبري (العكبري، 1987).

ج. البناء في اسم الموصول "الذين"

﴿وَلَيْسَتَعَفُفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ

تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [النور: 33]

¹ مثل: (النحاس، 1988، صفحة 78/3)، (القرطبي، 1996، صفحة 244/11).

يأتي الاشتراك في الاسم الموصول ﴿الَّذِينَ﴾ من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنِعُونَ الْكِتَابَ﴾، فقد احتمل معنيين نحويين أحدهما الرفع وثانيهما النصب، فقد يكون في محل رفع مبتدأ وخبره الجملة الفعلية: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، فقد دخلت الفاء في الخبر لتضمّن الموصول معنى اسم الشرط، " ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل مقدر على الاشتغال، كما تقول: زيداً فاضربه؛ لأنه يجوز أن تقول زيداً فاضرب، وزيداً اضرب، فإذا دخلت الفاء كان التقدير بنية فاضرب زيداً، فالفاء في جواب أمر محذوف، وفي هذا الإعراب يتفق أبو حيان والسمين " (أبو حيان الأندلسي، 1993م).

كما يتجلى الاشتراك النحوي للاسم الموصول "الذين" في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِ يَأْتِينَا بِأَلْبَانٍ وَالَّذِينَ قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: 183]، فهو حمال ثلاث حركات؛ ذلك أنه يمكن أن يأتي في محل جر، ورفع، ونصب، وذلك على النحو الآتي:

1. الجرّ، بأن يكون صفة لـ ﴿الَّذِينَ﴾ المخفوض بإضافة صفة ﴿الْعَبِيدَ﴾ أي: ليس بظلام للعبيد الذين قالوا كيت وكيت، وهذا قاله الزجاج، فيما اعترض ابن عطية على ما ذلك قائلًا: إنه مفسد للمعنى¹.
2. الرفع: على القطع بإضمار مبتدأ؛ أي: هم الذين، وكذلك النصب على القطع أيضاً بإضمار فعل لائق: "أذمّ الذين" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 3/164)، أو على إتباعه بدلاً (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/138). وقد ذكر أبو حيان الوجوه، بعد ان بيّن رأيه بأنّ "الذين" ههنا هي صفة " للذين قالوا" المذكورين في الموضع الشريف (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/137).

¹ قال ابن عطية عن هذا الإعراب: وهذا مفسد للمعنى والرفص، انظر: (ابن عطية، 2007، صفحة 443/3).

البناء في الاسم الموصول "من": ومثالها الدال على اشتراكها نحويًا، واحتمالها معاني مجتمعةً قوله

تعالى: ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَظَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ

﴿٨١﴾ [البقرة:80] إذ يحتمل أن تكون شرطيةً، ويحتمل أن تكون موصولةً، والمسوغات لجواز دخول

الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ موصولًا موجودة هنا؛ لذا رجح أبو حيان معنى الموصولية.

وفي الموضع: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:117]

جاء الاسم الموصول "من" حتمًا لمعانٍ نحويةً غدةً، وذلك على النحو الآتي:

• في موضع جرٍّ على إسقاط حرف الجرِّ وإبقاء عمله، فهو يطابق ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ

سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل:125]، والقصد هو بمن ضلَّ، لكن حذفت الباء،

"ويعارض أبو حيان هذا لأنه لا يجوز إلّا في الشعر، نحو: زيد أضرب السيِّف، أي: بالسيِّف (أبو

حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/213).

• في موضع رفع مبتدأ ولفظها لفظ استفهام، وهذا رأي الكسائيِّ والمبردِّ والزجاج ومكيِّ،

والخبر ﴿يَضِلُّ﴾، والجملة في موضع نصب بـ ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: أعلم أيَّ الناس يضلُّ فيكون

المعنى: إن ربك هو أعلم أيَّ الناس يضلُّ عن سبيله (الزجاج، 1988، صفحة 2/286)، وهذا

مثل قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف:12]، لكن أبا حيان علّق على هذا المعنى

بقوله: "وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ أفعال التفضيل لا يعمل النَّصب في المفعول به، وقال أبو علي: في

موضع نصب بفعل محذوف، أي: يعلم من يضلُّ، ودلَّ على حذفه ﴿أَعْلَمُ﴾" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، صفحة 4/213).

- موضع نصب بـ ﴿أَعْلَمُ﴾ بعد حذف حرف الجرّ، وهو قول أبي الفتح مثلما جاء في الشعر:
وأضرب منّا بالسّيوف القوانسا (السلمي، 1968، صفحة 60) "أي: تضرب القوانس، وهي إذ ذاك
موصولة، وصلتها ﴿يَضِلُّ﴾، وجوّز أبو البقاء أن تكون موصوفةً بالفعل، وقرأ الحسن وأحمد بن
أبي شريح: ﴿يَضِلُّ﴾، بضمّ الياء، وفاعلها ضمير "من"، ومفعوله محذوف، أي: من يضلّ النَّاسُ،
أو ضمير الله على معنى يجده ضالّاً أو يخلق فيه الضلال، وهذه الجملة خبريّة تتضمّن الوعيد
والوعد؛ لأنّ كونه تعالى عالماً بالضالّ والمهتدي كناية عن مجازاتهما (أبو حيان الأندلسي،
1993م، صفحة 213/4).

البناء في اسم الموصول "ما"

﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: 7]

يتبوّأ الاسم الموصول "ما" غير وجه إعرابيّ، فهي إمّا:

- مصدرية منصوبة المحلّ على الظرفية بتقدير المضاف، أي: "فاستقيموا لهم مدّة استقامتهم (أبو
حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/15)، وهذا مذهب أبي حيان، وإمّا شرطية منصوبة المحلّ
على الظرفية الزمانيّة" (العكبري، 1987، صفحة 1/470)، وهو ما قاله أبو البقاء، اعتماداً على
قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: 2]، فيكون التقدير: ما استقاموا لكم من
زمان فاستقيموا لهم، وهذا الوجه ردّه أبو حيان.

- "وقال الحوفي: "ما" شرط في موضع رفع بالابتداء، والخبر ﴿أَسْتَقِمُوا﴾ و﴿لَكُمْ﴾ متعلق باستقاموا، ﴿فَأَسْتَقِمُوا لَهُمْ﴾ الفاء جواب الشرط، فكان التقدير: فأَي وقت استقاموا فيه لكم فاستقيموا لهم. وإنما جَوَزَ أن تكون شرطية لوجود الفاء في ﴿فَأَسْتَقِمُوا﴾؛ لأن المصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء. وقد أجاز ابن مالك في المصدرية الزمانية أن تكون شرطية وتجزم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/15).

3. البناء للتعذر

أ. الألف المقصورة أمودجا

يؤدي انتهاء الكلمة بالألف المقصورة إلى تعذر ظهور العلامة الإعرابية، وهذا قد يفتح المجال لتعدد المعاني النحوية لهذه الكلمة بناءً على وظيفتها النحوية، وستسوق الباحثة بعض الأمثلة التي تتجلى فيها هذه الظاهرة، ولعل الذي يحسن التلميح إليه أن ليس كل خفاء للعلامة الإعرابية في التعذر مؤذناً بالاحتمال والاشتراك واللبس؛ ذلك أننا نقول: أكل الكمثرى موسى، وهنا يتعذر ظهور العلامة الإعرابية على الفاعل وعلى المفعول، ولكن المعنى النحوي بين لا محالة؛ إذ تفضي القرينة العقلية إلى تبين المعنى الكلي، ومعرفة الفاعل المرفوع، والمفعول المنصوب تقديراً وفاء بمنطق الحياة وقوانين الطبيعة؛ إذ لا يصح في الفهم أن تكون الكمثرى هي الأكلة، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: ﴿سَجَّ اسْرَرَبِكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:1].

جاء موضع الاشتراك هنا في كلمة "الأعلى"، التي لم تظهر عليها علامة إعرابية بسبب التعذر، والعذر مسألة صوتية يتعذر فيها تراكب الحركات على الفتحة الطويلة أو القصيرة؛ إذ كيف نضع ضمة على فتحة، أو كسرة على فتحة؛ فهذا كله مما يتعذر نطقاً، وهذا الأمر - أعني في موضع الشاهد الشريف

الذي نحن فيه- جعلها حمالةً لأكثر من وجه أعرابيٍّ، وكل وجه يفضي إلى معنى مختلف، وهذه الوجوه تأتي كما يأتي:

- أن تكون صفةً ل ﴿رَبِّكَ﴾، فتكون في محل جرٍّ، ويجلي هذا قول القائل: سبح اسم ربك العظيم.
- أن تكون صفةً ل ﴿أَسْمَ﴾، فتأتي منصوبةً، ويجلي هذا قول القائل: سبح اسم ربك العظيم، وهذا الوجه رده أبو حيان؛ إذ يقول: وهذا الوجه لا يصح أن يعرب ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾ [الأعلى: 2] صفةً ل ﴿رَبِّكَ﴾ فيكون في موضع جرٍّ؛ لأنه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره، لو قلت: رأيت غلام هند العاقل الحسنة، لم يجر، بل لا بد أن تأتي بصفة هند، ثم تأتي بصفة الغلام، فتقول: رأيت غلام هند الحسنة العاقل. فإن لم يجعل ﴿الَّذِي﴾ صفةً ل ﴿رَبِّكَ﴾ بل ترفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه على المدح، جاز أن يكون ﴿الْأَعْلَى﴾ صفةً ل ﴿أَسْمَ﴾ (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/453). وفي رأي الباحثة من الأجدر جعلها صفةً ل ﴿رَبِّكَ﴾، فهذا هو الوجه الأفضل؛ لكونه يبتعد عن التأويل المبالغ به، والأفضل في تفسير كلام الله أن نبتعد عن التأويل ما لم تكن ثم حاجة إليه، ومع هذا كله فلا شيء ينفي الوجه القائل بأنها صفة لاسم، وهذا هو منهج أبي حيان، والمعنيين يتجاوزان ولا يتنافران، وفي ذلك مزية وإعجاب نظمي، فكلاهما الأعلى؛ اسم ربنا الأعلى، وربنا الأعلى.

المثال الثاني: ﴿كَذَّبُوا أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِيُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

[الأعراف: 2]

إن غياب العلامة الإعرابية المقدّرة على الألف في المصدر ﴿وَذِكْرَى﴾ أدّى إلى جعلها مشتركاً نحوياً لعوامل عدّة، وموجزها فيما يأتي:

• النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مَعْطُوفٍ عَلَى ﴿لِتُنذِرَ﴾ أَيْ وَتَذَكَّرَ ذِكْرِي، أَوْ عَلَى مَوْضِعٍ لَتُنذِرَ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ، فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَعْنَى كَمَا عَطَفْتَ الْحَالُ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ: ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: 12]، "وهذا الرأي للفراء كما أنه جوز وجه الرفع بالرد على الكتاب، كأن تقول: كتاب حق وذكرى" (الفراء، د.ت، صفحة 1/370)، كما يجوز النَّصْبُ عَلَى اعْتِبَارِهِ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، كَمَا تَقُولُ: جِئْتُكَ لِلْإِحْسَانِ وَشَوْقًا إِلَيْكَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: جِئْتُ مِنْ أَجْلِ الذِّكْرِ.

• الْجَرُّ عَلَى مَوْضِعِ النَّاصِبَةِ ﴿لِتُنذِرَ﴾ الْمُنْسَبِكِ مِنْهَا وَمِنْ الْفِعْلِ مَصْدَرٌ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لِإِنْدَارِكِ بِهِ وَذِكْرِي، فَالْمَعْنَى الْعَامُ هُوَ الْإِنْدَارُ وَالذِّكْرُ¹.

• الرفع على اعتبارها عطفاً على كتاب، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو ذكرى للمؤمنين، وهو مذهب الفراء والزجاج.

ولم يرد تعليق أبي حيان على أي وجه من الوجوه، أما الباحثة فتري أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير: وهو ذكرى؛ لأن هذا التقدير يبتعد عن التعقيد والبحث عن تأويلات لا حاجة لها، ثم أنه لا يتعارض مع معنى النص القرآني حتى تكون لدينا علة للبحث عن وجوه إعرابية أخرى .

المثال الثالث: ﴿طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ١ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ [النمل: 1- 2]

جاء الاسمان ﴿هُدًى﴾ و﴿بُشْرَى﴾ مقصورين؛ مما يعني أن علامة الإعراب لن تظهر على أي منهما، وهذا من البواعث لتعدد الأوجه الإعرابية والانفتاح الدلالي على معانٍ متعددة في التنزيل

¹ انظر: (الزجاج، 1988، الصفحات 315/2-316)، وعلى هذا فيه ثلاثة أوجه: وهي الرفع: بالعطف على كتاب أو على إضمار مبتدأ، والنصب: على المصدرية، والتقدير: وتذكر ذكرى أو بالعطف على موضع التنذر. والجر على العطف على المصدر المنسبك في أن المقدر بعد لام التعليل، والتقدير: هي للإنذار والتذكير أو على الضمير في "به" وانظر: (النحاس، 1988، صفحة 599/1)، (مكي، 2010، صفحة 281/1)، (العكبري، 1987، صفحة 367)، (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 244/5)

العزیز، فهما قد یكونان منصوبین علی الحال، أي: إن آیات القرآن والكتاب المبین للحقّ والكاشف له، هادیةً ومبشرةً، والعامل فی الحال ما فی تلك من معنی الإشارة.

وجاز أن یكونا مصدرین لفعلین محذوفین: هدی هدی، وبشر بشری، كما أنهما احتملا الرّفْع علی إضمار مبتدأ؛ أي: هی هدی وبشری؛ أو علی البدل من آیات؛ أو علی خبر بعد خبر، أي جمعت بین كونها آیات وهدی وبشری، ومعنی كونها هدی للمؤمنین: زیادة هداهم. قال - تعالی - ﴿إِیْمَانًا فَاَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِیْمَانًا وَهُمْ یَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة:124]، وقیل: هدی لجمیع الخلق، ویكون

الهدی بمعنی الدلالة والإرشاد والتبیین، لا بمعنی تحصیل الهدی الذی هو مقابل الضلال ﴿وَبَشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ خاصةً، وقیل: هدی للمؤمنین وبشری للمؤمنین، وخصّهم بالذكر لانقاعهم به (أبو حیان الأندلسی، 1993م، صفحة 7/51)، وقد أتى أبو حیان علی هذه المعانی جمیعها فی بحرہ المحيط، دون أن یرجّح أيًا منها، ممّا یعنی أنه یجیزها ولا یردّها. وترى الباحثة وجهًا آخر محتملاً هو انتصابهما علی المفعول لأجله، لیكون المعنی: تلك آیات القرآن وكتاب مبین من عند الله للهدی والتبشیر للمؤمنین، فهو توضیح لمن أراد أن یعرف من أجل ماذا تلك الآیات.

وعلی أي حال من الأحوال نرى أن غیاب العلامة الإعرابیة أدی إلى استغلاق المعنی النحوی لهذه الكلمة، وجعله حملاً لمعان متعددة تتجاوز ولا تتنافر، وهذه لفظة معجبة، ونکته بلیغة فی لغة التنزیل العزیز، فلو كانت هناك علامة إعرابیة علی الحرف الذی تعذر علیه ظهورها؛ لسهل معرفة الوجه الإعرابی، ولما كان کلّ هذا التعدد، كما أن وجود هذه الظاهرة فی القرآن الکریم، هو من یمنحها الطابع الخاص والتمیّز فی احتمالها هذا الكم المتعدّد من الاشتراك فی المعانی، ولو كانت فی غیر کتاب الله، لكانت ظاهرة سلبيّة ملبسة غامضة، ولكنها فی کتاب الله مصدر إعجاب وتنوع وتعدد فرید حمید.

ب. الإضافة إلى ياء المتكلم

وهذا باعث آخر من بواعث تعذر العلامة الإعرابية على الأسماء؛ وذلك نحو كتابي، وقلمي، ومسجدي، وفيما يأتي من أمثلة فضل بيان يجلي هذه الظاهرة؛ ظاهرة المشترك النحوي، وتعدد المعاني النحوية الآتي من خفاء العلامة الإعرابية لإضافة الاسم إلى ياء المتكلم في التنزيل العزيز:

المثال الأول: ﴿وَأَجْعَلِ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (٢٩) ﴿هَرُونَ أَخِي﴾ (٣٠) [طه: 29-30]

في هذا الموضع يكون اتصال كلمة ﴿أَخِي﴾ بياء المتكلم سبباً لجعلها حمالةً لأكثر من وجه إعرابي، وذلك على النحو التالي:

1. بدل منصوب من ﴿هَرُونَ﴾، فيكون ﴿لِي وَزِيرًا﴾ مفعولين لـ ﴿وَأَجْعَلِ﴾، أو أن يكون ﴿وَزِيرًا﴾

و ﴿هَرُونَ﴾ مفعوليه، وقدم الثاني اعتناءً بأمر الوزارة.

2. عطف بيان، وهو قول الزمخشري؛ "فهو يرجح الوجهين: البدل وعطف البيان (الزمخشري،

1977، صفحة 3/61)، لكنّ أبا حيان ردّ ذلك بقوله: "ويبعد فيه عطف البيان؛ لأنّ الأكثر في

عطف البيان أن يكون الأوّل دونه في الشّهرة، والأمر هنا بالعكس" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

صفحة 225/6)؛ وما لم يردّه يعني أنّه قبل به، وعليه يكون اعتباره بدلًا هو القول المرجوح لدى

أبي حيان.

3. مبتدأ مرفوع فيمن قرأ على لفظ الأمر ﴿أَسَدُّدٌ﴾ به أن يجعل ﴿أَخِي﴾ مرفوعاً على الابتداء،

و ﴿أَسَدُّدٌ بِهِ﴾ خبره، ويوقف على ﴿هَرُونَ﴾ (الزمخشري، 1977، صفحة 3/61)، وهذا الوجه

ردّه أبو حيان أيضاً؛ "لأنّه خلاف الظاهر فلا يصار إليه لغير حاجة" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، صفحة 6/225)، وهذا ما يميّز أبا حيان؛ فهو لا يذهب إلى تأويلاتٍ جديدةٍ إن كان

المعنى يستقيم بظاهر الكلام، والباحثة توافق معه في ردّ هذا الوجه، وتتاصر احتمالية النصب على البديلة، فإن هارون وأخي متطابقان؛ فالأولى النصب على ما هو ظاهر.

المثال الثاني: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (٣٣)

[ص:23]

جوّز ابن عاشور "أن يكون ﴿أَخِي﴾ بدلاً من اسم الإشارة، فيكون في محل نصب، ويجوز أن يكون مرفوعاً لخبر "إن" هو الأولى؛ لأنّ فيه زيادة استفظاع اعتداء أخيه عليه" (ابن عاشور، د.ت، صفحة 231/24). أمّا عند ابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 7/333) فهو عطف بيان، وبدل، أو خبر لـ "إن" عند الزمخشري (الزمخشري، 1977، صفحة 5/255). وقد ذكر أبو حيان الوجهين (أبو حيان الأندلسي، 1993م)، دون أن يبدي رأيه في أيّ منهما، ممّا يعني قبوله كليهما، وهو ما تتفق معه الباحثة؛ إذ إنّ المعنيين يتجاوزان ولا يتنافران، وفي كليهما تمّ إخبار بامتلاك الأخ لتسع وتسعين نجاةً، وهو يريد من أخيه أن يترك له نجته الوحيدة، ليضمّها إليه، وفي هذا نظّم واضح.

4. خفاء العلامة الإعرابية للجمل وأشباه الجمل

من الأسباب الأخرى التي تؤدي لغيب العلامة الإعرابية وإفساح المجال لظاهرة الاشتراك النحويّ، هو السياق التركيبي للكلم، فمعروف أن الجمل وأشباهها تُقدّر حالتها الإعرابية بناءً على موقعها في الكلام، ولما كان جاءت في كتاب الله العزيز، جاء احتمالها لأكثر من وجهٍ إعرابيٍّ واردةً، ممّا أفضى الأمر إلى تعدد في المعاني، وفيما يأتي تعرض الباحثة لبعض الأمثلة، التي تجلي هذه الظاهرة:

المثال الأول: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ

وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران:39)، من البين أن الجمل لا يمكن أن تأتي لها

علامة إعرابية بارزة، ويكون إعرابها تقديراً، وهذا الأمر يخلق حالة من اللبس النحوي في إعرابها

أحياناً، وهذا يتجلى في تحديد المنزلة النحوية لجملة ﴿يُصَلِّي﴾؛ إذ إن لها أكثر من وجه إعرابي:

"أولها: صفة ل ﴿قَائِمٌ﴾، فتكون في موضع رفع.

ثانيها: حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل ﴿قَائِمٌ﴾، أو من ضمير المفعول على مذهب من

يجيز حالين، وتكون في موضع نصب.

ثالثها: اعتبارها خبراً ثانياً للضمير المنفصل ﴿وَهُوَ﴾ على مذهب من يجيز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد،

وإن لم تكن في معنى خبر واحد، وفي هذه الحالة يتعلّق في "المحراب" بقوله: ﴿يُصَلِّي﴾ ولا يجوز أن

يتعلّق ب ﴿قَائِمٌ﴾، وهذا رأي أبي حيان، فهو لا يرى إلا وجهاً واحداً لإعرابها، وهو وقوعها حالاً من

الضمير المستكن في ﴿قَائِمٌ﴾" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 265/2).

وترى الباحثة أن اعتبارها حالاً هو الأكثر قبولاً؛ والأليق بالنظم وسياق الآية، فيكون المعنى أن نداء

الملائكة له كان في الحال التي قام فيها بالصلاة في محرابه، فقد بيّن لنا حالة نداء الملائكة له، في مكان

مقدّس "المحراب"، وهذا المعنى يلائم حال حضور الملائكة، فهي تحضر عند مواقع ذكر الله والأعمال

الصالحة.

المثال الثاني: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:4]

موضع الاشتراك النحوي ههنا جاء في تحديد الموقع الإعرابي لجملة ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، التي تحتل أن تكون

في موضع رفع خبر، فيكون معنى الكلام: كثير من القرى أهلكناها، والضمير يعود على المبتدأ "كم

الخبرية".

وتحتمل كذلك أن تكون في موضع نصب، وعندها لا بدّ من إضمار فعل يفسّره ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، تقديره: وكم من قرية أهلكناها، ولا بدّ في الآية من تقدير محذوف مضاف لقوله: أو هم قائلون، فمنهم من قدره: وكم من أهل قرية، ومنهم من قدره: أهلكنا أهلها، وينبغي أن يقدر عند قوله: ﴿فَجَاءَهَا﴾، أي: فجاء أهلها لمجيء الحال من أهلها بدليل، أو هم قائلون؛ لأنه يمكن إهلاك القرى بالخسف والهدم وغير ذلك، فلا ضرورة تدعو إلى حذف المضاف قبل قوله: ﴿فَجَاءَهَا﴾، لعدم الحاجة إليه؛ لأن إهلاك القرية يمكن أن يقع عليها نفسها؛ ولأن القرية لا تسمى بذلك إلا وفيها مساكن لأهلها، وسكان منهم، ففي إهلاكها إهلاك من فيها من أهلها، وهو ما ذهب إليه أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م)، والسّمين (السمين الحلبي، د.ت)، والطبري من قبل (الطبري، 2005)، "وقرأ ابن أبي عبيدة "أهلكناهم فجاءهم" فيقدر المضاف: وكم من أهل قرية، ولا بدّ من تقديره صفة للقرية محذوفة، أي: من قرية عاصية، ولا بدّ من تجوّر إمّا في الفعل بأن يراد به أردنا إهلاكها، أو حكمنا بإهلاكها ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَا﴾، وإمّا أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلة التوفيق، فجاءها بأسنا بعد ذلك، وإمّا أن يكون التجوّر في الفاء بأن تكون بمعنى الواو، وهو وجه يراه أبو حيان ضعيفاً، أو تكون لترتيب القول فقط "فكأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها، ثم قال فكان من أمرها مجيء البأس (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 269/4).

وترى الباحثة أنّ النصب في هذه الآية أجود وأفضل؛ فهي القراءة المشهورة التي ذهب إليها الجمهور، لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع؛ فالتقدير: خلقنا كل شيء بقدر، فيدلّ على العموم واشتمال الخلق على الأشياء جميعها.

المثال الثالث: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَاءٍ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف:5]

موضع الاشتراك هنا يأتي في إعراب ﴿دَعْوَاهُمْ﴾، فهو يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون في موضع نصب خبر مقدم، والمصدر ﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسم كان مؤخر، وهذا كان اختيار كل من الفراء (الفراء ، د.ت)، والزجاج (الزجاج، 1988)، والنحاس (النحاس، 2000) والزمخشري (الزمخشري، 1977)، وابن عطية (ابن عطية، 2007)، كقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل:56]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْتَهُمَا فِي النَّارِ﴾ [الحشر:17]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية:25].

الثاني: أن يكون الدعوى رفعا و﴿أَنْ قَالُوا﴾ في نصبا كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة:177]، على قراءة من رفع ﴿الْبِرَّ﴾؛ لأنه إذا لم تكن قرينة لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى، وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو كان ودعواهم، وإلا أن قالوا لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر ولا معنى، فوجب أن يكون السابق هو الاسم، واللاحق الخبر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م).

المثال الرابع: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ الْأَنْهَارُ﴾ [الأعراف:43]. الموضع الذي

به اشتراك هو جملة ﴿تَجْرِي﴾، التي أدى خفاء العلامة الإعرابية عنها إلى احتمالها أكثر من وجه، فقد تأتي حالاً، والعامل فيه ﴿وَنَزَعْنَا﴾، أو أن يكون العامل فيها معنى الإضافة، وهو مذهب الحوفي وأبي

البقاء، (العكبري، 1987) وقام أبو حيان بردّ كلا القولين؛ "لأنَّ ﴿تَجْرِي﴾ ليسَ من صفاتِ الفاعلِ الَّذي هو ضميرٌ "نَزَعْنَا" ولا صفاتِ المفعولِ الَّذي هو ﴿مَا فِي صُدُورِهِمْ﴾، ولأنَّ معنى الإضافة لا يعملُ إلَّا إذا كانت إضافةً يمكن للمضاف أن يعملَ إذا جرَّد من الإضافة رفعًا، أو نصبًا فيما بعده؛ لذا جَوِّزَ أن تأتي خبرًا مستأنفًا عن صفةٍ حالهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/301).

من خلال الأمثلة التي أوردناها في هذا المبحث، يستدلُّ أن خفاء العلامة الإعرابية الآتي من بواعث مختلفة، مثل البناء، والاسم المقصور، وإضافة الاسم إلى ياء المتكلم، كل ذلك يشكّل باعثًا رئيسًا لتعدد الأوجه النحوية، والتي تسهم في انفتاح الدلالة على معانٍ متعدّدة، تغني النصّ القرآني، وتزيده سعةً وجمالًا، لكن واجبنا عد تجاهل الوجوه التي تُفضي إلى معاني تتضارب مع مقاصد النصّ الشريف، وردّها فرضٌ علينا، إذ ليس كل اجتهاد في التفسير والرأي يمكن الأخذ به.

الفصل الثاني

المشترك النحويّ الآتي من مرونة الجملة العربيّة والمفاصل الصوتية

المبحث الأول: مرونة الجملة العربية

إن طبيعة تركيب الجملة العربيّة أن تكون مبنيةً من مسند ومسند إليه، سواءً أكانت الجملة اسميّة، يسبق فيها المبتدأ الخبر، أو فعليةً يتصدّرها فعل يتلوه فاعل وفضلة. وهذا هو الأصل في التّركيب، وما جاء خلاف ذلك، كأن يسبق الخبر مبتدأه، في الجملة الاسميّة، أو يتقدّم المفعول على فاعله، في الجملة الفعلية، وغير ذلك من الحالات التي يكون الجريان فيها على غير الأصل، وهو ما يطلق عليه النحويون: التّقديم والتأخير، أو مرونة الجملة العربيّة. وهذه الظاهرة تعدّ من الأمور التي تؤديّ إلى اللبس النحويّ؛ ذلك أنّ تغيير مواقع الكلم الأصليّة يعمل، في مواضع، على اشتباه في العلاقات السياقيّة البنيويّة، ليعقبه وهم واحتمال، وقد يحدث تعدّد العوامل في السياق الواحد اشتباهًا في تعيين المعمول الذي يتعلّق بعامله" (عرار، 2003، صفحة 143). ويحتلّ موضوع مرونة الجملة العربية مكانةً بلاغيّةً ساميةً؛ لإسهامه في إغناء النصّ وتوسيع معانيه، وتسليط الضوء على المهمّ فيه، بناءً على القصدية.

وفي هذا المقام سنقوم الباحثة بتجلية هذه الظاهرة، وانعكاسها في القرآن الكريم، بالاستناد على تفسير البحر المحيط، الذي تبحث فيه هذه الدراسة، وأثر هذه الحالات في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني، من خلال التطرّق إلى بعض الشواهد، وذلك على النحو الآتي:

المثال الأول: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ

وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ [الأعراف:30]. جاء انتصاب ﴿فَرِيقًا﴾ المتصدّرة لآي

الحكيم، وتلك التي بعدها، محتملاً لأوجهٍ إعرابيّةٍ عدّة، كان لمرونة الجملة العربيّة سبب في ذلك،

وستعرض الباحثة ذلك على النحو الآتي (أبو حيان الأندلسي، 1993م):

• أن يتم نصب ﴿فَرِيْقًا﴾ على الحال و ﴿فَرِيْقًا﴾ الثاني معطوفاً عليه، وفي هذا المعنى لا يحسن الوقف على ﴿تَعُوْدُونَ﴾ [الأعراف:29]؛ لأنّ العامل في الحال ﴿تَعُوْدُونَ﴾.

• أن يكون مفعولاً مقدّمًا للفعل ﴿هَدَى﴾، أي: " هَدَى فَرِيْقًا، و ﴿فَرِيْقًا﴾ مفعولاً يفسّره " أضلّ" مضمرّة، والتقدير: حقّ عليهم الضلالة" (العكبري، 1987، صفحة 421/1)، وهذا قول أبي البقاء، وعلى هذا الوجه يوقفُ على الجملتين، والتقدير هو: تعودون قد هدى.

• وقد ذهب سيبويه إلى نصب " فَرِيْقًا" بإضمار فعل تقديره " وأصل فَرِيْقًا"، وهذا يُقدّر من المعنى وحسنُ النصب لعطف الجملة على الجملة الفعلية، وعليهم في موضع النصب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 290/4)، وقد عاضد أبو حيان هذا الوجه؛ فرجّحه من باب أن تكثير الجمل في موضع التّعظيم أولى.

وترى الباحثة أن هذا الموضع اشترك فيه باعثنان لتعدد الأوجه الإعرابية، والمعاني النحوية، وهما المفصل الصوتي، وكذلك التقديم والتأخير، وهذا يعدّ من النكات البلاغية التي يمتاز بها النصّ الشريف.

المثال الثاني: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم:18]

كان لمرونة الجملة العربية في هذا الموضع من التنزيل الحكيم، دور في تخلّق ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابية ل ﴿الْكُبْرَى﴾، فقد جوزوا أن تأتي:

- مفعول رأى، أي رأى الآيات الكبرى والعظمى التي هي بعض آيات الله عزّ وجل، وذلك حين رقي إلى السّماء رأى عجائب الملكوت، ويكون في حالة نصب.
- رأى أبو حيان أنّها " صفة لآيات ربّه، ومثل هذا الجمع يوصف بوصف الواحدّة، وحسن ذلك هنا كونها فاصلةً، ويكون ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ﴾ في موضع نصب مفعول ﴿رَأَى﴾ و ﴿الْكُبْرَى﴾ صفة

مجرورة لآيات، كما في قوله: ﴿لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [طه:23]، عند مَنْ جَعَلَهَا صِفَةً

لِآيَاتِنَا، والتقدير: رأى آيات ربه الكبرى¹، وترى الباحثة أن الوجه الثاني هو الأنسب؛ لكونه أقرب

مذكور، والأفضل أن يكون ﴿الْكُبْرَى﴾ نعتاً لآيات.

المثال الثالث: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل

عمران:7]

الشاهد في هذا الموضع من الآية الشريفة ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾، إذ جاز في إعراب ﴿آيَاتٌ﴾ وجهان:

الأول منهما "أن يرتفع على الفاعلية بالمجرور؛ لأنه قد اعتمد" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

1/396)، أو بالرفع على الابتداء، وخبره شبه الجملة من الجار والمجرور، والجملة في محل نصب

حال من ﴿الْكِتَابِ﴾، والتقدير: هو الذي أنزل الكتاب في هذه الحال أي: منقسماً إلى محكم ومتشابه،

أما الوجه الثاني فهو: أن يرفع على الفاعلية، ويكون ﴿مِنْهُ﴾ حالاً.

ولم يرجح أبو حيان وجهاً من الوجهين، فكلاهما جائز، ولا يتضارب أي منهما مع السياق، وهو ما

تتفق معه الباحثة، وفي ذلك انفتاح للدلالة، وتجاوز للمعاني تجاوراً لطيفاً معجباً في النص الشريف.

المثال الرابع: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:5]

جوزوا في إعراب ﴿سَلَّمَ﴾ وجهان؛ وذلك يعود إلى جواز التقديم والتأخير في الكلم، ويأتي ذلك على

النحو الآتي:

¹ انظر: (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 158/8)، (الزمخشري، 1977، صفحة 30/4)، (العكبري، 1987، صفحة 1187/2)، (القرطبي، 1996، صفحة 65/17).

- سلام مبتدأ والضمير المنفصل خبر له.
- سلام خبر تقدّم على المبتدأ، والتقدير: هي سلام.

وقد ذهب الجمهور إلى تجويز تقديم الخبر على المبتدأ؛ ليكون التقدير أنها سلام لا خوف فيها حتى مطلع الفجر، وقيل: "هي كذلك لكثرة السلام فيها، إذ تطرح الملائكة السلام فيها على كل مؤمن أو مؤمنة يلقونه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/493؛ الزمخشري، 1977، صفحة 6/409).

المثال الخامس: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [آل

عمران:198]

ارتفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ في هذا الموضع على وجهين:

- أحدهما: "إنها مبتدأ وخبرها شبه الجملة السابق لها. والجملة خبر ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، ويكون في إعراب تجرّى من ﴿تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ وجهان: إمّا الرفع على النعت، أو النصب على الحال من الضمير المرفوع في ﴿لَهُمْ﴾، لتحمله حينئذ ضميراً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/154؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 3/546).

- ثانيهما: بالفاعلية لأنّ الجارّ قبلها اعتمد بكونه خبراً للذين اتقوا، "وهذه أولى لقربه من المفرد وإن جعلنا رفعها بالفاعلية تعين أن تكون الجملة بعدها في موضع رفع صفةً لها، ولا يجوز النصب على الحال؛ لأنّ ﴿لَهُمْ﴾ حينها، ليس فيه ضمير لرفعه الظاهر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/154).

فتقديم المبتدأ على الخبر في هذا الموضع، أدّى إلى تعدد المعاني النحويّة في سياقها الشريف ذاك.

المثال السادس: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّمَنْ حَمَلَ الْبُرْءَانَ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّمَنْ كَفَرَ فَضَلَّ مِّنْ

رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ [الإسراء:12]

تؤدي مرونة الجملة العربية في هذا الموضع دورها في مفعولي الفعل ﴿وَجَعَلْنَا﴾، فقد يكون مفعولها

الأول ﴿اللَّيْلَ﴾ والنَّهَارَ معطوفاً عليه، وعليه يكون ﴿آيَاتٍ﴾ مفعولاً ثانياً لها، وقد يكون ﴿آيَاتٍ﴾

هو المفعول الأول، على تجويز التقديم والتأخير، ﴿اللَّيْلَ﴾ مفعولها الثاني" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، صفحة 6/13).

وتميل الباحثة إلى الرأي الأول؛ فالتقديم والتأخير ينبغي أن يكون درءاً للبس، وليس لمجرد احتمال نحوي آخر.

المثال السابع: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح:29]، جوّزوا في إعراب اسمه، صلوات الله عليه وجوهاً عدّة

(أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 100/8؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9721؛ الزمخشري،

1977، صفحة 551/5):

- الأول: الإعراب على ظاهر الكلام فيكون مبتدأ وخبره ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾، فلا تقديم في هذا الوجه.
- الثاني: خبر لمبتدأ محذوف، فسره ما جاء قبله، والتقدير: الرسول بالهدى محمد، وعليه يكون ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾، بدلاً من ﴿مُحَمَّدٌ﴾ أو عطف بيان أو صفة.
- الثالث: أن يكون خبراً مقدّماً لـ ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾، والتقدير: رسول الله محمد.

ولم يبد أبو حيان، أو غيره ترجيح وجه على آخر، ممّا يعني أنه يجيزُ جميعها، أمّا الباحثة فتميلُ إلى

أخذ الكلم على ظاهره؛ لذا ترجّح الوجه الأول، الذي لا تقديم أو تأخير فيه.

المثال الثامن: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُؤْوِلُنَا قَدَكُنَّا فِي غَفْلَةٍ

مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿١٧﴾ [الأنبياء: 97]

في هذه الآية الشريفة مثال واضح لإفشاء مرونة الجملة العربية إلى تعدد المعاني، وذلك على النحو الآتي:

• أن يأتي ﴿شَاخِصَةٌ﴾ خبراً مقدّماً، والأبصار مبتدأً مؤخراً، والتقدير: أبصار الذين كفروا شاخصة، وعليه يكون الضمير المنفصل للقصة أو الحكاية.

• أن يأتي ﴿شَاخِصَةٌ﴾ مبتدأً، و﴿أَبْصَرُ﴾ الخبر، والضمير للفصل. وقال أبو حيان إنه "لا يجوز ارتفاع أبصار شاخصة لأنه يلزم أن تكون بعد ضمير الشأن، أو القصة جملة تفسر الضمير مصرح جزأياً، ويجوز ذلك على مذهب الكوفيين" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/315). وقال الزمخشري: ﴿هِيَ﴾ ضمير مبهم توضّح الأبصار وتفسره كما فسّر الذين ظلّموا وأسروا" (الزمخشري، 1977، صفحة 3/135).

• أن يأتي الضمير مبتدأً، و﴿شَاخِصَةٌ﴾ خبرها، والأبصار عطف بيان، ولا تقديم في هذا الوجه.

• أن يكون ﴿هِيَ﴾ ضمير الأبصار تقدّمت لدلالة الكلام ومجيء ما يفسرها، لكنّ أبا حيان ردّ ذلك بقوله: "وهذا لا يتمشى إلّا على أحد قولي الكسائي في إجازته تقديم الفصل مع الخبر على المبتدأ، فقد أجاز: هو القائم زيد، على أنّ زيداً هو المبتدأ والقائم خبره، وهو عماد وأصل المسألة زيد هو القائم، ويقول: أصله هذه فإذا ﴿أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، هي ﴿شَاخِصَةٌ﴾، فشاخصة خبر عن ﴿أَبْصَرُ﴾ وتقدّم مع العماد" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/315)، وهذا الأمر لا يكون إلّا على مذهب من يجيز العماد قبل خبره نكرةً.

- "أن يكون الكلام قد تمَّ عند قولِهِ: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ والمقصود: السَّاعة، ثمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿شَخِصَةً﴾
أَبْصَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾" (الثعلبي، 2002م، صفحة 308/6)، وهو مذهب الثعلبي، وقد رده أبو حيان؛ "لكونه متكلفاً متنافر التركيب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/315):
- بناءً على ما تقدّم، يظهر بشكل جليّ كيف يؤثّر عامل المرونة في الجملة العربية على تعدّد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة؛ إذ تصبح حمالةً لمعان نحويّة ودلاليّة عديدة، لا يسمح بها نصّ آخر، ولكن الأمر بخلاف ذلك في التنزيل العزيز.

المثال التاسع: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:7]

يجوز في هذا الموضوع أن تتعدّد الأوجه الإعرابيّة، وذلك على النحو الآتي:

- أن يأتلف الكلام من مبتدأ تقدّم على خبره، أي: "هادٍ لكلّ قومٍ".
- أن يكون ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ جملةً مستأنفةً متعلّقةً بهادٍ، و"هادٍ معطوف على مقدّر، أي: إنما أنت منذر وهادٍ لكل قوم". وفي هذا الوجه يكون فصلاً بين حرف العطف والمعطوف بالجارّ، وهو أمر رغم إشكاله، إلا أنّ قواعد التركيب تجيزه" (مكي، 2010، صفحة 255؛ النحاس، 1988، صفحة 2/352؛ العكبري، 1987، صفحة 2/752؛ ابن الأنباري، 2000م، صفحة 2/39)، وجماله التركيبي العموم والخصوص؛ فالنبي منذر للعموم وهادٍ للعموم، فهذا معنى العموم، والنبي صلى الله عليه وسلم منذر لكل قوم، ولكل قوم رسول أرسل إليهم من قبله، وبهذا يجتمع المعنيان، فلا يتنافران في هذا السياق المعجب شرفاً وجمالاً، فهو المنذر والهادي لكل قوم، وهو المنذر لكل قوم بعد نبوته، وقد أرسل الله هادياً لكل قوم من قبله.

المثال العاشر: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى:5]

في هذا الموضع الشريف، جاء "أحوى" مشتركاً نحويًا، بين الصفة والحال، وقد كان لمرونة الجملة العربية دور في ذلك، فإذا أعرب ﴿غُثَاءً﴾ نعتًا ل ﴿أَحْوَىٰ﴾، كان في الكلام تقديم للصفة على موصوفها، ويكون السبب الكامن خلف ذلك مراعاة خواتم الجمل. والوجه الآخر أن يكون ﴿أَحْوَىٰ﴾ حالًا، ولا يكون تقديم أو تأخير في الكلم، والتقدير: الذي أخرج المرعى غثاءً حال كونه أحوى.

فهنا التقديم أت من المعنى النحوي للكلمة، وكذلك مراعاة فواصل الكلم في التنزيل العزيز.

المثال الحادي عشر: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَا بَرِّهِمْ﴾ [الأنبياء:62]

في الآية الشريفة يأتي بيان التقديم والتأخير في الضمير المنفصل "أنت" ففي إعرابه وجهان:

الأول: " أن يكون فاعلاً متقدماً، فسره الفعل ﴿فَعَلْتَ﴾ الآتي بعده، ولَمَّا حذِفَ انفصل الضمير " (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 302/6)، وعلى هذا الوجه تأتي جملة ﴿فَعَلْتَ﴾ لا محل لها؛ لأنه تم تفسيرها، ومحلها الرفع على الثاني، ومن حيث المعنى: " يؤدّي دخول الاستفهام على الفعل بالشك في الفعل إن كان حدث أم لا، وليس الشك في الفاعل، والفعل غير مشكوك في وقوعه، بل هو واقع فقط" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 8/177).

الثاني: أن يكون مبتدأً، وعن هذا الرأي يقول أبو حيان: "إذا تقدّم الاسم في نحو هذا التركيب على الفعل كان الفعل صادرًا واستفهم عن فاعله، وهو المشكوك فيه، فإذا قلت "أزيد قام"، وجعلته مبتدأً كان الشك في صدور الفعل منه أم من عمرو" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/303).

وقد اختار أبو حيان الرأي الأول؛ لأنّ الفعل تقدّم ما يطلبه، وهو أداة الاستفهام، "والاستفهام عن طريق الهمزة يؤدّي إلى طلب الحقيقة والتقرير من المخاطب، فإذا جاء بعدها الفعل كان السؤال للإقرار

بحدوثه أو نفيه" (لطفی، 2003، صفحة 13)، وهو ما يتلاءم مع هذا الموضع الشريف الذي أظهر لنا أن التقديم أدى إلى جعل الكلمة تتبوعاً أكثر من وجه إعرابي، وهو ما يؤدي إلى ظاهرة تعدد المعاني واتساعها في التنزيل العزيز.

المثال الثاني عشر: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٣١﴾ [الجاثية: 21]

الشاهد للتقديم والتأخير في هذه الآية الشريفة يتجلى في تحديد المفعول الثاني للفعل المتعدي (نَجْعَلُهُمْ) فقد تباينت الآراء حول ذلك، وستعرض الباحثة الأمر فيما يأتي في ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: "أن يكون ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مفعولاً ثانياً، والتقدير: أحسبوا أن نجعلهم مثلهم في حال استواء محياهم ومماتهم، وهذا الأمر ليس كذلك" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/648).

الوجه الثاني: أن يكون ﴿سَوَاءٌ﴾ هو المفعول الثاني، وعليه تأتي ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في محل نصبٍ على الحالية، والتقدير: لن نجعلهم حال كونهم مثلهم سواءً.

الوجه الثالث: ما ذهب إليه الأعمش (النحاس، 1988، صفحة 4/146)، أن تكون ﴿سَوَاءٌ﴾ مفعولاً ثانياً، أو حال.

"وهذان الوجهان جائزان على قراءة النصب، أما من قرأ ﴿سَوَاءٌ﴾ بالرفع، فيكون ذلك باعتبارها"

خبراً مقدماً، و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ مبتدأ مؤخرًا أو العكس؛ لأنّ المرونة هي من يسمح بهذين التقديرين¹. وقد

ردّ أبو حيان "أن يكون ﴿سَوَاءٌ﴾ خبراً؛ لأنه لا مسوغ لجواز الابتداء به" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

صفحة 8/47)، وهذا من المواضع التي يجيز فيها أبو حيان التقديم والتأخير.

¹ وهي قراءة الجمهور، ذكره أبو حيان في (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 47/8)

المثال الثالث عشر: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء:19]،

جوزوا في إعراب النساء وجهين (أبو حيان الأندلسي، 1993م):

الأول: أن تكون مفعولا به ل ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾، والمعنى يكون تحريم وراثه النساء، "وكان ذلك في الجاهلية؛ فيرثون النساء، ويمسكوهن حتى لو كان الشخص كارهاً أو المرأة كارهة لهذا الإمساك، وذلك للاستيلاء على ميراثها" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 2/131). ولا تقديم أو تأخير في هذا الوجه الظاهر.

الثاني: "أن يكون ﴿تَرِثُوا﴾ متعدياً لمفعولين، وهذا مذهب أبي البقاء؛ "فيكون ﴿النِّسَاءُ﴾ مفعولاً أول"، (المخزومي، 1989، صفحة 150؛ الثوري، 1983، صفحة 92؛ الزجاج، 1988، صفحة 92/2؛ العسقلاني، د.ت، صفحة 198/8؛ الرازي، 2005، صفحة 10/10؛ الطبري، 2005، صفحة 104/8؛ الفراء، د.ت، صفحة 195/1).

ولا تقديم ههنا، وقد يكون مفعولاً ثانياً والتقدير: أن ترثوا النساء من آبائكم، فيكون الكلام فيه تقديم للمفعول الثاني على الأول المضمّر.

لكنّ التقدير في هذا الموضع به تكلف لا يحتاج إليه؛ لذا تميل الباحثة إلى الوجه الأول، وهو اعتبار النساء مفعولاً به لفعل تعدى لمفعول واحد، ويكون المعنى: لا يحل لكم أن ترثوا النساء، وثمّ وجه آخر تراه الباحثة جائزاً وهو أن تكون النساء -في أصلها- مضافاً إليه لمحذوف تقديره "مال"، وعندما حذف المضاف نصب المضاف إليه مكانه.

المثال الرابع عشر: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا

لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لَافْتَدَوْا بِهِ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ

الْمِهَادُ ﴿١٨﴾ [الرعد: 17-18].

في هذا الموضع يشترك باعث التقديم والتأخير، وتعلق الكلم ببعضيه، في تخلق ظاهرة تعدد المعاني، وستجلي الباحثة ذلك فيما يأتي:

• أن يكون ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مبتدأ، وخبره قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ﴾، وهو ما ذهب إليه الجمهور (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/373؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 7/42؛ الزمخشري، 1977، صفحة 3/346)، والتقدير: الذين دعاهم الله على لسان محمد -صلى الله عليه وسلم- فاستجابوا له باتباع دينه الحالة الحسنى، وذلك هو النصر في الدنيا، وما اختصوا به من نعمة الله عز وجل، ومن دخول الجنة في الآخرة، فالغرض من التقديم هنا آت للاختصاص.

• أن يكون ال ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ صفة منصوبة لمصدر محذوف يعني: "استجابوا الاستجابة الحسنى"، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، وقد فسّر رأيه بتعلق ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾ بـ ﴿يَضْرِبُ﴾، والتقدير: "كذلك يضرب الأمثال للمؤمنين الذين استجابوا الاستجابة الحسنى، وللكافرين الذين لم يستجيبوا" (الزمخشري، 1977، صفحة 3/346)، وعلى هذا الوجه تكون الاستجابة فقط على هذين المثليين.

وقد رجّح أبو حيان التفسير الأول؛ لعدم تقييد ضرب الأمثال فيه بمثل هذين: من استجاب أو من لم يستجب، والله تعالى قد ضرب أمثالا كثيرة فيهما وفي غيرهما ولأنه فيه ذكر ثواب الذين استجابوا، فكما ذكر ما لغير المستجيبين من العقاب، ذكر ما لمن يخالفهم من الثواب؛ لأنّ تقديره "الاستجابة الحسنى" مشعر بتقييد الاستجابة، ومقابلها ليس نفي الاستجابة مطلقاً، إنّما مقابلها نفي الاستجابة الحسنى،

والله تعالى قد نفى الاستجابة مطلقاً، وعلى هذا المعنى يقع وهم الاشتراك في الضمير، لذا ينبغي الذهاب إلى ترجيح الوجه الأول لئلا يلبس في الكلام (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/373).

المثال الخامس عشر: ﴿وَمَاعِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ (آل عمران: 198)، لقد جاز في إعراب ﴿خَيْرٌ﴾ وجوه، هي:

أن يكون مبتدأ وخبره محذوفاً، أي خير كائن للأبرار، وفي هذا تخصيص لهم بالخير على برهم، ويجوز التقديم على تقدير: الذي عند الله للأبرار خير لهم، وعن هذا الرأي يقول أبو حيان: "أن به ذهولاً عن قاعدة العريية من أن المجرور إذ ذاك يتعلّق بما تعلّق به الظرف الواقع صلة للموصول، فيكون المجرور داخلاً في حيّز الصلّة، ولا يخبر عن الموصول إلّا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 155/3).

هذا يعني أن التقديم والتأخير في هذا الموضع غير جائز عند أبي حيان، والباحثة ترى رأيه، وتذهب مذهبه، إذ لا يحتاج إلى تأويل لمعنى جاء ظاهراً؛ فالتكلف من شأنه تحميل النص أكثر مما يحتمل، وهذا لا يناسب كلام الله -جلّ وعلا- الذي أنزله لنا في أحسن صورته، وأبلغ معانيه.

المثال السادس عشر: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُه﴾ (الرعد: 17).

يؤدّي التقديم والتأخير في هذا الموضع من التنزيل العزيز إلى احتمال ﴿زَبَدٌ مِثْلُه﴾ إلى معان نحوية عدة، والتقدير لهذه الاحتمالات يكون على النحو الآتي:

• أن يأتي ﴿زَبَدٌ﴾ مرفوعاً بالابتداء، و﴿مِثْلُه﴾ نعتاً مرفوعاً له، وخبره في قوله: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾

يُوقِدُونَ، والتقدير: "زبدٌ مثله مما يُوقِدُونَ عليه في النار" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

(372/5)، وعلى هذا التقدير يكون "من" للتبعيض؛ لأنّ ذلك الزبد هو بعض ما يوقد عليه من تلك المعادن، وقد أتى الطبري أيضاً على معنى الرّفع بالابتداء، فقَدَر: "مما يوقدون عليه من النار زبد مثل زبد" (الطبري، 2005، صفحة 7/369).

• أن يأتي ﴿زَبْدٌ﴾ مبتدأ، و﴿مِثْلُهُ﴾ صفةً له، والخبر ﴿فِي النَّارِ﴾، وهذا مذهب القرطبي، وابن الأنباري (ابن الأنباري، 2000م).

• ﴿زَبْدٌ﴾ مبتدأ و﴿مِثْلُهُ﴾ خبرٌ له، وعلى هذا الوجه لا يكون في الكلام تقديم وتأخير، وهذا مذهب مكّي (مكي، 2010).

من الجليّ أنّ باعث مرونة الجملة العربيّة هو المؤدّي ههنا إلى تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني والاشتراك النحوي في الوجهين الأول والثاني، وهذا ما يجعل النصّ ثرياً واسع الآفاق، وهو دليل واضح على إعجازه وانفراده الخاصّ، وأنّه منزل من عند الله، سبحانه، لذا جاءت آياته معجزةً بدلالاتها ومعانيها.

بناءً على ما مضى يظهر أنّ مرونة الجملة العربيّة عامة، وفي التنزيل العزيز خاصة، يأتي لإزالة اللبس عن وجه الكلام الذي يحتمل أكثر من وجه نحويّ، وأبو حيّان يذهب دائماً إلى اختيار الوجه الأحسن والأليق بمعنى كلام الله، والأنسب للسياق النظمي، هذا من جهة، ومن جهة فيظهر أنّ مرونة الجملة العربية في التنزيل العزيز أفضى إلى الإعجاب والجمال التركيبي، بل من العوامل التي جعلته -والله أعلى وأعلم- نصّاً شريفاً بليغاً معجباً يحتمل انفتاح الدلالة، والتوسّع في المعاني والوجوه، وهو ما يجعله معجزاً وغير قابل لتحديّه.

المبحث الثاني: المشترك النحويّ الآتي من تعدّد المفاصل الصوّتيّة

يعدّ المفصل الصوّتيّ من المصطلحات الحديثة التي يقصد بها وجود "سكّنة كلاميّة خفيفة بين حدود الكلمات أو الجمل لتعيين المعاني، ومما ينتسب إلى هذا المبحث الوقف والابتداء في التنزيل العزيز" (عرار، 2012م، صفحة 356).

والوقف والابتداء في القرآن الكريم من البواعث على فهم النصّ وتفسيره؛ "إذ يدلّ الوقف بوسائله المتعدّدة على موقع هو في طابعه مفصل من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقيّة chain of utterance، فينقسم السّياق إلى دفعات كلاميّة spoken groups تعتبر كلّ دفعة منها إذا كان معناها كاملاً واقعةً تكميليّةً speech event منعزلةً، أمّا إذا لم يكن معناها كاملاً، كالوقف على الشّرط قبل ذكر الجواب مثلاً، فإنّ الواقعة التكميليّة حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلاميّة واحدة" (حسان، د.ت، صفحة 270).

ويصف الزركشيّ الوقف والابتداء بأنّه "فنّ جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتّب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبيّن معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات" (الزركشي، 2004، صفحة 1/342). و"هذا ما جعل هذا الموضوع من أهمّ المواضيع التي تناولها المفسّرون لكتاب الله، حيث تعدّدت أبوابه إلى ثمانية لدى بعضهم" (السيوطي، 1987، صفحة 1/250)، لكنّ تمّ حصرها في ثلاثة أوجه أوضحها ابن الأنباري¹، في كتابه "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" (ابن الأنباري، 1971م)، أمّا عند أغلب النحويّين، فإنّها أربعة: (الداني، 2006، صفحة 74؛ النحاس، 2002، صفحة 78):

أولها: الوقف التامّ، وهو ما حسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلّق به، كقولهِ

﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:5]، وأكثر ما يكون هذا النوع من الوقف عند

¹ وهي التامّ، والحسن والقبیح؛ فلا يوجد عنده وقف كاف كما لدى أغلب النحويّين والمهتمّين بمواضع الوقف في كتاب الله، جل وعلا.

بداية الآي، وقد يظهر قبل انقضاء الفاصلة أيضاً، نحو: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نَعِمَ الْمَوْلَى

وَنَعِمَ النَّصِيرُ ﴿٤٠﴾ [الأنفال:40]، فقد حسن الوقوف على "إِنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ" دون أن يتعلّق بـ "نَعِمَ

المولى وَنَعِمَ النَّصِيرُ".

الثاني: وهو الوقف الذي يكون به انقطاع في اللفظ، وتعلّق في المعنى؛ إذ يحسن الوقوف عليه، وكذلك

الابتداء بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا

يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ [البقرة:10]، فالوقف على ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ كافٍ، لكن من حيث المعنى يكون

الوقف على ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ أكفى منه.

الثالث: فهو الوقف الحسن: وهو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلّقه به في

اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاحة:2]، فيحسن الوقوف عليها، لكن من غير الجيد

البدء بـ ﴿رَبِّ الْمَلَكِوتِ﴾؛ لأنها صفة لما قبلها. وكذلك قوله: ﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ

عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ [التوبة:1]، فقد يحسن الوقوف عليه، لكنّه وقف غير تام؛ لأنّ ﴿وَأَذَانٌ

مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ﴿٣﴾ [التوبة:3] عطف نسق على "براءة" (الفراء، د.ت، صفحة 420/1؛ الطبري،

2005، صفحة 112/14؛ القرطبي، 1996، صفحة 69/8).

ورابعها الوقف القبيح: وهو الذي ليس بنام أو حسن، كالوقف على: ﴿نِعْمَ﴾ من قوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾

[الفاحة:1]، وهو أمرٌ مرفوض؛ إذ "لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل

دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر،..." (ابن الجزري، د.ت،

صفحة 1/225)، وفيما يأتي ستعرض الباحثة مجيء ظاهرة الوقف في القرآن الكريم، وإسهامها في

تخلّق المشترك النحوي لبعض ألفاظ الآي، وكيف يؤدّي هذا الأمر إلى تعدّد المعاني.

المثال الأول: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ

الْفٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ [المائدة:26]، في هذا الموضع من التنزيل العزيز، يلعب المفصل الصوتي دوراً

بارزاً في تحديد معنى الكلم، وتعدد معانيه، حيث يمكن قراءة الآية الشريفة على وجهين، يؤدي كل منهما معنى مختلفاً عن الآخر، وفي ذلك سرّ واضح من أسرار الإعجاز والبلاغة، هذان الوجهان هما:

الأول: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، الوقف على "أربعين سنة" يحدّد مدّة التّحرّيم، وهي

أربعون سنة، والعامل في "أربعين" قوله "محرمّة"، وعليه يكون "يتيهون" مستأنفاً أو حالاً من الضمير في "عليهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/473).

الثاني: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾، وعلى هذا الوجه يكون المعنى "أنهم يتيهون هذه المدّة في

الأرض، ويكون التّحرّيم على هذا غير مؤقت بهذه المدّة، بل يكون إخباراً بأنهم لا يدخلونها، وأنهم مع ذلك يتيهون في الأرض أربعين سنة يموت فيها من مات. ويكون العامل "يتيهون"، والتّقدير هو: يتيهون أربعين سنة" (الزجاج، 1988، صفحة 166/2)، وهذا مذهب الزجاج.

من الواضح أنّ موضع الوقف في الآية الشريفة كانت له أهمية بالغة في تحديد مدة التيه والتحرّيم، فانفتحت الدلالة النحوية، واتسعت المعاني على نحو ما تقدم أنفاً.

المثال الثاني: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾

[البقرة:24]

يأتي الاشتراك ههنا في قوله: "أعدت للكافرين"، وذلك عند الوقوف على "الحجارة"، فيكون الاشتراك

على ضربين:

أولهما أن يكون "أعدت" حالاً، والعامل فيها: فاتقوا، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء (العكبري، 1987، صفحة 1/40)، لكنّ أبا حيان أشكل عليه هذا الوجه؛ "لأنّ عند جعله الجملة حالاً يصير المعنى: فاتقوا النار في حال إعدادها للكافرين، وهي معدّة للكافرين سواء اتقوا النار أو لم يتقوها، وهذه حال لازمة، وكون موضعها ههنا ليست للتأكيد، أن تكون منتقلةً، لذا جعلها أبو حيان مستأنفةً لا موضع لها من الإعراب، وكأنّها سؤال جواب مقدر، كأنه لما وصفت بأنّ وقودها الناس والحجارة قيل: لمن أعدت؟ فقيل: أعدت للكافرين (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 251/1).

أمّا الثاني، فإن يكون ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ كلاماً منقطعاً من الذي قبله، وعليه يكون الوقف على النار، وذلك كما هو موضّح فيما يأتي: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾، ويكون هذا الوجه بالقياس مع قوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:131]، لكنّ هذا الأمر غير جائز؛ لأنّ "التي" في سورة البقرة قد وصلت بقوله "وقودها الناس"، أما في آل عمران ليس لها صلة سوى "أعدت" (القرطبي، 1996، صفحة 1/237).

المثال الثالث: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۗ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ۗ﴾ [قريش:3-4]، جاء "الذي" مشتركاً نحويّاً، في الآية الشريفة، إذ يحتمل النصب صفةً لـ "رب"؛ وبهذا يجب أن يكون وقف تامّ على "البيت"؛ أمّا إذا تمّ الوصل فإنه يكون صفةً للبيت، ولا يستقيم المعنى على هذا التّرجيح.

ومن خلال هذا المثال يشترك باعثنان لتخلّق ظاهرة تعدّد المعاني الإعرابية، وهما خفاء العلامة الإعرابية عن الاسم الموصول؛ بسبب البناء، والثاني المفصل الصوتي الذي حسم المسألة من أجل وضوح المعنى، وإخراج كلام الله على أحسن وجه بحيث لا يشوبه لبس أو خلل في المعنى.

المثال الرابع: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]

جاز في هذا الموضوع من التنزيل الوقف ثلاث صور (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 160/1؛ النحاس، 1988، صفحة 1/178؛ الزمخشري، 1977، صفحة 1/112؛ ابن الأنباري، 2000م، صفحة 521؛ العكبري، 1987، صفحة 1/15؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 1/89)، أدت إلى تعدد المعاني، وذلك على النحو الآتي:

- الوجه الأول: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، إذا تمّ الوقف على "الكتاب" كان الكلم مكوناً من مبتدأ وخبر، وما بعده جملة مستأنفة، وهذا الوجه الذي اختاره أبو حيان؛ وعلل اختياره بالقول: "لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلّا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 159/1)، ومعه الحق في ذلك؛ إذ لا يمكن أن يتعامل مع كلام الله مثل التعامل مع النصّ الشعريّ.
- الوجه الثاني: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ﴾، فعلى هذا الوجه يكون الكلام قبل المفصل قد تمّ، ويكون "فيه" خبراً مقدّماً، و "هدى" مبتدأ مؤخرًا.
- الوجه الثالث: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَارِيبَ فِيهِ﴾، وفي هذا الوجه يأتي "هدى" خبراً بعد خبر أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو هدى".

فهذا المثال من قوله تعالى يظهر لنا بشكل جليّ كيف يؤديّ المفصل الصوتي إلى تخلّق ظاهرة تعدد المعاني الإعرابية للكلمة الواحدة، كما أنه يبيّن غنى النصّ القرآني بالمعاني واتّساعه لها، وهذا بلا شكّ من ميزات إعجازه.

المثال الخامس: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: 7]

في هذا الموضع الشريف يؤدي الوقف إلى تعدد المعاني، وقد يحدث اختلافاً تاماً في المعنى، وذلك على النحو الآتي: الوجه الأول (الطبري، 2005، صفحة 7/201؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 2/11؛ الرازي، 2005، صفحة 7/176): أن يتم الوقف بعد اسم الجلالة، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وهو وقف تام، ومعناه أن الله استأثر بعلمه تأويل المتشابه، والواو للاستئناف، وعليه يأتي "الراسخون" مبتدأ، أخبر عنه بـ "يقولون".

الوجه الثاني: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾، إذا تم الوقف بعد ﴿فِي الْعِلْمِ﴾ سيكون الواو حرف عطف، ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوفاً على اسم الجلالة، "والمعنى أن الله والراسخين في العلم يشتركون في معرفة تأويله، وجملة "يقولون"، تكون حالاً، والتقدير: قائلين" (البغوي، 2004، صفحة 280/1؛ الطبري، 2005، صفحة 203/6؛ ابن الجوزي، 1422 هـ، صفحة 374/1).

وقد ردّ هذا الوجه وتم ترجيح الأول عليه؛ لأنّ الدليل إذا دلّ على غير الظاهر علم أن المراد بعض المجازات، وليس الترجيح لبعض إلا بالأدلة اللفظية، وهي ظنيّة، والظن لا يكفي في القطعيّات، ولأنّ ما قبل الآية يدلّ على ذمّ طالب المتشابه، ولو كان جائزاً لما ذمّ وفي هذا ترك للظاهر، كما أنّ به مدح للراسخين في العلم بأنهم قالوا "أمنا به" ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأنّ من علم شيئاً على التفصيل لا بدّ أن يؤمن به، وإنّما الراسخون يعلمون بالدليل العقليّ أنّ المراد غير الظاهر، ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنّه الحقّ، ولم يحملهم عدم التّعيين على ترك الإيمان، ولأنّه لو كان "الراسخون"، معطوفاً على "الله" للزم أن يكون "يقولون" خبر مبتدأ وتقديره: هؤلاء أو هم، فيلزم الإضمار، أو حالاً، والمنقّدم "الله والراسخون" فيكون حالاً من

الرّاسخين فقط، وفيه ترك للظاهر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، الصفحات 402-400/2)، ومعروف أنّ نهج أبي حيان حمل الكلام على ظاهره، فلا يلجأ إلى التّأويل إلّا في حال كان في القول الظاهر تضارب أو تناقض، وكلامه تعالى منزّه عن هذا كلّه.

المثال السادس: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْحِيوَةُ الدُّنْيَا وَيَسْحَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة:212]، يجوز الوقف في هذا الموضع على "آمنوا"، ثمّ الابتداء بـ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فتكون الواو استئنافية، و﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ مرفوع خبره "فوقهم"، وعليه يكون المعنى أنّ الكافرين يسخرون من الذين آمنوا؛ وكلا يقع اشتراك في العطف، فيكون المعنى أنّهم يسخرون من الذين اتّقوا.

وقد ورد عند الزجاج "أنّ الكافرين كانوا يسخرون من الذين آمنوا؛ لأنّ حالهم في ذات اليد كانت قليلة، فأخبرهم الله تعالى بأنّ الذين اتّقوا فوقهم يوم القيامة، لأنّ المسلمين في عليين، والفجار في الجحيم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 139/2؛ الزجاج، 1988، صفحة 1/282)، وهذا المعنى لا يستقيم إلا بالوقف على "آمنوا". و "يسخرون" ههنا من عطف الجمل على الجمل، لا من باب عطف الفعل على الفعل؛ "لعدم اتّحاد الزمان؛ فيجوز عطف جملة فعلية على جملة فعلية، أو أن يكون "يسخرون" خبر مبتدأ محذوف، أي: وهم يسخرون فيكون مستأنفاً، وهو من عطف الجملة الاسمية على الفعلية (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 139/2). وجيء بقوله: "زَيْن" ماضياً دلالةً على أنّ ذلك قد وقع وفرغ منه، وبقوله "ويسخرون" مضارعاً دلالةً على التّجدّد والحدوث، فالوقف ههنا جاء ليبعد احتمال الاشتراك في سخرية الكافرين من الذين آمنوا، وهو وقف كاف؛ لأنّه يجوز الاكتفاء به، ويجوز الوصل بما بعده لوجود تعلّق في المعنى، فـ "الذين آمنوا" متعلّق بـ "الذين اتّقوا" من حيث المعنى، فيكون التّفسير أنّ الذين كفروا يسخرون من الذين آمنوا ومن الذين اتّقوا.

المثال السابع: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (٩)

[الفتح:9]، إنَّ الوقف على ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ في الآية الشريفة وقفٌ حسنٌ؛ لأنَّه يحسن الوقوف عليه، لكن

الابتداء بما بعده غير جيِّد، وتأتي ضرورة هذا الوقف لبيان عود الضمير، ففي ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾

يعود الضمير على الرسول، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمَّا في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ فضميره تعالى، وعند الوصلِ

قد يحدث لبسٌ ويعطي معنى لاشارك ضميرِ الله تعالى، مع الرسولِ عليه السلام، فكأنَّ التسبيح يكون لله

وللرسول، وحاشا لله أن يشرك به أحدٌ سواه، "فتفريق الضمائر يجعلها للرسولِ عليه السلام، وبعضها

لله تعالى" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/92).

المثال الثامن: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ

شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِغَنَمٍ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ

﴿١٦٦﴾ [الأنعام:146]، في هذا الموضع من التنزيل جوز الهبتي "الوقف على لفظ "والغنم"، في حال

إعراب جملة "حرّما" الثانية مفسّرة، ويكون "من البقر" متعلّقا بـ "حرّما الأولى" (الحصري و سليمان،

2021، صفحة 60). ويقول أبو حيان "إن "من" بحرّما "المتأخّرة، ولا يجب تقدّمها على العامل، فلو

كان التركيب: وحرّما عليهم من البقر والغنم شحومهما، لكان تركيباً غريباً، كما تقول: من زيد أخذت

ماله، ويجوز أخذت من زيد ماله، والإضافة تدلّ على تأكيد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام:

من البقر والغنم حرّما عليهم الشحوم، لكان كافياً في الدلالة على أنه لا يراد إلّا شحوم البقر والغنم،

وجوز أبو حيان، ومن بعده السمين، أن يكون "ومن البقر والغنم" معطوفاً على "كلّ ذي ظفر"، فيتعلّق

"من" بحرّما الأولى، ثمّ جاءت الجملة الثانية مفسّرة ما أبهم في "من" التبعيضية من المحرّم فقال:

"حرّما عليهم شحومهما"؛ أي جاءت الجملة للتوضيح والإبانة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

4/244؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 5/201)، لكنّ أبا البقاء استشكل تعلّق "من البقر" بـ "حرّما"

الثانية، وجعلها معطوفةً على "كل"، ويكون "حرّماً عليهم" تبييناً وتوضيحاً للمحرّم "من البقر والغنم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/244). بناءً على هذا يكون الفصل على الوجه الأول، أي إذا تعلق "من البقر والغنم" بـ "حرّماً" الأولى.

فالوقف ههنا يؤدّي إلى تغيير المعنى في النصّ القرآني، ويلعب دوره في تعلق الكلم ببعضه، وقد يجعل المرء يقع في المحذور إذا لم يكن واعياً لقواعده ووجوه الإعراب والمعاني التي يؤدّيها موقع الفصل.

أمّا الموضع الثاني الذي يحسن الوقف فيه في الآية الشريفة نفسها، فهو قبل ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾، وفي هذه الحال يجوز في إعراب "ذلك" عدّة وجوه:

- أن يكون في حالة رفع على إضمار مبتدأ، وهذا قول ابن عطية والحوفي.
- أن يكون في حالة نصب، والتقدير: جزيناهم ذلك؛ لأنّ الفعل يتعدّى إلى مفعولين.
- أن يكون قد انتصب انتصاب المصدر، والتقدير: "ذلك الجزاء جزيناهم" وهذا رأي الزمخشري (الزمخشري، 1977، صفحة 2/75) وهو "الظاهر عند أبي حيان، رغم عدم تجويز ابن مالك له؛ لأنّ اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر إلا وأتبع المصدر، فنقول: قمت هذا القيام وقعدت ذلك القعود، ولا يجوز قمت هذا، ولا قعدت ذلك، فعلى هذا لا يصحّ انتصاب ذلك على أنه إشارة إلى المصدر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/247).

بناءً على ما تقدّم يجوز الوقف على الوجه الأول وهو الرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: الأمر ذلك. أمّا على وجه النصب، فلا يكون وقف؛ لأنّ النصب يلزم الصلّة.

المثال التاسع: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٤٥) الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ

فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) [البقرة: 146-145]، يأتي "الذين" مشتركاً نحوياً؛ وذلك

بناءً على الوقف أو الوصل، وستعرض الباحثة الأمر كما يأتي:

- "إذا تمّ الفصل والوقف على ﴿الظالمين﴾، جاء إعراب ﴿الذين﴾ مبتدأً مرفوعاً، وخبره جملة.
- ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾، وهذا ما ذهب إليه النيسابوري؛ حيث اعتبر هذا من باب الوقف اللّازم (النيسابوري، 1996، صفحة 1/418).

- أن يكون الكلام متصلاً، وعليه يكون في إعراب ﴿الذين﴾ ثلاثة وجوه: أولها: أن يكون مجروراً، على أنه صفة للظالمين، والثاني: أن يكون بدلاً من ﴿الظالمين﴾، والثالث: مفعولاً به على إضمار "يعني"، وعلى هذه الأعراب يكون قوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾، جملةً في موضع الحال، إما من المفعول الأوّل في آتينا، أو من الثاني الذي هو الكتاب؛ لأنّ في يعرفونه ضميرين يعودان عليهما" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 608/1). وقد رجّح أبو حيان الإعراب الأوّل؛ لكون الكلام مستقلاً.

وترى الباحثة أن ﴿الذين﴾ جاءت حمالةً لمعانٍ نحوية عدّة، وفي هذا أسهم باعثان من بواعث تعدّد الأوجه الإعرابية هما الوقف والابتداء، وخفاء العلامة الإعرابية في الاسم الموصول.

المثال العاشر: ﴿وَتَرْنَهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَاتٌ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ (٤٥)

[الشورى:45]

يتباين القول في موضع المفصل الصوتي في هذه الآية الشريفة، وذلك توضحه الباحثة فيما يأتي:

- الوقف على "خاشعين"، وذلك يكون كالاتي: ﴿وَتَرْنَهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعَاتٌ﴾، وعلى هذا الوجه يكون "من الذلّ متعلقاً بـ "ينظرون"، والتقدير: أنهم ينظرون من الذلّ من طرف خفيّ (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 501/7؛ النحاس، 2002، صفحة 431؛ ابن عطية، 2007،

صفحة 4/453؛ ابن الأنباري، 2000م، صفحة 246/2؛ البغوي، 2004، صفحة 4/9؛
الزمخشري، 1977، صفحة 3/322؛ القرطبي، 1996، صفحة 15/19؛ الألويسي، 2005،
صفحة 9/12)، فسبب كونهم ينظرون من طرف خفي هو الذل.

- أن يتمّ الوصل في الكلام، وعندها يكون "من الذلّ" متعلّقاً بـ "خاشعين"، والتقدير: أنّهم خاشعون من الذلّ، وهم ينظرون من طرف خفيّ، والفرق بين المعنيين واضح.

المثال الحادي عشر: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿٤٥﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ

مُلْقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [البقرة: 46-45]، إنّ الوقف على "الخاشعين" في هذا الموضع،

يجعل ما بعده كلاماً مكوّناً من مبتدأ وخبر، فقد يكون "الذين" مرفوع على الابتداء، والخبر الجملة الفعلية (الفراء ، د.ت، صفحة 225/1)، أو أن تأتي منصوبةً على الصفة لـ "الخاشعين"، أو تكون بدلاً منها، أو منصوبة على المفعولية بإضمار "يعني".

وقد كان رأي أبي حيّان أنّه "يجوز في "الذين" الإتياع والقطع إلى الرفع، أو النصب، وذلك صفة للمدح، فالقطع أولى بها" (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، صفحة 341/1).

لكنّ أفضل الوجوه في نظر الباحثة هو أخذ الكلام على ظاهره، وبناءً عليه تكون "الذين" مبتدأً وخبرها الجملة الفعلية.

المثال الثاني عشر: ﴿فَأَمِّنْ لَهُ، لَوْطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣٦﴾﴾

[العنكبوت: 26]، من الغايات التي يؤدّيها المفصل الصوتي رفع اللبس في عود الضمير، وفي الآية الشريفة يظهر الأمر جلياً؛ إذ "يجب الوقف التام على "لوط"، فيكون الكلام بعده مستأنفاً، فلا يلبس بين ضمير "فأمن" العائد على "لوط" وضمير "قال" العائد على إبراهيم - عليه السلام - الذي قال: إني

مهاجر، وهذا المعنى الظاهر؛ ليتناسق مع قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [العنكبوت: 27] وهو قول

قتادة والنخعي (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 144/7)، "ولو تمّ الوصل لتوهم أنّ الفعل "قال" للوط، وهذا يفسد المعنى" (درويش، 1415 هـ، صفحة 7/420).

المثال الثالث عشر: ﴿وَإِنَّ فَرِيضًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١٤٦) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ

الْمُكْتُمِينَ ﴿١٤٧﴾ [البقرة: 146-147]، في هذا الموضع الشريف يأتي الفصل عند رأس الآي، فيكون

بعد "الحقّ" الأولى، وقبل الثانية. وعليه يكون إعراب "الحقّ" في قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ مبتدأً،

و "من ربك" خبراً له، وهذا ما ذهب إليه الجمهور" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 610/1)، أو

خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الحقّ من ربك" (الثعلبي، 2002م، صفحة 1247/1)، و"الضمير عائد

على الحقّ المكتوم، أي ما كتموه هو الحقّ من ربك، ويكون المجرور في موضع الحال، أو خبراً بعد

خبر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 610/1؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 2/171). وهذا

الإعراب كائن عند القراءة بالرفع، وفيها يكون الوقف تاماً.

أمّا من قرأ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ بالنصب "الحقّ"، وهي قراءة علي بن أبي طالب، فلا وقف عليه؛ لأنّه

يكون فصلاً بين الاسم والمصّلة، ويكون إعرابها على ثلاثة أوجه، هي:

• أن يكون منصوباً على البدل من الحقّ المكتوم، والتقدير: يكتُمون الحقّ، وهذا قول الزمخشريّ

(الزمخشري، 1977، صفحة 1/204).

• أن يكون منصوباً بإضمار فعل تقديره: "الزم"، ويدلّ عليه الخطاب بعده، في قوله تعالى: ﴿فَلَا

تَكُونَنَّ مِنَ الْمُكْتُمِينَ﴾.

• أن يكون منصوباً بـ "يعلمون"، والتقدير: "يعلمون الحقّ".

وهذان الوجهان ذكرهما ابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 2/21)، وقد استساغ أبو حيان الوجه الأخير؛ "فهو حسن في أماكن التفخيم والتهويل" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 610/1).

بناءً على ما تقدّم تلخّص الباحثة أنّ اختلاف القراءات له دوره في جواز الوقف والوصل، فمن قرأ بالرفع كان الوقف تاماً، ومن قرأ نصباً فلا يجوز له الوقف؛ لأنّ الكلام متّصل ببعضه.

المثال الرابع عشر: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

﴿٣٠﴾ [الأنعام:20]، من الظاهر أنّ تباين المفصل الصوتي في هذا الموضع الشريف يؤدي إلى تباين

في المعاني النحوية الآتية في نطاق نفوذه؛ وقد ورد ذلك في الكثير من كتب التفسير وأغريب القرآن الكريم (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 92/4؛ الزجاج، 1988، صفحة 235/2؛ النحاس،

إعراب القرآن، 1988، صفحة 539/1؛ الرازي، 2005، صفحة 179/12؛ القرطبي، 1996، صفحة 570/6؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 400/4)، وتبيين ذلك يأتي على النحو الآتي:

• الوقف على "أبناءهم"، ويكون الكلام بعده مستأنفاً، وعليه يأتي "الذين" مبتدأً مرفوعاً، خبره قوله تعالى: "لا يؤمنون"، ويكون الوقف لازم، والمعنى تاماً.

• الوصل وعدم الوقف، وعليه يأتي "الذين" نعتاً لقوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾، وجملة ﴿فَهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ معطوفة على جملة. وعلى هذا المعنى يصبح في الأمر لبس، فيظن أنّ ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا

أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ صفة "لآبائهم"، ويكون التقدير أنّ أهل الكتاب يعرفون أبناءهم الذين

خسروا أنفسهم، وليس المراد هذا المعنى؛ لذا كان الوقف لازماً، ويتعيّن الأخذ بالوجه الأوّل رفعا

لللبس، وتعيينا للمعنى المراد.

المثال الخامس عشر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (٦) الَّذِينَ يَجْمَلُونَ

الْعَرْشِ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ

رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْحَجِيمِ ﴿٧﴾ [غافر: 6-7]

الشاهد ههنا هو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ﴾، "حيث يجب الوقف قبلها بشكل تام، وعليه تكون الجملة

مستأنفة، وإعراب ﴿الَّذِينَ﴾، على هذا الوجه يكون مبتدأ، خبره جملة ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ " (أبو حيان

الأندلسي، 1993م، صفحة 433/7؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/460)، أما إذا تمّ الوصل، فسيأتي

﴿الَّذِينَ﴾ صفة لـ ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾، الذين تقدّم ذكرهم، وهذا الأمر غير جائز؛ لكونه يجعل

أصحاب النار الكافرين متساوين مع الملائكة والأبرار، الذين يسبحون ويستغفرون الله عزّ وجلّ؛ لذلك

كان الوقف تاماً والقطع لازماً؛ لنألا يلبس في الأمر، ويفسد المعنى.

المثال السادس عشر: ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ﴾ (٤٧) يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ

﴿٤٨﴾ [القمر: 47-48]، يأتي موضع استشراف ظاهرة المشترك النحوي في هذه الآية الشريفة، بناءً

على الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَسُعْرٍ﴾ والبدء بـ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ﴾، وعلى هذا الوجه لا يكون في الكلم

تعلق بما سبقه، "والعامل في الظرف ما يقدر من القول مع ﴿ذُوقُوا﴾، والتقدير: يوم يسحبون في النار

على وجوههم يقال لهم: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ شَرِبٍ﴾ (الزجاج، 1988، صفحة 92/5؛ النحاس، 1988،

صفحة 3/298). أما إذا تمّ الوصل، فسيكون العامل في الظرف قوله: ﴿ضَلَالٍ﴾، والتقدير بأنهم

سيضلّون يوم يسحبون في النار، وهذا المعنى غير جائز؛ فالوقف هنا آت لمنع الوهم بأن ما بعده ظرف

لما جاء قبله، والصَّوَابُ أَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ ظرف لما بعده، وقد أتى أبو حيان على هذه المعاني في بحره المحيط، لكنه لم يرجح أيًّا منها (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 181/8). أما الباحثة فتري أن الوجه الأول هو الأنسب ههنا، وذلك لإيمانها بأخذ الكلم على ظاهره. وعليه

المثال السابع عشر: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: 31]، جاءت "الواو" في هذا الموضع الشريف على معنيين، وذلك بناءً على تحديد موضع المفصل الصوتي، وبيان ذلك على النحو الآتي:

المعنى الأول: "أن تكون الواو للاستئناف، وذلك إذا تمَّ الوقف بعد ﴿فِي رَحْمَتِهِ﴾ والابتداء بـ ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾، وعليه يعرب و﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ بإضمارِ فعلٍ تقديره: ويعذبُ الظالمين" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 389/8)، وهذا هو الوجه الوحيد الذي أتى به أبو حيان.

أما المعنى الثاني: أن تكون الواو للعطف، وعندها يكون الوقف بعد "والظالمين"، والآية تكون بهذا الشكل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ﴾، فـ ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ ههنا اسمٌ معطوفٌ على من يشاء الله تعالى أن يدخلهم في رحمته، وهذا به فساد في المعنى؛ لأنَّ الله تعالى وعد الظالمين بالعذاب الأليم والشديد في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، لذا لا يمكن تجويز هذا الوجه، ويبقى الوجه الأول أن "الواو" استئنافية، لا عاطفة.

المثال الثامن عشر: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِيَلٍ مُّكْرَمَاتٍ ثُمَّ تَتَفَكَّرُونَ مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: 46]، يؤدِّي المفصل الصوتي في هذا الموضع الشريف إلى تعدد معاني "ما" النحويّة، وستأتي الباحثة على بيان ذلك فيما يأتي:

• "إذا تمّ الوقف على ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾، تكون ما موصولةً بمعنى "الذي"؛ ممّا يخلق فساداً في المعنى.

• إذا تمّ الوقف قبل ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ﴾ عندها تكون ﴿مَأً﴾ حرف نفي، وهي تؤدّي المعنى الذي من أجله جاءت الآية الكريمة، وهو نفي صفة الجنون عن رسول الله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (السجستاني، 1990، صفحة 291/7). وهذا المنحى الذي ذهب إليه أبو حيان؛ أنّ ﴿مَأً﴾ للنفي، وقيل: للاستفهام، وهو استفهام لا يراد به حقيقته، بل يؤول معناه إلى النفي، والتقدير: أي شيء بصاحبكم من الجنون، أي ليس به شيء من ذلك. ولما نفى تعالى عنه الجنة أثبت أنه ﴿نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾، أي هو متقدّم في الزمان على العذاب الذي توعّدوا به، و﴿بَيْنَ يَدَيْ﴾ يشعر بقرب العذاب (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 277/7؛ الفراء، د.ت، صفحة 4/257).

فمن الجليّ أنّ تحديد موضع المفصل الصوّتي يعتمد على معرفة القارئ بتفسير آيات كتاب الله، والمناسبة التي جاءت لأجلها، حتّى لا يقع في مواضع يقبح الوقف عليها، وتأتي على معان بها كفر وشرك والعياذ بالله.

المثال التاسع عشر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ

كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾ [البقرة: 26]

يؤدّي المفصل الصوّتي في هذا الموضع الشريف إلى تعدّد في المعاني النحويّة، وذلك عند الوقوف على ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾، والابتداء بما بعدها، أي: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾،

وعلى هذا الوجه يكون ما بعد الوقف مستأنفاً، فيكون الكلام جواباً لردّ ما يزعمه أهل النفاق والكافرون من عدم فائدة ضرب الأمثال بالأمر الحقيرة ﴿بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا﴾ ؛ فهذه الأمثال تشتمل على "حكمة عظيمة، وغاية جليلة، كونها وسيلةً لهداية المؤمنين وإضلال الكافرين" (الطبري، 2005، صفحة 1/184).

لكن لو تمّ الوصل فإن ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ يكون صفةً للمثل، وهذا غير صحيح، فالمراد كان الردّ على زعمهم "بأن الله أعزّ وأعظم من أن يضرب الأمثال بمثل هذه المحقرات، فردّ الله عليهم بهذه الآية" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 270/1)

فالمفصل الصوّتي وهنا جعل المعنى المراد واضحاً، وهو الردّ على المنافقين والمشركين، ممّا أسهم في دحر اللبس في تفسير كلام الله، الذي جاء على أحسن ما يكون.

بناءً على ما تقدّم يظهر أنّ للوقف والابتداء أثراً عظيماً في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني في القرآن الكريم؛ لذا يجب على المتعامل مع النصّ القرآني الانتباه لهما؛ لأنّ إهمالهما يؤدّي إلى فساد المعنى.

الفصل الثالث

المشترك النحويّ الآتي من الإضافة والحذف

المبحث الأوّل: إضافة المصدر إلى الاسم

من البواعث التي ساقّت إلى ظاهرة المشترك النحوي، وأذنت في تعدد المعاني والأوجه الإعرابية في القرآن الكريم إضافة المصدر إلى الاسم؛ فإن إضافة المصدر إلى الاسم قد تحدث مشتركاً نحويّاً يؤدّي إلى تعدد المعاني النحويّة.

وقد أجاز النحاة إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، معولين في ذلك على قرائن يتحدّد من خلالها المعنى، ومن ذلك قولنا: عجبت من ضربه زيداً، إذا كان فاعلاً، ومن ضربه زيدٍ، إذا كان المضمّر مفعولاً، وعجبت من كسوة زيد أبيه، وعجبت من كسوة زيدٍ أباه (سيبويه، 1988)، وفي مصنفات ابن جنّي تلميحات واضحة إلى جواز إضافة المصدر إلى فاعله، أو إلى مفعوله (ابن جنّي، 1985 م، صفحة 1/47؛ ابن جنّي، 1990 م، صفحة 1/283؛ 2/357)، وأنّ إضافة المصدر إلى الفاعل أقوى من إضافته إلى المفعول، وفي المغني: "الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذّ" (ابن قدامة، 1969، صفحة 123/2)، وفي البحر المحيط يقول أبو حيان: إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول (أبو حيان الأندلسي، 1993 م، صفحة 199/2). كما يجوز أن يضاف المصدر إلى الفاعل أو المفعول بقرائن لفظية أو معنوية تعمل على ترجيح المعنى المراد من إضافة المصدر إلى الاسم، "وقد يترك ذكر أحد الطرفين: الفاعل أو المفعول به، ويكتفى فقط بالمضاف إليه، فينتج عن ذلك تعدد احتمالات العلاقات النحوية، ومن ثمّ تعدّد احتمالات المعنى، كقولنا: زيارة الأصدقاء تسعد النفس، فإن كلمة "الأصدقاء" يصح كونها فاعلاً للمصدر، كما يصح كونها مفعول المصدر (حسان، 1993 م، الصفحات 396-397).

ومن شواهد ذلك الباعث في التنزيل العزيز عامةً، وفيما أتى عليه أبو حيان في البحر المحيط خاصةً ما يأتي:

المثال الأول: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ

ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ ۗ﴾ [البقرة: 177]، فالشاهد في قوله تعالى: ﴿حُبِّهِ﴾، وممن

اختار إضافة المصدر إلى الفاعل: الطبري؛ إذ يقول في تفسيره: "وأعطى ماله في حين محبته إيّاه، وضنه به، وشحّه عليه" (الطبري، 2005، صفحة 3/340)، وفي الدر المصون: "والضمير المضاف إليه هذا المصدر فيه أربعة أقوال، أظهرها أنه يعود على المال لأنه أبلغ من غيره كما ستقف عليه، الثاني أنه يعود على الإيتاء المفهوم من قوله: "أتى"، أي: على حب الإيتاء، وهذا بعيد من حيث المعنى. أمّا من حيث اللفظ، فإن عود الضمير على غير مذكور، بل مدلول عليه بشيء، خلاف الأصل، وأما من حيث المعنى فإن المدح لا يحسن على فعل شيء يحبه الإنسان؛ لأنّ هواه يساعده على ذلك" (السمين الحلبي، د.ت، الصفحات 248/2-249).

أما أبو حيان فيقول بعودة الضمير على المفعول به الذي هو المال، فيقول: "والظاهر أنّ الضمير في:

﴿حُبِّهِ﴾، عائد على المال: لأنه أقرب مذكور، ومن قواعد النحويين أنّ الضمير لا يعود على غير

الأقرب إلباً بدليل، والظاهر أنّ المصدر فاعله المؤتي، كما فسّرناه، وقيل: الفاعل المؤتون، أي: حبهم له

واحتياجهم إليه، وفاقتهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/2).

أمّا من أعاد الضمير على الله تعالى فهو بعيد؛ لأنّ حسن إعادة الضمير على لفظ قريب أفضل منه

للبعيد، وعلى كل احتمالات عود الضمير، يكون المصدر مضافاً للفاعل.

المثال الثاني: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَيْلِ وَالتَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا

يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ

الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَدْرِي لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ [البقرة: 164].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ حيث إن لفظة ﴿الرِّيحِ﴾ يصح فيها:

أولاً: أن تكون فاعل المصدر من حيث المعنى، والتقدير: وتصريف الرياح للسفن.

ثانياً: أن تكون مفعول المصدر، والتقدير: وتصريف الله للرياح.

وقد تنبه لهذا الاشتراك النحوي بعض اللغويين كالعكبري الذي يقول في ذلك: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾: "هو

مصدر مضاف إلى المفعول، ويجوز أن يكون أضيف إلى الفاعل، ويكون المفعول محذوفاً، والتقدير:

وتصريف الرياح السحاب؛ لأن الرياح تسوق السحاب وتصرفه" (العكبري، 1987، صفحة 1/133)،

وأبو حيان في البحر المحيط يقول: "والرياح في موضع رفع، فيكون" تصريف" مصدراً مضافاً للفاعل،

أي: وتصريف الرياح السحاب أو غيره مما لها فيه تأثير بإذن الله، ويحتمل أن يكون في موضع

نصب، فيكون المصدر في المعنى مضافاً إلى الفاعل، وفي اللفظ مضافاً إلى المفعول، أي وتصريف الله

الرياح" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/641)، وأياً كان المعنى فالظاهر أن تجاور هذين

المعنيين، والتقاءهما معاً ملحوظ فرادة في التنزيل العزيز، وكأن هذه الإضافة اشتملت على جملتين

فمعنيين، يتجاوران ولا يتنافران، فهذه من جماليات التنزيل العزيز، وقوة سبكه، وجلالة نظمه التي

تنقضي ولا تحول ولا تزول.

المثال الثالث: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا مَحْلُومًا سَعِيرًا اللَّهُ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ

الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّفْقَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ

شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾ [المائدة:2].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿سَنَّانٌ قَوْمٌ﴾ إذ يحتمل أن يكون ﴿قَوْمٌ﴾ فاعلاً في المعنى، أو مفعولاً على النحو التالي: الفاعلية: أي: لا يحملنكم بغض قوم إياكم، أو المفعولية: أي: لا يحملنكم بغضكم لقوم، و قد يقرأ بفتح النون الأولى من ﴿سَنَّانٌ﴾، وهو مصدر كالغليان والنزوان، ويقرأ بسكونها، وهو صفة مثل عطشان وسكران، والتقدير على هذا: لا يحملنكم بغض قوم؛ أي عداوة بغض قوم، وقيل: من سكن أراد المصدر أيضاً، لكنه خفف لكثرة الحركات، وإذا حركت النون "كان مصدراً مضافاً إلى المفعول؛ أي: لا يحملنكم بغضكم لقوم، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل؛ أي: بغض قوم إياكم". (العكبري، 1987، صفحة 416/1).

والمعنى عند الزمخشري: "ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء، ولا يحملنكم عليه" (الزمخشري، 1977، صفحة 502/1)، وهو بذلك يقول بإضافة المصدر إلى الفاعل.

وقد عرج أبو حيان على المعنيين: الفاعلية، والمفعولية مقدما المفعولية على الفاعلية، "فإنه يحتمل أن يكون مضافاً للمفعول، وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل؛ أي: بغض قوم إياكم" (الزمخشري، 1977، صفحة 3/437).

المثال الرابع: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبِّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي﴾ [طه:86]، يأتي

الاشتراك في قوله تعالى: ﴿فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي﴾، حيث تلحظ إضافة المصدر "موعد" إلى الضمير، فكان

احتمال المعنيين: الفاعلية، أو المفعولية قائما، وفي التقدير على المفعولية ما ذهب إليه أبو حيان في بحره: "أوجدتموني أخلفتم ما وعدتكم، وهو من قول العرب: فلان أخلف وعد فلان، إذا وجده وقع في الخلف" (الزمخشري، 1977، صفحة 6/249)، كما يحتمل أن يضاف إلى الفاعل.

وكان الألويسي ممن نبّه لهذين المعنيين: الفاعلية، والمفعولية: "الموعد مصدر مضاف إلى مفعوله للقصد إلى زيادة تقبيح حالهم، فإن إخلافهم الوعد الجاري فيما بينهم وبينه -عليه السلام- من حيث إضافته إليه، أشنع منه من حيث إضافته إليهم، والمعنى: أفضال عليكم الزمان فنسيتم بسبب ذلك، فأخلفتم وعدكم إياي بالثبات على ديني إلى أن أرجع من الميقات نسيانا، أو تعمدتم فعل ما يكون سببا لحلول غضب ربكم عليكم، فأخلفتم وعدكم إياي بذلك عمدا، وحاصله أنسيتم، فأخلفتم أو تعمدتم فأخلفتم" (الألويسي، 2005، صفحة 555/8).

المثال الخامس: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا

إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٠٥﴾ [الأنبياء:104]، والشاهد في قوله تعالى: ﴿كَطَيِّ السِّجْلِ﴾، وطيُّ مصدرٌ تمت

إضافته إلى المفعول، أي: "ليكتب فيه أو لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة، وقال ابن عباس وجماعة: "السجل" ملك يطوي كتب بني آدم إذا رفعت إليه. وقالت فرقة: هو كاتب كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى هذين القولين يكون المصدر مضافاً للفاعل". (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/317).

وقد أشار الطبري إلى أن أولى الأقوال بالصواب قول من قال: "إن السجل في هذا الموضع الشريف هو الصحيفة؛ لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب" (الطبري، 2005، صفحة 9/95)، وهو ما يوافق قول أبي حيان في إضافة المصدر إلى المفعول وليس إلى الفاعل، فاخياره كان مبنيًا على معهود العرب، وإلى الأليق بالسياق، فضلا عما هو أقرب إلى النفس في المعنى.

المثال السادس: ﴿وَأُدْخِلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا

بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ﴿٢٣﴾ [إبراهيم:23].

الشاهد في قوله تعالى: "تحيتهم" أي ما يحيي به بعضهم بعضا، فيكون مصدرا مضافا للمجموع، لا

على سبيل العمل، بل يكون كقوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء:78]، وقيل: "يكون

مضافا إلى المفعول، والفاعل: الله تعالى أو الملائكة، أي: تحية الله إياهم، أو تحية الملائكة إياهم" (أبو

حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 410/5)، ويتفق صاحب الدر المصون مع أبي حيان في ترجيح

إضافة المصدر إلى المفعول به فيقول: "تحيتهم: مصدر مضاف لمفعوله، أي: يحييهم الله أو الملائكة،

ويجوز أن يكون مضافا لفاعله، أي: يحيي بعضهم بعضا، ويعضد الرأي الأول قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ

يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الرعد:23] (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 7/99). وترى الباحثة أن كلا

الرأيين صحيح، فمقتضى السياق يعضد الوجهين والمعنيين، وهما أن يحيي الله -عزّ وجل- أهل الجنة،

أو أن تكون الملائكة هي المحيّي، وقد يكون تحية أحدهم للآخر في الجنة "السلام"، فلا مانع، ولا

تعارض في اعتماد أي منهما، بل جمعهما معا يفضي إلى انفتاح الدلالة واتساعها، وفي ذلك قول

بالإعجاز والإعجاب والاستحسان النظمي في هذا النص الشريف المقدس الذي لا يأتيه الباطل من بين

يديه ولا من خلفه.

المثال السابع: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم:82]

يظهر المشترك النحوي الآتي من إضافة الاسم إلى المصدر في قوله تعالى: ﴿بِعِبَادَتِهِمْ﴾؛ حيث إن

الضمير قد يكون مشتركا بين معنى الفاعلية والمفعولية، فإذا أضيف المصدر إلى الفاعل، يكون التقدير:

سيكفر المشركون بعبادتهم الأصنام، وإن أضيف إلى المفعول، فالتقدير: ستكفر الأصنام بعبادتهم، ويرى

أبو حيان أن المصدر مضاف إلى المفعول: "فالمعنى أن الآلهة سيجحدون عبادة هؤلاء إياهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 202/6).

المثال الثامن: ﴿آتَلْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [العنكبوت:45].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾، فثمة تركيب إضافي يحتمل المعنيين: الفاعلية، أو المفعولية، أما على الفاعلية فيكون التقدير: ذكر الله إياكم أكبر من ذكركم إياه، أو: لذكر الله إياكم برحمته أكبر من ذكركم إياه بطاعته، أو: ولذكر الله لكم بالثواب والثناء عليكم أكبر من ذكركم له في عبادتكم.

أما على تقدير المفعولية: فالتقدير: "ذكر الله في صلاتكم، وفي قراءة القرآن أفضل من كل شيء، أو: ذكر الله مع مداومة أكبر من الصلاة في النهي عن الفحشاء والمنكر" (الطبري، 2005، صفحة 145/10؛ ابن عطية، 2007، صفحة 321/4؛ الزمخشري، 1977، صفحة 207/3؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/150).

الحاصل من متابعة إضافة المصدر إلى الاسم في هذه الآية أن أهل التأويل اختلفوا في تأويله، وما يعيننا أن أبا حيان، بعدما عرّج على المعنيين: الفاعلية والمفعولية، قال بكليهما.

المثال التاسع: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذُنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٤٨﴾﴾ [الأحزاب:48].

يتمثل الاشتراك النحوي في قوله تعالى: ﴿أَذُنَهُمْ﴾، حيث احتمل إضافة المصدر إلى الضمير المعنيين: الفاعلية والمفعولية، فعلى تقدير الفاعلية: تعني: أذى الكافرين لك، أما على تقدير المفعولية: تعني: أذاك للمشركين.

والظاهر عند أبي حيان إضافة المصدر إلى المفعول، فلما نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن طاعتهم، أمر بتركه إذابتهم وعقوبتهم، والتجاوز عن زلهم، والتقدير: "دع أن تؤذيهم بضرر أو قتل، وخذ بظواهرهم، وحسابهم على الله في باطنهم" (عرار، 2012م، صفحة 274). أما على الفاعلية يكون التقدير: دع إذابتهم إياك، أي: "مجازاة الأذية من عقاب وغيره حتى تؤمر بذلك، أو أعرض عن أقوالهم، وما يؤذونك به، ولا تشتغل بذلك" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/488).

المثال العاشر: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ

﴿١٥﴾ [غافر: 15].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾، حيث إن قوله ﴿الدَّرَجَاتِ﴾ يحتمل المعنيين: الفاعلية، أو المفعولية، وقد أشار أبو حيان إلى المعنيين مع التفاتة مهمة، "وهي أنه أرجع الفاعلية والمفعولية إلى طبيعة صيغة ﴿رَفِيعُ﴾، وكونها "صيغة مبالغة"، فتكون مفعولاً به، أو أن تكون "صفة مشبهة"، فتكون فاعلاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/436)، فالوظيفة النحوية هنا تتعين من خلال المكانة الصرفية للكلمة، وممن أتى على كلا المعنيين: الفاعلية والمفعولية، القرطبي (القرطبي، 1996، صفحة 15/195)، والسمين الحلبي (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 26/6).

المثال الحادي عشر: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ

وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٧﴾ [البقرة: 27]

الشاهد في قوله تعالى: ﴿مِيثَاقِهِ﴾ والضمير عائد على العهد لأنه المحدث عنه، أو عائد إلى الله تعالى؛ أي: من توثيقه عليهم، أو من بعد ما وثق به عهده، وقال العكبري: وإذا ما أضيف المصدر إلى

لفظ الجلالة يكون في هذه الحالة فاعلاً، أما إذا أضيف إلى العهد يكون في هذه الحالة مفعولاً (السمين الحلي، د.ت، صفحة 1/235). وقد ذهب أبو حيان في هذا الشاهد إلى أن الميثاق يحمل معنى المفعول من الوثيقة وليس المصدر.

المثال الثاني عشر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 77].

يتجلى الاشتراك ههنا من خلال قوله تعالى: ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾؛ إذ يمكن احتمال المعنيين: الفاعلية، أو المفعولية، "فتحتل الفاعلية؛ أي: بما عهد به الله، وتحتل المفعولية، أي: بعهد الله إياه من الإيمان بالرسول الذي بعث مصدقاً لما معهم، وبأيمانهم التي حلفوها لنؤمننَّ به ولننصرنَّه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/526).

المثال الثالث عشر: ﴿فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [39].

[المائدة: 39]، الشاهد في هذا الموضع الشريف يظهر في قوله تعالى: ﴿ظُلْمِهِ﴾، حيث إن الضمير يحتمل الفاعلية من المصدر، أي: من بعد أن ظلم نفسه، كما يحتمل المفعول به، أي: من بعد أن ظلم نفسه، إلا أن أبا حيان يرى الضمير مضافاً إلى الفاعل أقرب منه إلى المفعول به، فيقول رداً على القائلين بجواز المفعولية: "وفي جواز هذا الوجه نظر؛ إذ يصير التقدير: من بعد أن ظلمه، ولو صرح بهذا لم يجز، لأن فيه تعدي الفعل الرفع للضمير المتصل إلى الضمير المتصل المنصوب، وذلك لا يجوز إلّا في باب ظنّ، وفقد، وعدم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/255).

المثال الرابع عشر: ﴿إِنَّا زَيْنَبُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِنْتُ الكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: 6]، يتمثل الاشتراك الآتي من

إضافة الاسم إلى المصدر ههنا في قوله تعالى: ﴿بِنْتُ الكَوَاكِبِ﴾ وموضع الشاهد على من قرأ بالإضافة

لا التتوين؛ حيث إن التركيب الإضافي احتمل المعنيين: الفاعلية والمفعولية، "فهو على اعتبار الفاعلية بأن زانت السماء الكواكب، وعلى اعتبار المفعولية بأن زين الله الكواكب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 9/91)، وقد ذكر صاحب الدر المصون ثلاثة أوجه في هذا التركيب الإضافي:

"الأول: أن تكون إضافة أعم إلى أخصّ، فنكون للبيان نحو: ثوب خزّ، الثاني: أنها مصدر مضاف لفاعله أي: بأن زينت الكواكب السماء بضوئها، الثالث: أنه مضاف لمفعوله أي: بأن زينها الله بأن جعلها مشرقةً مضيئةً في نفسها" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/292). وترى الباحثة أنّ المعنيين: تزيين الله الكواكب، وتزيين الكواكب للسماء، جائزان، ولا يتعارضان مع سياق الآية، بل هما مقصودان، فالمعنيان متجاوران غير متنافرين، وفي هذا النظم اختصار يفضي إلى القول ببلاغة الإيجاز في التنزيل العزيز، فكلمة واحدة اشتملت على جملتين فمعنيين.

المثال الخامس عشر: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه:14).

الشاهد في قوله تعالى: ﴿لِذِكْرِي﴾ وقد رجّح أبو حيان إضافة المصدر إلى الفاعل، وإلى المفعول به، "فالذكر مصدر يحتمل أن يضاف إلى الفاعل، أي: ليذكرني فإنّ ذكرني أن أعبد ويصلّي لي، أو ليذكرني فيها لاشتمال الصلّاة على الأذكار، أو لأنّي ذكرتها في الكتب وأمرت بها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/217)، هذا إن كان المعنى يحمل الإضافة إلى الفاعلية، أمّا عند الإضافة إلى المفعول، يكون التقدير: "لأنّ أذكرك بالمدح والتناء، وأجعل لك لسان صدق، أو لأنّ تذكرني خاصّة لا تشوبه بذكر غيري، أو خلاص ذكرني وطلب وجهي لا ترائي بها ولا تقصد بها غرضاً آخر، أو لتكون لي ذاكرةً غير ناس فعل المخلصين في جعلهم ذكر ربّهم على بال منهم وتوكيل همهم وأفكارهم به" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/217)، وقال برجحان الوجهين: الفاعلية والمفعولية، والباحثة تتفق مع ذلك لما تقدم من دلالات بلاغة الإيجاز في التنزيل العزيز، والمشتملة على دلالات كثيرة في كلمات قليلة.

المثال السادس عشر: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء:10].

في هذا الموضع من التنزيل العزيز يأتي التركيب الإضافي ﴿ذِكْرُكُمْ﴾ حملاً لمعنيين: الفاعلية، والمفعولية، "فأما احتمال المفعولية: أي: ذكرنا إياكم، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: ما ذكرتم من الشرك، وتكذيب النبي - صلى الله عليه وسلم - فيكون المفعول محذوفاً" (العكبري، 1987، صفحة 2/69)، ولم يقبل أبو حيان بأي من الوجهين، فيقول عن ﴿ذِكْرُكُمْ﴾ إنه تم حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه بدلاً منه، والتقدير: "ذكر دينكم، مكارم أخلاقكم، ومحاسن أعمالكم، أو فيه ذكر مشائركم، ومثالبكم، وما عاملتهم به أنبياء الله من التكذيب والعناد، ويحتمل أن يريد فيه شرفكم، وذكركم آخر الدهر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/299)، وعلى هذا فإنه لم يأت على ذكر الفاعلية أو المفعولية.

المثال السابع عشر: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ

حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة:165].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ إذ يمكن القول بأن يتم إضافة الاسم إلى الفاعل، والمعنى يكون: حب الله لهم، كما يمكن القول بإضافته إلى المفعول، أي: حبهم الله، وهو ما قال به أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 659/1)، بأن المصدر مضاف للمفعول المنصوب، والتقدير: كحبهم الله، أو كحب المؤمنين الله. وقد خالف الزمخشري أبا حيان في هذا القول (الزمخشري، 1977)، وترى الباحثة تجاور المعنيين معاً، فكلاهما يمكن أن يكون مراداً، محمولاً على دلالة تصح في هذا السياق؛ دلالة الفاعلية، ودلالة المفعولية.

المثال الثامن عشر: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا

﴿٤٤﴾ [مريم:4] الشاهد في هذا الموضع الشريف يتجلى من خلال قوله تعالى: ﴿بِدُعَائِكَ﴾، إذ

يمكن احتمال إضافة المصدر إلى المفعول، أي: لم أكن شقياً بدعائي إياك، بل كنت سعيداً موقفاً، إذ كنت تجيب دعائي فأسعد بذلك، فعلى هذا الكاف مفعول، ويحتمل الإضافة إلى الفاعل، أي: "لم أكن بدعائك إلى الإيمان شقياً، بل كنت ممن أطاعك وعبدك مخلصاً، فالكاف على هذا فاعل"، وقد رجح أبو حيان احتمال إضافة المصدر إلى المفعول؛ لتضمنه معنى الشكر لله تعالى بما أنعمه عليه (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 173/6).

المثال التاسع عشر: ﴿ أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن نَّجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾ [فاطر:43].

في الآية الشريفة يأتي الاشتراك في قوله تعالى: ﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، و﴿لِسُنَّتِ

اللَّهِ﴾ مضاف لفاعله، وكذلك إلى المفعول؛ لأنه تعالى سنّها بهم، فصحت فيها الإضافة إلى الفاعل

والمفعول، ويقول أبو حيان: " و﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ أضاف فيه المصدر، وفي سنة الله، إضافة إلى

الفاعل، فأضيفت أولاً إليهم لأنها سنة بهم، وثانياً إليه لأنه هو الذي سنّها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

صفحة 7/320).

المثال العشرون: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا

يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ [غافر:57] الشاهد في قوله تعالى: ﴿خَلْقِ النَّاسِ﴾؛ إذ يحتمل أن يراد: خلق الله

للناس، بذلك يكون المصدر مضافاً إلى المفعول، وقد يراد: ما يخلقه الناس أنفسهم، فيكون المصدر

مضافاً إلى الفاعل، وقد قال أبو حيان بالوجهين؛ " فالخلق مصدر أضيف إلى المفعول، باعتبار مجادلتهم في أمر القدرة على بعثهم، ومضاف إلى الفاعل، أي: ممّا يخلق النَّاسَ إذ هم في الحقيقة لا يملكون شيئاً (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/472).

المثال الواحد والعشرون: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ [المزمل:18]، يتجلى الاشتراك في هذا الموضع الكريم في قوله ﴿وَعْدُهُ﴾ المفعول، أي: أنه تعالى وعد عباده هذا اليوم، وهو يوم القيامة، فلا بدّ من إنجازها، والضمير فيه يكون عائداً إلى اليوم، ويجوز أن يضاف المصدر إلى الفاعل، وهو الله، سبحانه، فيكون الضمير عائداً عليه، وفي هذا يكون الضمير قد عاد على ما لم يجر له ذكر قريب؛ "لأنه معلوم أنّ الذي هذه مواعيده هو الله تعالى" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/358).

وقد أخذ أبو حيان بالقولين كليهما، وهو ما تذهب إليه الباحثة أيضاً قولاً بتجاوز المعاني، وإيجاز التنزيل العزيز، وما فيه من تجاور للدلالات والمعاني.

المبحث الثاني: الحذف

يعدّ الحذف من الظواهر اللغوية البارزة والمشهورة، التي ترد في جميع اللغات عامة، وهو كذلك في اللغة العربية والقرآن الكريم. وهو عبارة عن إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة، وقد أجمع معظم اللغويين على كثرة وقوع الحذف في كلام العرب؛ وذلك لأسبابٍ بعضها يتعلّق بنمط المعيشة والظروف الاجتماعية لهم؛ إذ كان العربيّ يعمل على إنجاز كل ما يوكل إليه بسرعة، وهذا الأمر انعكس على كلامه أيضاً. ولكي يتمّ فهم المقصود المحذوف، يكون "المعولّ عليه في هذه الجهة هو السياق؛ ذلك أنّه يقوم مقام هذا الفراغ الوظيفي" (عرار، 2012م، صفحة 367). فوجود دليل على الحذف الكائن أمر لا بدّ منه، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من

تكليف الغيب في معرفته" (ابن جني، 1990م، صفحة 2/362)، كما تطرّق ابن يعيش إلى جواز الحذف عند وجود قرينة في السياق تدلّ عليه؛ إذ يقول: "الألفاظ إنما جيء بها؛ للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 1/94). فالحذف في الكلام يأتي لكل ما كان معلومًا جاريًا في قول العامة؛ لعلم المخاطب به، وقد ذكر سيبويه كثرة شيوع هذه الظاهرة بقوله: "وما حذف في الكلام؛ لكثرة استعمالهم كثير" (سيبويه، 1988، صفحة 130/2)، وفي هذا دليل على أنّ كثرة الاستعمال هي دليل على وجود قرينة دالة على المحذوف.

وقد نال الحذف أهمية كبرى لدى اللغويين والبلاغيين؛ فابن جني يعدّه من شجاعة العربيّة، أمّا البلاغي عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى تعريف الحذف على أنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد في الإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطق، وأتمّ ما تكون إذا لم تين" (الجرجاني، 1989، صفحة 146).

وللحذف أسرار وأسباب كثيرة، منها:

1. التّخيم والتّعظيم؛ ويكون ذلك بحذف بعض الكلام؛ لإكساب العبارة قوّة وسعة، ومن ذلك قوله

تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِيَمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (٧٨) [طه:78]، أي: غشيم ما لا يعلم كنهه إلا الله، فقد تمّ

حذف الكلم لتحويل مشهد ما جناه فرعون على قومه.

2. شهرة المحذوف، فيكون ذكره وعدمه سواء؛ لدلالة السياق عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ

أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة:35)، فقد حذف اسم حواء، زوج آدم؛ لأنّ ذكره وعدمه

سواء، فهي زوج آدم وليس لديه غيرها.

3. التخفيف لكثرة مجيئه في الكلام، نحو حذف حرف النداء في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدْعُوا إِلَيْ عِبَادَ اللَّهِ إِلَيَّ

لَكُمْ رَسُولٌ آمِينٌ﴾ (الدخان:18)، أي: أدّوا إليّ الطاعة يا عباد الله.

4. أن يأتي الحذف مراعاةً للمعنى الذي تؤدّيه الآية (الفاصلة): نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسِرُّوا﴾

[الفجر:4]، فقد تم حذف حرف الياء من الفعل "يسري"، فقد تم حذف حرف الياء ههنا من الفعل "يسري"، وقد علّل الأخفش هذا السقوط بقوله: "الليل لا يسري، ولكن يسرى فيه، فهو مصروف، فلما صرفه بخسه حقه من الإعراب، كقوله: "وما كانت أمك بغيا" ولم يقل: "بغية" لأنها صرفت من باغية" (النسفي، 2019، صفحة 4/638؛ البغوي، 2004، صفحة 4178)، وهناك من يرى أن الحذف جاء لوافق رعوس الآي، لكنه قولٌ نراه غير صحيح، ولا يمكن أن يسري جريانه على التنزيل العزيز؛ لأنّ كلام الله ليس شعراً حتى يسري عليه ما يسري على الشعر، فيقال جاء الحذف مراعاةً للفاصلة أو القافية، وإنما الحذف يأتي لغاية في المعنى.

5. التنبيه على أن الزمان لا يسمح بالمجيء بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يؤدي إلى إضاعة المهمّ،

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس:13]، فحذف الفعل

على التحذير، والتقدير: احذروا ناقة الله فلا تقربوها .

6. اتساع المعنى، نحو قوله: ﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾

﴿٨٢﴾ [يوسف:82]، فالمقصود: "سل أهل القرية"، فتم حذف كلمة "أهل".

7. تحقيراً له، وصيانة اللسان عنه، نحو قوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿صُمُّوا بِكُمْ عَمَىٰ فَهُمْ لَا

يَرِجُونَ﴾ [البقرة:18]، فالحذف ههنا جاء بغرض صيانة اللسان.

8. الحذف صيانةً لله -عزّ وجلّ- نحو: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء:23]، والتقدير:

ما إلهك هذا؟

من هنا نرى أن أسباب الحذف متنوّعة، ولست بصدد حصرها جميعها في هذه الدراسة؛ لأنّه ليس موضوعنا الرّئيس. أمّا بالنسبة لشروط الحذف، فيجب أن يحتوي المذكور قرينةً تدلّ على المحذوف،

من لفظه أو من سياقه، وإن لم يتسنّ ذلك، فيصبح تقدير المحذوف صعباً؛ ممّا يؤدّي إلى الإخلال بالفهم، والمحذوف في الكلم قد يكون جملةً، أو مفرداً، أو حرفاً، ومن ذلك "حذف المميّز، والباعث على حذفه استرفاد الحال الواشية بما هو محذوف؛ وذلك نحو قول القائل: عندي عشرون، واشترت أربعين، وعندها يكون الطّرف الثاني من السياق محيطاً بما يلّمح إليه المرسل" (عرار، 2012م، صفحة 369). وفي هذا المضمّار يقول ابن جنّي: "إنّ المحذوف إذا دلّت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به" (ابن جنّي، 1990م، صفحة 1/285)، مثال على ذلك عند رؤية أحدهم يسدّد سهمًا نحو غرض ما، ثمّ يسمع صوت، فيقول الرائي: "القرطاس والله"، والمقصود أنّه أصاب القرطاس، عندها يكون "الفعل" أصاب في حكم الملفوظ به البتّة، وإن لم يوجد في اللفظ، إلّا أنّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ به" (ابن جنّي، 1990م، صفحة 1/286).

أمّا بخصوص دلالة المحذوف، فإنّها تتردّد بين أمرين:

أولها: المقاليّة، وتحصل من إعراب اللفظ، فإذا كان منصوباً فلا بد من وجوه ناصب ظاهر أو مقدّر، مثل قوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، فنصب "الأرحام" ههنا، يوجب ناصباً، ولما لم يكن هذا الناصب ظاهراً، وجب تقديره؛ ليكون المعنى "احفظوا الأرحام".

الثاني: الحاليّة، وهي حاصلة من النظر إلى المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ

عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: 29]، والتقدير: أنا عجوز عقيم، فمقتضى الحال دلّ على أن المحذوف هو

تعريفها بذاتها، أنّها عجوز عقيم، فكيف سنلد وهي على هذه الحال.

بناءً على ما تقدّم، نرى أنّ الحذف من الأساليب البلاغية في النصّ القرآني؛ وتقديره موجب لتعدّد المعاني واتّساعها؛ ممّا يعني أنّه يعدّ من العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني

النحويّة في التنزيل العزيز، وفيما يأتي ستعرض الباحثة بعضًا من الشواهد، التي كان الحذف فيها مشكلاً لاشتراكات نحويّة، ومؤدّيًا لخلق معان جديدة، ومغنيًا بواسطتها للنص القرآني، الذي كثرت مواضع الحذف فيه، فأينما ولى الباحث في أساليب القرآن ودلائل إعجازه، قبلته فيه؛ فتمّ محذوف وجب تقديره، فالباحثة ستقوم بتجلية هذه الظاهرة، وتحاول الوقوف على الأوجه المحتملة فيها، والتي يسمح السياق بها.

المثال الأول: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا كَيْفَ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (٦٩)

[الأنعام:69]

ترجّح إعراب ﴿ذَكَرُوا﴾ في هذا الموضع الشريف، لأكثر من حالة إعرابيّة؛ والسبب في ذلك يعود إلى وجود ﴿ذَكَرُوا﴾ اسمًا مقصورًا، يخلو من العلامات الإعرابيّة، وهذا يؤدي إلى اختلاف في تحديد نوع الجملة، هل هي اسميّة، أو فعليّة، وعليه يختلف تقدير المحذوف، وهذا يؤدي لتعدّد المعاني النحويّة، وهو ما ظهر من خلال الآية الشريفة. أمّا الاحتمالات، التي تراوحت بينها ﴿ذَكَرُوا﴾ فهي إمّا أن تأتي منصوبةً على المصدر، بفعل محذوف، والتقدير: "يذكرونهم ذكرى"، والجملة فعليّة، أو تكون مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره، والتقدير: "عليهم ذكرى"، والجملة اسميّة.

فتقدير المحذوف موجّه حسب نوع الجملة، الذي يوجّه هو الآخر بإعراب الاسم المقصور "ذكرى" الخالي من قرينة إعرابيّة تدلّ على حالته.

وقد ذكر أبو حيان هذين التقديرين، دون أن يرجّح أيًا منهما (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/158). والباحثة تذهب إلى تقدير "عليهم ذكرى"؛ فهي ترى أنها تلائم السياق وتناسبه أكثر من الفعل؛ فالجملة الاسمية تقديرها أقوى وأثبت في المعنى.

المثال الثاني: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83]

جاء الاشتراك في جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ فقد احتمل تقدير محذوفٍ فيها عدّة أوجهٍ، ذكرها أبو حيان، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

• "أن تكون جوابًا لقسم محذوف دلّ عليه قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ أي استحلّفناهم والله لا يعبدون، وينسب هذا الوجه إلى سيبويه، وأجازَه الكسائيّ والفراء والمبرد" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/450).

• أن تكون أن محذوفةً، وتكون أن وما بعدها محمولًا على إضمار حرف جرّ، والتقدير: بأن لا تعبدوا إلّا الله، فحذف حرف الجرّ، فارتفع الفعل، فصار لا تعبدون، وهذا ما قاله الأخفش (الأخفش، 1990م، صفحة 1/134).

لكنّ هذا النوع من إضمار "أن" عليه خلاف؛ إذ لم يجوّزه عدد كبير من النحويين، وأخص المتأخرين منهم، في حين يرى آخرون أنّ حذفها جائز في مثل هذا الموضع، ثمّ اختلفوا فقيل: "يجب رفع الفعل إذ ذاك، وهذا مذهب أبي الحسن. ومنهم من قال بنفي العمل، وهو مذهب المبرد والكوفيّين. والصّحيح: عند أبي حيان يكون بقصر ما ورد من ذلك على السّماع، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرّج الآية عليه؛ لأنّ فيه حذف حرف مصدرِيّ، وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 452/1). وهذا الوجه من المردود على نهج أبي حيان.

• نصبها على البدل من قوله: ﴿مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، ويكون التقدير: أن لا تعبدوا، فحذف أن وارتفع الفعل، ويرى أبو حيان أنّه لا ينبغي القياس على هذا الوجه، لأنّ فيه حذفًا لحرف المصدر، وإبقاء صلته.

- "أن تكون محكيّة بحال محذوفة، أي قائلين لا تعبدون إلّا الله، ويكون إذ ذاك لفظه لفظ الخبر، ومعناه النهي" (الفراء، د.ت، صفحة 80/1)، وهو مذهب الفراء، ويؤيده قراءة أبيّ، وابن مسعود.
- أن يكون المحذوف القول، أي وقلنا لهم: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وهو نفي في معنى النهي أيضاً. قال الزمخشريّ (الزمخشري، 1977، صفحة 1/159): كما يقول تذهب إلى فلان، تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنّه كان سورع إلى الامتثال والانتها، فهو يخبر عنه. وهذا الوجه وصفه أبو حيان بالحسن.
- أن يكون التقدير أن لا تعبدون، وتكون أن مفسرةً لمضمون الجملة؛ لأنّ في قوله: ﴿أخذنا ميثاق بني إسرائيل﴾ معنى القول، فحذف أن المفسرة وأبقى المفسر. وهذا وجه لم يجزه أبو حيان، ولعله بعيد جدا فيه تمحل وتكلف.

المثال الثالث: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: 151]

قدروا لانتصاب ﴿إِحْسَانًا﴾ عدّة وجوه، ستعرض الباحثة منها ما كان تقديره على الحذف؛ لكون المبحث يعالج جانب الحذف وأثره في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني، وذلك بالاستناد على ما جاء به أبو حيان في البحر المحيط، ويأتي ذلك على وجوه عدّة:

أولها: انتصابها على المصدر من ذلك المضاف المحذوف، فالعامل فيه الميثاق؛ لأنّه به يتعلّق الجارّ والمجرور.

الثاني: النصب على تقدير فعل أمر، ويكون "إحساناً" مصدرًا وضع موضع فعل الأمر، كأنّه قال: "وأحسنوا بالوالدين، أو التقدير على حذف مضاف، أي وأحسنوا ببرّ الوالدين، والمعنى: وأحسنوا إلى الوالدين ببرّهما. وعليه يكون العامل في الجارّ والمجرور ملفوظًا به. وهو وجه جائز عند أبي حيان، لكنّ ابن عطية يعترض عليه؛ لأنّ المصدر قد تقدّم عليه ما هو معمول له" (ابن عطية، 2007، صفحة 2/361).

الثالث: أن يكون العامل محذوفاً، ويقدر: وأحسنوا، أو يحسنون بالوالدين، " وينتصب ﴿إِحْسَانًا﴾ على أنه مصدر مؤكّد لذلك الفعل المحذوف، فتقديره: وأحسنوا، مراعاةً للمعنى؛ لأنّ معنى لا تعبدون: لا تعبدوا، أو تقديره؛ ويحسنون، مراعاةً للفظ لا تعبدون، وإن كان معناه الأمر. وهذان التقديران ذهب إليهما الزمخشري" (الزمخشري، 1977، صفحة 2/412).

الرابع: أن يكون العامل محذوفاً، وتقديره: واستوصوا بالوالدين، وينتصب ﴿إِحْسَانًا﴾ على أنه مفعول، قاله المهديّ.

الخامس: انتصابها على المفعول من أجله، والتقدير: ووصّيناهم بالوالدين، أي ووصّيناهم بالوالدين لأجل إحساننا، وعليه يكون العامل محذوفاً.

ومن بين كل هذه الوجوه المحتملة رجّح أبو حيان الوجه الثاني؛ وذلك تجنباً للإضمار، ولاطّراد مجيء المصدر في معنى فعل الأمر (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/686)، أمّا الباحثة فتري أن يتمّ الانتصاب على المصدر بتقدير فعل محذوف؛ لأنّ في ذلك تأكيداً على معنى وجوب الإحسان بالوالدين، وقد جوّز ذلك في الكثير من المواضع التي جاء فيها المصدر منصوباً، فلا مانع من تقديره هنا.

المثال الرابع: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ لِيَنَّ

رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿١٦٤﴾ [الأعراف:164]، جوّزوا في انتصاب ﴿مَعذِرَةٌ﴾ ههنا مجيئها مصدرًا

لفعل محذوفٍ تقديره "نعنذر"، أو أن يأتي مفعولاً له، والتقدير: من أجل المعذرة.

فالحذف هنا، وأمثاله كثير، يأتي من ضمن النكات البلاغية التي اشتمل عليها التنزيل العزيز، ليبدل على أنّ هذا الكتاب وما به، هو من عند الله، عزّ وجلّ، لذا ترامت معانيه، وتعدّدت الوجوه النحويّة فيه.

المثال الخامس: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:16]

في هذا الموضع جاء انتصاب صراطك "لعوامل عدة، أحدها الحذف، ويكون ذلك كالآتي:

• حذف حرف الجرّ "على" والتقدير: "لأقعدن لهم على صراطك المستقيم لإغوائهم وتضليلهم، وهو قسم إبليس لله تعالى، بأن يغوي الناس ويسهم في تضليلهم عن عبادة الله" (الزجاج، 1988، صفحة 2/324)، وهذا مذهب الزجاج.

• أن يكون الانتصاب على الطرف؛ لكون الصراط يدلّ على مكان؛ لذا لا يجوز تقدير الانتصاب على نزع الخافض، وهذا الرأى جاء عند أبي حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/275).

وتجمل الباحثة بأنّ الحذف ههنا كان مسؤولاً عن احتمال وجه آخر من الوجوه المحتملة للموضع الواحد في الذكر الحكيم.

المثال السادس: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن:5]

في هذا الموضع يأتي الحذف في تقدير خبر المبتدأ ﴿الشَّمْسُ﴾، فالخبر قد يكون شبه الجملة

﴿بِحُسْبَانٍ﴾ أو بتقدير "كائن" والمعنى: "جري الشمس والقمر كائن بحسبان. وقيل: الخبر محذوف، أي

يجريان بحساب، وبحسبان متعلّق بـ "يجريان" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 187/8).

المثال السابع: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُمَّرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر:3]

احتمل مجيء خبر "كلّ" أوجه عدّة، تعرضها الباحثة على النحو التالي:

• أن يكون الخبر ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾؛ وعليه لا يكون حذفاً في الكلام.

- أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير أن كل أمر ذو استقرار في الزمان أو المكان.
- أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: "وكل أمر مستقر بالغوه؛ لأن قبله: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾"، أي وكل أمر مستقر لهم في القدر من خير أو شر بالغه هم" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/443)، وقد وصف أبو حيان هذا الوجه بالأسهل (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/125)؛ مما يعني أنه يرجّحه على باقي الوجوه.
- أن يكون الخبر: حكمة بالغة، أي وكل أمر مستقر حكمة بالغة. وهذا الوجه ترى الباحثة أن فيه بعداً؛ لما فيه من تكلف في التأويل.

وهذه المعاني التي تمّ توقع احتمالها إنما المسبب لها هو الحذف، الذي أسهم في انفتاح الدلالة، واتساع المعنى، وتعددت التأويلات الدلالية.

المثال الثامن: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175].

ورد الحذف في هذا الموضع من الآي الحكيم، على أكثر من شكل، وستسوق الباحثة ذلك فيما يأتي:

أولاً: "حذف خبر ﴿ذَلِكُمْ﴾ التي هي إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركب العبيد عن رسالة أبي سفيان، وتحميل أبي سفيان ذلك الكلام" (الزمخشري، 1977، صفحة 443/1؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/125). فعلى هذا تكون الإشارة إلى معان، ولا بدّ إذ ذاك من "تقدير مضاف محذوف تقديره: إنّما ذلكم فعل الشيطان. وقدّره الزمخشري: قول الشيطان، أي قول إبليس" (الزمخشري، 1977، صفحة 443/1). فتكون الإشارة على هذا التقدير إلى القول السابق وهو "أنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/125).

وترى الباحثة أنّ التقديرين جائزان، فهما يتلاءمان مع السياق ومقتضيات الحال، التي نزلت فيهما الآية الشريفة.

ثانياً: حذف أحد مفعولي ﴿يُخَوِّفُ﴾، الذي جعله التشديد فعلاً متعدّياً، وهو من الأفعال التي يجوز حذف مفعوليهما، وأحدهما اقتصار أو اختصار، أو هنا تعدّى إلى واحد، والآخر محذوف. فيجوز أن يكون الأول، ويكون التقدير: يخوفكم أوليائه، أي شرّ أوليائه في هذا الوجه؛ لأنّ الذوات لا تخاف، ويكون المخوفون إذ ذاك المؤمنون، ويجوز أن يكون المحذوف المفعول الثاني، أي: يخوف أوليائه شرّ الكفار، ويكون ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾ في هذا الوجه هم المنافقين، والذي في قلبه مرض، على هذا القول، هم المتخلفون عن الخروج مع رسول، الله صلّى الله عليه وسلّم، أي أنّه لا يتعدّى تخويفه المنافقين، ولا يصل إليكم تخويفه. وعلى الوجه الأول يكون أوليائه هم الكفار: أبو سفيان ومن معه، ويدلّ على هذا الوجه قراءة ابن مسعود وابن عباس " يخوفكم أوليائه"، إذ ظهر فيها أنّ المحذوف هو المفعول الأول. وقد ذهب أبو حيان إلى رفض الوجوه القائلة بتقدير محذوف، وقال إن: "الأحسن في الإعراب أن يكون ﴿ذَلِكَكُمْ﴾ مبتدأ، والشيطان خبره. و﴿يُخَوِّفُ﴾، جملةً حاليةً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/125)، وهذا الأمر هو النهج السائر لدى أبي حيان، الذي لا يلجأ إلى تقدير محذوف، إلا إذا كان المعنى لا يكتمل دون تقدير هذا المحذوف.

المثال التاسع: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ

يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَالٍ﴾ (إبراهيم: 31)

من مقتضيات السياق الذي من أجله جاءت هذه الآية، جاء الفعل ﴿يُقِيمُوا﴾ محذوف النون، وفي ذلك قيلت عدّة وجوه محتملة:

الأول: ما ذهب إليه الأخفش والمازني، "بأنه مجزوم على جواب الأمر، بأنه أمر المؤمن بالإقامة لا الكافرين، والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيء فعلوه لا محالة" (النحاس، 1988، صفحة 184).

الثاني: قال ابن عطية: "ويحتمل أن يكون ﴿يُقِيمُوا﴾ جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله: ﴿قُلْ﴾ ويتأتى ذلك بجعل "قل" بمعنى "بلغ" وقم بتأدية الشريعة" (ابن عطية، 2007، صفحة 5/250). والاختلاف بين هذا الرأي والأول، كان بتقدير معمول القول؛ ففي الأول يكون "أقيموا"، وفي هذا يكون "الشريعة"، على تقدير بلغ الشريعة، وهي آراء تراها الباحثة بعيدة، ومن شأنها تكليف النص أكثر من طاقته؛ لذا واجب تركها أفضل من الأخذ بها.

الثالث: أن يأتي مجزوماً بلام أمر محذوفة، ويكون معمول ﴿قُلْ﴾ قوله تعالى: ﴿يُقِيمُوا﴾، وهذا مذهب الكسائي والزجاج، "لكنّ هذا الوجه لا يجوز إلّا في الشعر. وقد ذهب الزمخشريّ مذهبهم، لكنّه جوز حذف اللّام بأن مجيء ﴿قُلْ﴾ عوضاً منها؛ فلا يجوز البدء ب: ﴿يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا﴾، فكان ﴿قُلْ﴾ بدلاً منها" (الزجاج، 1988، صفحة 162/3).

الرابع: جوز المبرد "أن يكون جواب شرط فعل محذوف تقديره: أقيموا" (المبرد، 1968، صفحة 2/84)، وهذا الوجه غير جائز؛ لأنّ "جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما. فأما إذا كان مثله فيهما فهو خطأ، كقولك: قم يقيم، والتقدير على هذا الوجه: أن يقيموا" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/415)، كما أنّ الأمر المقدّر للمواجهة و﴿يُقِيمُوا﴾ على لفظ الغيبة، غير جائز؛ لأنّ الفاعل واحد.

الخامس: "أن يكون مضارعاً بلفظ الخبر، وتمّ صرفه عن لفظ الأمر، والمعنى: أقيموا، وهذا وجه مردود؛ لأنه لو كان كذلك ل بقي على إعرابه بالنون" (الفراء، د.ت، صفحة 2/77).

وقد أجمل أبو حيان هذه التخاريج بأن متعلق القول الملفوظ به أو المقدر في هذه هو الأمر بالإقامة والإنفاق، إلا في قول ابن عطية؛ فمتعلقه الشريعة فهو أعم، إذ جاء تقدير ﴿قُل﴾ بمعنى بَلِّغْ وَأَدِّ الشريعة، مع ذلك لم يكن له موقف واضح في حسم هذه المسألة، لكنه اكتفى بذكر التّرجيحات على معنى الأمر بالإقامة والإنفاق (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/415).

فهذا الموضوع يظهر لنا كيف يؤدي الحذف إلى تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني واتّساعها، ومدى إسهام هذه الظاهرة في إضفاء البلاغة والجمالية في النصّ القرآني.

المثال العاشر: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَتْلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: 36]

في هذا الموضوع من التنزيل الحكيم يؤدي الحذف دوره في خلق وجه إعرابيّ لانتصاب ﴿يَوْمَ﴾، إذ جاز انتصابها بفعل محذوف، والتقدير: كتب ذلك يوم خلق السماوات. وعليه؛ أدّى التقدير ههنا إلى تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني، وهو أمر لا تمتاز به كتب أخرى، عدا كتاب الله، سبحانه، الأمر الذي يؤكد قدسيّة هذا النصّ المنزل والمعجز بآياته لمن تحدّى بالإتيان بمثله.

المثال الحادي عشر: ﴿وَإِخْرَاجُ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: 155]

جاء انتصاب ﴿قَوْمَهُ﴾ في هذا المقام على عدّة وجوه، كان للحذف نصيب في تخلّق بعضها، وستعرض الباحثة هذه الوجوه فيما يأتي:

الوجه الأول: وهو ما ذهب إليه الجمهور (سيبويه، 1988، صفحة 37/1؛ الأخفش، 1990م، صفحة 312/2؛ المبرد، 1968، صفحة 330/4؛ الزجاج، 1988، صفحة 380/2؛ النحاس، 1988، صفحة 154/2)، أن تنتصب بنزع الخافض، المقترَّب بـ" من"، حيث تكون بمعنى التبويض، والتقدير: اختار موسى من قومه سبعين رجلاً، فلما سقط الخافض، انتصب الاسم الذي بعده.

أما الثاني: أن يأتي ﴿سَبْعِينَ﴾ مفعولاً أول، و﴿قَوْمَهُ﴾ مفعولاً ثانياً، والتقدير: اختياره من قومه.

الثالث: أن يكون ﴿قَوْمَهُ﴾ مفعولاً أول، و﴿سَبْعِينَ﴾ بدلاً منه؛ لأنَّ السبعين بعض من القوم، ويكون الضمير العائد محذوفاً، والتقدير: سبعين رجلاً منهم، " وهذا وجه مردود؛ لأنَّ به حاجة إلى تقدير مفعول ثان، وهو المختار منه، وهذا فيه بعد وتكلف حذف في رابط البدل وفي المختار منه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 397/4).

بناءً على ما مضى، اختار أبو حيان الوجهين الأول والثاني، حيث اشتمل الأول على تقدير محذوف، أما الثاني فلا، في حين ردَّ الوجه الثالث؛ لأنَّ به تكلفاً واضحاً، وتقدير أكثر من محذوف لإجازة معنى الكلام، وعادة أبي حيان أن يفسر الكلم على ظاهره، مبتعداً عن التأويلات التي من شأنها أن تحمّل النصّ فوق طاقته.

أما الباحثة فتري أن تعدد الآراء، والسعي إلى البحث عن تأويلاتٍ محتملة، أمرٌ يُوَدِّي إلى التعقيد الذي لا داعي له؛ لذا فإنها تذهب إلى ترجيح الوجه الأول فقط؛ لأنَّ المعنى به أوضح، فهو يبيِّن عدد الرجال الذين اختارهم موسى من القوم، دون أي إشكال، وهذه الطريقة في الكلام هي المتبعة في الحديث اليومي، إذ نقول: اختار المعلم ثلاثين طالباً، والقصد يكون: من صفه. فالمحذوف واضح ولا يحتاج إلى تأويل لتفسيره.

المثال الثاني عشر: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات:25]

يؤدّي الحذف دورًا في تقدير المبتدأ للخبر المرفوع ﴿قَوْمٌ﴾ في هذا الموضع من الذكر الشريف، فقد يكون تقديره، ما جاء في البحر المحيط، " أن يكون قصده: أنتم قوم منكرون، فعرفوني من أنتم"، وذلك بمخاطبة إبراهيم عليه الصلاة والسلام لهم، لكنّ هذا لا يناسب حال إبراهيم مخاطبته لهم بذلك، إذ فيه من عدم الإنس ما لا يخفى، أو يكون التقدير: "هؤلاء قوم منكرون" وقد يكون قال ذلك مع نفسه، أو لمن كان معه من أتباعه وغلماؤه بحيث لا يسمع ذلك الأضياف (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/137).

فواضح أن أبا حيان رجّح الرأي الثاني؛ لأنّ الأول لا يتناسب مع نوع الحضور؛ فإبراهيم عليه السلام إنسيّ، والضيوف من الملائكة.

المثال الثالث عشر: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا﴾ [البقرة:114]

اشترك المصدر المؤوّل، الآتي في محلّ نصب، في معانٍ نحوية عدّة، كان للحذف نصيبٌ في تشكّل بعضها، وفيما يأتي ستعرض الباحثة هذه الوجوه، مبيّنةً مواضع الحذف والمعاني المحتملة:

- أن يكون مفعولاً لأجله، بتقدير محذوف، والتقدير: "كراهة أن يذكر".
- منصوب على نزع الخافض، أي حرف الجر، وحروف الخفض تحذف مع "أن" لطول الكلام (النحاس، 1988، صفحة 1/275)، والتقدير: من أن يذكر.
- النّصب على أنّه بدل اشتمال من ﴿مَسْجِدَ﴾، والتقدير: منع ذكر اسمه فيها. وعلى هذا الوجه لا يكون حذف في الكلام.

• أن يكون مفعولاً ثانيًا، وهو مذهب البغوي، كما أتى أبو حيان على ذكره، للفعل ﴿مَنَّ﴾،

"والتقدير: منعوهم ذكر الله" (البغوي، 2004، صفحة 68/2؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

1/527).

المثال الرابع عشر: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا

وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ

تُسَلِّمُونَ ﴿٨١﴾ [النحل: 81]

تتجلى ظاهرة الحذف ههنا من خلال حذف الاسم المعطوف "والبرد"؛ لدلالة السياق عليه، فالتقدير: سراويل تقيكم من الحرّ والبرد، وفي هذا الحذف اتساع للمعنى، وقد قال أبو السعود في ذلك: "خصّه بالذكر اكتفاءً بذكر أحد الضدين عن ذكر الآخر، أو لأنّ وقايته عندهم هي الأهم" (أبو السعود، 1999، صفحة 133/5)، خاصة أنّ بلاد العرب تمتاز بحرّها الشديد، فيسعون للاقتناء منه، فجاء ذكره ههنا، وحذف البرد لدلالة المعنى عليه، وهذا الحذف آتٍ لكونه قد فهم دون أن يذكر، وفي هذا تتجلى بلاغة النصّ الشريف، وقد ذكر أبو حيان هذه المعاني الآتية من الحذف في تفسيره، ولم يرجح أيًا منها، مما يعني بأنّه أجازها (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/500).

المثال الخامس عشر: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتَّبِعُوا أَبْطِلُ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا أَتَّبِعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [محمد: 3]

جوزوا في إعراب ﴿ذَلِكَ﴾ أن يكون مبتدأ، وهو إشارة إلى ما فعل بالكفار من إضلال أعمالهم، وبالمؤمنين من تكفير سيئاتهم وإصلاح حالهم، وخبره ما جاء بعده؛ أي كائن بسبب اتباع هؤلاء الباطل وهؤلاء الحقّ، "أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمر ذلك، أي كما ذكر بهذا السبب، وهذا رأي الزمخشري، لكنّ أبا حيان ردّه؛ لأنّه لا ينبغي الإضمار إذا صحّ الوجه دون ذلك" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/74).

المثال السادس عشر: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ

أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٣﴾ [النساء:3]، الشاهد في هذا الموضع من التنزيل هو انتصاب

﴿فَوَاحِدَةً﴾، فقد جوزوا انتصابها على المفعول بفعل محذوف، جاز في تقديره وجهان: أولهما: "إن كان

﴿فَأَنْكِحُوا﴾ على معنى تزوجوا فيكون المقدر "فاختاروا واحدةً أو ما ملكت أيمانكم"، أمّا الثاني: فيكون

بحمل ﴿فَأَنْكِحُوا﴾ على الوطء؛ فيكون التقدير "فانكحوا واحدةً أو ما ملكت أيمانكم" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، صفحة 3/171).

بناءً على ما مضى، وبغضّ النظر عن المحذوف المقدر؛ فإنّ لانتصاب ﴿فَوَاحِدَةً﴾ عامل نصب هو

الفعل المحذوف، وعليه يكون إعرابها مفعولاً به.

ومثله انتصاب ﴿حَيْرًا﴾ في الآية الشريفة: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴿٣٠﴾﴾

[النحل:30]؛ والتقدير: أنزل خيرًا، وقد دلّ على هذا المحذوف السياق السابق للكلام، وهو جواب

الاستفهام: ماذا أنزل؟

المثال السابع عشر: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ۗ

﴿١٦٠﴾ [آل عمران:160].

أحد احتمالات مرجع الضمير في هذا الموضع أن يكون عائداً على الله تعالى، وإن كان كذلك فعندها

وجب تقدير مضاف محذوف تقديره: من بعد خذلانه، أي من بعد ما يخذل من الذي ينصر؟ وهو جواب

جواب: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ﴾، وجاء متضمناً للنفي وهو الاستفهام، وذلك من باب التلطّف بالمؤمنين حتّى

لا يصرّح لهم بأنه لا ناصر لهم (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/106). وهذا يدلّ على أنّ الحذف في القرآن الكريم من الأساليب البلاغية، التي تسهم في توسيع مدار المعنى، وأنّ هذا الكتاب ألفاظه حمالة لمعان لا يمكن لأي نصّ آخر أن يتّصف بها.

المثال الثامن عشر: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾ [الفتح: 21]

جاء قوله ﴿وَأُخْرَى﴾ مشتركاً نحوياً لباعثين من بواعث تعدّد الأوجه النحوية، أحدهما: الحذف، والثاني: خفاء العلامة الإعرابية، وتبيين ذلك كالآتي:

- أن يأتي مجروراً بـ "رب"، وهذا قول الزمخشريّ (الزمخشري، 1977، صفحة 5/544)، لكنّ أبا حيان ردّ هذا الوجه؛ "لأنّ مواضع الجرّ بـ"رب" قليلة في القرآن، وأنّ كثرت في كلام العرب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/97).
- ذهب السمين الحلبيّ إلى احتسابه مرفوعاً على الابتداء من وجهين: الأول: "إنّ الخبر محذوف، مقدّر قبلها أي: وثمّ أخرى لم تقدروا عليها، والثاني: أن تكون مبتدأ وخبرها: "وقد أحاط بها"، أمّا الثاني فهو أن يأتي منصوباً بفعل محذوف، دلّ عليه السياق، والتقدير: وقضى الله أخرى" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/715). من هنا يظهر بشكل جليّ كيف كان للحذف وغياب العلامة الإعرابية للاسم المقصور "وأخرى" أثر في تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني في القرآن الكريم؛ أدى ذلك إلى انفتاح الدلالة وتوسعة المعاني، وهذا من دلائل الإعجاز القرآني.

المثال التاسع عشر: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ١، ﴿وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ٢، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ ٣ [الانشقاق: 3-1]

جوّزوا في ارتفاع ﴿السَّمَاءُ﴾ أن تكون فاعلاً لفعل محذوف يفسّره ما ذكر بعده، وهذا رأي البصريين، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى إعراب ما بعد ﴿إِذَا﴾ مبتدأً، وعلى هذا الوجه يكون الخبر ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾

والعامل فيها جواب الشرط المحذوف، أو الظاهر الذي قيل إنه جواب، وهذا مذهب الكثيرين، وذهب بعضهم إلى تقدير ﴿أَنْشَقَّتْ﴾ عاملاً لها، وأبى ذلك كثير من أئمتهم، لأنَّ ﴿إِذَا﴾ مضافة إلى ﴿أَنْشَقَّتْ﴾، وقد ضعف ابن عطية هذا الرأي، بقوله: "ومن يجيز ذلك تضعف عنده الإضافة ويقوى معنى الجزاء" (ابن عطية، 2007، صفحة 456/5). وهذا القول اختاره أبو حيان، ليكون التقدير: "وقت انشقاق السماء وقت مد الأرض. وقيل: لا جواب لها إذ هي قد نصبت بفعل محذوف تقديره: "اذكر" نصب المفعول به، فليست شرطاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/439).

المثال العشرون: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82]

جاء انتصاب المصدر ﴿رِزْقَكُمْ﴾ على وجهين:

الأول: بحذف المفعول الأول للفعل ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾ ويكون التقدير: "شكر رزقكم"؛ فعلى هذا الوجه يكون

﴿رِزْقَكُمْ﴾ منصوباً لحذف المضاف، ولو كان المضاف موجوداً لكان مجروراً.

الثاني: وهو الأرجح، أن يكون رزقكم مفعولاً أول لـ ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾، والمصدر المؤول مفعولاً ثانياً.

وبعد، توجز الباحثة بأنَّ الحذف يعدّ إحدى القضايا اللغوية البارزة في العربية بشكل عام، وفي التنزيل العزيز، على وجه الخصوص، ممّا أسهم في توسّع معانيه وتعدّدها، ناهيك عن إضافته نكهةً جماليةً، ولذّةً فنيّةً لدى متناول النصّ، الذي يجب عليه أن يكون واعياً لمواضع الحذف ودلالاتها؛ فيصبح ملماً واسع المعرفة بما يفسّره.

الفصل الرابع

المشترك الآتي من التعلق وتعدد العوامل

يعدّ تعلق الكلم ببعضه من بواعث الاشتراك النحويّ في القرآن الكريم؛ إذ إنّ تداخل " العلاقات السياقيّة التركيبيّة يفضي إلى اشتباه في ربط بعض الكلمات بما تعود إليه، ولهذا الاشتباه مواضع معيّنة، ومن ذلك اشتباه في تعلق الاسم الموصول في حالات مخصوصة، والصّفة، وصاحب الحال، وتعيين المستثنى والمستثنى منه" (عرار، 2003، صفحة 135)، وغيرها من الاحتمالات، التي يسمح الموضوع بها، وهذه الاحتمالات تكون إما مشتركة في نفس الحالة الإعرابيّة (النصب، وهو الأكثر بين الاحتمالات، الرفع، الجر، أو لأكثر من حالة إعرابيّة)، وهي كثيرة في التنزيل العزيز، لتدلّ على بلاغة هذا الكتاب محكم الآيات، وسوف تسوق الباحثة بعض الأمثلة، تعرضها فيما يأتي:

المبحث الأول: المشترك النحوي الواقع في باب المنصوب من الأسماء

يؤثر الفعل في المنصوبات من جهة المعنى، فمثلاً الحال تكون تقييداً للحدث من جهة أنها تبين هيئة الفاعل أو المفعول عند حدوث الفعل، "ف" ركباً" في نحو قولنا: جاء زيد ركباً، تقييد لهيئة مجيء زيد وقت الركوب" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 2/4). وأمّا التّمييز فإنّه يعدّ تقييداً للفعل من جهة إزالة الغموض والإبهام الحاصل في نسبته إلى فاعله، والمستثنى يأتي مؤثراً في الحدث من حيث إنّ الاستثناء هو "صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 2/26). هذا يعني أنّ "ذكر المستثنى دالّ على أنّ حكم الحدث واقع على ما قبله، أي المستثنى منه، دونه. هذا من جهة، أمّا من أخرى فيؤثر المتعلق به، وهو اللفظ الدالّ على الحدث، فيما ذكر من المقيّدات، كما يورث في شبه الجملة بشقيّه، فالفعل كما يعمل النّصب ظاهراً أو مقدّراً في شبه الجملة" (موسى، 2020، صفحة 92).

أمّا المفاعيل فإنها تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمّن فيه على جهة معيّنة، "بأن يكون الفعل متعدّيًا فيكون المفعول به تقييدًا لجهة وقوع الفعل، ومن حيث بيان علّة حدوثه فيكون المفعول لأجله تقييدًا لهذه الجهة، ومن حيث المصاحبة لحدوثه، يكون المفعول معه تقييدًا لهذه الجهة، ومن حيث بيان عدد مرّات حدوثه، أو نوعه يكون المفعول المطلق مقيّدًا لهذه الجهة، ومن حيث زمان أو مكان حدوثه يكون المفعول فيه تقييدًا لهذه الجهة" (موسى، 2020، صفحة 92)، والمنصوبات تأتي أكثر تشعبًا وتعلّقًا في الكلم؛ ما يعني أنّ حضورها واستشرافها يكون ذا رقعة حضور أكبر وأوسع في هذه الدّراسة، التي عملت الباحثة على استجلائها، مبرزةً ما فيها من احتمالات ومعان دلالية، ثمّ موقف أبي حيان من هذه الاحتمالات، سواء أكان ترجيحًا أو ردًا، مع بيان علّة ذلك، ثمّ إبداء رأيها. وقد تعدّدت الأمثلة في هذا الجانب، التي أنتت بمعان واسعة دالة على قوّة العبارة ورسالتها في التنزيل الشّريف، وأنّ هذا الكتاب المحفوظ بوعده من عنده، سبحانه، هو دليل إعجاز وجمال لا يمكن لأي نصّ آخر أن يتّصف بهما.

المثال الأول: الاشتراك بين الحال والصفة والمفعول به وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ

حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ ﴿١٥﴾ [الأنبياء:15]، موضع الاشتراك الآتي من تعلّق الكلم ببعضه،

يتجلّى من خلال ﴿خَمِيدِينَ بَعْدَهَا﴾، التي احتمل إتيانها منصوبة ثلاثة أوجه دلالية، هي:

- صفة ل ﴿حَصِيدًا﴾، على أن يكون ﴿حَصِيدًا﴾ بمعنى محصودين يعني وضع المفرد ويراد به الجمع.

- حال من الضمير المنصوب في ﴿جَعَلْنَاهُمْ﴾ أو من المستكن في ﴿حَصِيدًا﴾، وهذان

الترجيحان ذهب إليهما الحوفي (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/279).

- مفعول به ثان، وذلك باحتساب ﴿حَصِيدًا خَمِيدًا﴾ بمنزلة الشيء الواحد، وهو قول الزمخشري،
وعندها يكون المعنى جعلناهم مثل الحصيد، كما تقول: "جعلناهم رمادًا أي مثل الرماد، والضمير
المنصوب هو الذي كان مبتدأً، والمنصوبان بعده كانا خبرين له، فلما دخل عليهما جعل نصبهما
جميعاً على المفعوليّة. فإن قلت: كيف ينصب جعل ثلاثة مفاعيل؟ قلت: حكم الاثنين الآخرين حكم
الواحد لأنّ معنى قولك: جعلته حلواً حامضاً جعلته للطعمين، وكذلك معنى ذلك ﴿جَعَلْنَاهُمْ﴾
جامعين لمماثلة الحصيد والخمود" (موسى، 2020، صفحة 6/279)، وهذا الرأي به تكلف لا
داعي له؛ لذا من الأصوب أن يكون ﴿خَمِيدًا﴾ صفة ل ﴿حَصِيدًا﴾؛ لأن هذا المعنى الظاهر.

المثال الثاني: الاشتراك بين الحال والبدل والمصدر والتمييز ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُقْتَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ

مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴿٩٥﴾ [المائدة: 95]

جاء ﴿هَدِيًّا﴾ في هذه الآية مشتركاً نحوياً منصوباً لعوامل عدة جاز احتمالها، تعرضها الباحثة كالاتي:

- "أن يكون حالاً من "جزاء" فيمن وصفه بمثل؛ لأن الصفة خصصته فقرب من المعرفة، وهو الرأي
الذي ذهب إليه أغلب الجمهور" (النحاس، 1988، صفحة 41/2؛ الزجاج، 1988، صفحة
208/2؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/24).

- وأن يكون بدلاً من ﴿مِثْلُ﴾ في قراءة من نصب مثلاً، أو من محلّه في قراءة من خفضه.
- وأن ينتصب على المصدر؛ أي: هداه هدياً.
- والظاهر أنه حال من قوله "به".

- وقد أورد النحاس وجهًا رابعًا هو "التمييز؛ فيقول إن نصبه جاء للبيان، أي التمييز، بالإضافة إلى جواز نصبه على الحال من الضمير المتصل بحرف الجر" (النحاس، إعراب القرآن، 1988، صفحة 2/41).

وقد ردّ أبو حيان الوجوه جُلّها، واعتمد أن يكون حالًا من "به"؛ لأنه تم تخصيصه بالصفة، وقرب من المعرفة (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/24)، وتدعم الباحثة هذا التأويل، فهو التقدير الأوضح، ثمّ أنه حسن ولا يتعارض مع المعنى المراد.

المثال الثالث: الاشتراك بين البذل والمفعول به والحال ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ

أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ [البقرة: 29]

موضع الاشتراك يأتي في ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ فقد جوزوا لانتصابها خمسة أوجه:

- أن يكون بدلًا من الضمير، بشرط عود الضمير على ما قبله، وهو إعراب صحيح، نحو: أخوك مررت به زيد.
- أن يكون منصوبًا على المفعول به، والتقدير: فسوّى منهنّ سبع سماوات، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ؛ لأنّ "سوّى" ليس من باب اختار، فيجوز حذف حرف الجرّ منه في فصيح الكلام، كما أنّه غير جائز من حيث المعنى؛ لأنه يدلّ على أنّ السّمّوات كثيرة، فسوّى منهنّ سبعًا، والأمر ليس كذلك، إذ المعلوم أنّ السّمّوات سبع.
- أن يكون مفعولًا ثانيًا لسوّى، ويكون معنى سوّى: صيّر، وهذا ليس بجيد؛ لأنّ تعدّي سوّى لواحد هو المعلوم في اللّغة، ﴿فَسَوَّيْنَاكَ فَعَدَاكَ﴾ [الانفطار: 7] و ﴿قَدَرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّيَ بِنَانِهِ﴾ ﴿٤﴾

[القيامة: 4]

وأما جعلها بمعنى صيّر، فغير معروف في اللغة. أن يكون حالاً، وهذا الوجه جيّد لكن تم ترجيح البديل عليه؛ لأن البديل غير مشتق كما الحال.

من هذا الموضوع يتّضح لنا أنّ تعلق الكلم ببعضه في التنزيل العزيز يسهم في تعدّد الأوجه الإعرابية، فالموضع أعلاه جعل لقوله تعالى: ﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ خمسة أوجه إعرابية، كلّها منصوبة، تلخّصت في احتسابها بدلاً باعتبارين، ومفعولاً به، ومفعولاً ثانياً، وحالاً، وهذه الوجوه جميعها جائزة نحويّاً، لكن من أجل المعنى، فقد رجّح أبو حيان إتيانها بدلاً باعتبار عود الضمير على ما قبله، ولم يرجّح الحال بسبب كونها مشتقةً (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/2810).

المثال الرابع: الاشتراك بين الحال والمصدر ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ

مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٨﴾ [الإسراء: 79]

تتجلّى قضية تعلق الكلم ببعضه، وأثر ذلك في تخلّق معان جديدة ومتعدّدة في القرآن الكريم في هذا الموضوع بشكل لافت، فكما نرى أنّ ﴿نَافِلَةً﴾ و﴿مَقَامًا﴾ جاءتا منصوبتين لعدّة احتمالات لكل منهما، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

"﴿نَافِلَةً﴾: فقد "جوزوا في انتصابها المصدرية" بتقدير تنفّل، أو بجعل تهجّد بمعنى تنفّل، وهو قول الحوفي، وذهب أبو البقاء إلى نصبها على الحال من الضمير المتّصل في "به"، ويكون عائداً على القرآن أي: حال كونه صلاة نافلة" (الألوسي، 2005، صفحة 15/138)، وقد يأتي انتصابها على إذا كان "تهجّد" بمعنى "صلّ"، وجعل الضمير المجرور للبعض المفهوم، أو للوقت المقدّر؛ ويكون التقدير: فصلّ فيه نافلة لك.

ولم يردّ أبو حيان أي وجه من هذه الوجوه سوى أنه عارض عود الضمير في "به" على القرآن، وليس على الوقت الذي قدره ابن عطية (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/70).

الاشتراك بين الظرف والحال والمصدر

﴿مَقَامًا﴾: في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (٧٨)

[الإسراء: 79]

إذ تتناوب المعاني النحويّة على مجيء ﴿مَقَامًا﴾ منصوبةً لاحتمالات عديدة، وهي كالاتي:

- النّصب على الظرفية، والتقدير: يقيمك في مقام، أو على التّضمين.
- النصب على الحال، والتقدير يبعثك في حال كونك ذا مكان محمود.
- النصب على المصدر وذلك "بتقدير فعل محذوف "يقوم"، وهذا الوجه ليطمّ تجويزه اشترط أبو حيان أن تكون "عسى" ناقصة، وقد تقدّم الخبر على الاسم، فيكون ﴿رَبُّكَ﴾ مرفوعاً اسم "عسى" ﴿وَأَنْ يَبْعَثَكَ﴾ الخبر في موضع نصب بها في الاحتمالين الأول والثاني، لكن في احتسابها منصوبة على المصدر نجد أن هذا الإعراب غير جائز؛ لأنّ ﴿مَقَامًا﴾ منصوب ب ﴿يَبْعَثَكَ﴾ و﴿رَبُّكَ﴾ مرفوع بعسى، فيلزم الفصل بأجنبيّ بين ما هو موصول وبين معمول، وهو أمر لا يجوز" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/70).

المثال الخامس: الاشتراك بين الصفة والمفعول به ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا

أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ (٩٤) [الإسراء: 94]

تصدّرت كلمة ﴿رَسُولًا﴾ في هذا الموضع من الآي الحكيم موضع نصب له احتمالان دلاليان:

الأول: أن يكون صفةً، وتكون ﴿بَشْرًا﴾ مفعولاً به، والتقدير: سؤالهم وإنكارهم بعث الله بشراً هو رسول.

الثاني: "أن يكون مفعولاً به من الفعل "بعث"، وعليه تكون ﴿بَشْرًا﴾ حالاً منقذمة، والتقدير: أبعث الله رسولاً في حال كونه بشراً، وكذلك يجوز في قوله: ﴿مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء:95]؛ أي: لنزلنا عليهم من السماء رسولاً في حال كونه ملكاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/7).

ولم يرجح أبو حيان أيًا من الرأيين، لكن الباحثة ترى أن اعتبارها صفة أمر لا إشكال فيه؛ لذا من غير المجدي الذهاب إلى تأويلات لا يحتاجها المحلّ.

المثال السادس: الاشتراك بين المفعول لأجله والحالية ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ

خَشِيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴿١٠٠﴾ [الإسراء:100]

الاشتراك النحوي هنا ينعكس من خلال ﴿خَشِيَةَ﴾، فيحتمل أن تكون منصوبة على المفعول لأجله، والتقدير: بسبب الإنفاق. أو أن يتم نصبها على الحال، والتقدير: خاشين من الإنفاق، وهذا الوجه رده أبو البقاء؛ "لأنّ المصدر المعرف لا يأتي موقع الحال إلا سماعاً" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 7/417).

المثال السابع: الاشتراك بين الحال والتمييز ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ

هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا نَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾ [هود:24]

موضع الاشتراك ﴿مَثَلًا﴾ الذي يأتي منصوبًا لوجهين:

الأول: "الانتصاب على التمييز، وهو رأي أبي حيان؛ لأنه منقول من الفاعل، أصله: هل يستوي مثلهما" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/214).

الثاني: الانتصاب على الحال، بالإضافة إلى جواز التمييز، وهو قول ابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 3/162)، وردّه أبو حيان؛ إذ قال: إنّ به بعد، ورجّح التمييز؛ لأنه منقول من الفاعل، والتقدير: هل يستوي مثلهما (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 214/5).

المثال الثامن: الاشتراك بين الظرف، والمفعول به، والحال، والنداء، والمصدر ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا

مِنْ قَوْمِهِ مَا نَزَّلْنَا إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَزَّلْنَا إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يَنْزِلُوا وَمَا نَزَّلْنَا

عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نُنظِّقُكُمْ كَذِبًا ﴿٢٧﴾ [هود:27]

تتكشف ظاهرة الاشتراك النحوي الآتي من تعلق وترابط الكلم ببعضه في هذا الموضع بشكل لافت للنظر في ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾؛ إذ احتمل انتصابه على أوجه عدّة، تعرضها الباحثة كالاتي:

أولها: النصب على الظرف، مع اختلاف العامل في هذا الظرف، وهذا سببه التعلق، وتناوب معان نحوية عدّة للموضع الواحد، وهو من إعجاز البيان الذي خصّ به الله كتابه، فقد يكون العامل فيه "نراك"، والتقدير: وما نراك فيما يظهر لنا من الرأي، أو في أول رأينا. كما يمكن أن يكون العامل ﴿أَتَّبَعَكَ﴾؛ أي: ما نراك أتبعك أول رأيهم، أو ظاهر رأيهم. واحتمل هذا الوجه معنيين: أحدهما: أن يريد: أتبعك في ظاهر أمرهم فقط دون بواطنهم.

أما الثاني: أن يريد: أتبعوك بأول نظر وبالرأي البادئ دون تعقب، أو تثبت؛ لأنه لو كان ذلك لم يتبعوك، وفي هذا الوجه نمّ الرأي غير المروي.

كما جوّزوا أن يكون العامل فيه ﴿أَرَادُنَا﴾ والتقدير: أراذلنا بأول نظر منهم، أو بظاهر الرأي نعلم ذلك، أي أنّ رذالتهم مكشوفة ظاهرة لكونهم أصحاب حرف دنية (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 6/310).

وقد عارض أبو حيان أن يكون العامل في الطرف ﴿نَزَاكَ﴾، أو ﴿أَتَبَعَكَ﴾؛ "لأنّ ما بعد إلّا لا يكون معمولاً لما قبلها، إلّا إن كان مستثنى منه نحو: قام إلّا زيداً القوم، أو مستثنى نحو: جاء القوم إلّا زيداً، أو تابعاً للمستثنى منه نحو: ما جاءني أحد إلّا زيد أخبرني عمرو، وبادئ الرأي ليس واحداً من هذه الثلاثة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/215).

وإذا كان العامل ﴿أَرَادُنَا﴾ فمعناه: الذين هم أراذلنا بأقلّ نظر فيهم، وبيدئ الرأي يعلم ذلك منهم. أمّا الوجه الثاني ل ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ هو النصب على النعت ل ﴿بَشَرًا﴾، والتقدير: ما نراك إلّا بشراً مثلنا ظاهر الرأي، أو مبتدئاً فيه. وهذا القول ردّه صاحب الدر المصون بقوله: "إنّ فيه بعداً للفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 6/310).

والوجه الثالث إنه انتصب حالاً من ضمير نوح في ﴿أَتَبَعَكَ﴾، أي: وأنت مكشوف الرأي لا حصافة لك. والوجه الرابع: انتصب على النداء ل نوح أي: يا بادي الرأي، أي: إنّ ما في نفسك من الرأْيِ ظاهر للجميع؛ وقد أرادوا من خلال ذلك تعجيزه. ووجه خامس أخير هو انتصابه على المصدر، والتقدير: أتقول ذلك بادي الرأي، وهذا الوجه ذكره أبو البقاء.

وقد ردّ هذا الوجه "لأنه يحتاج إلى إضمار، والأصل يقتضي الاستغناء عن الإضمار إن كان المعنى يتم بدونه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/216).

المثال التاسع: الاشتراك بين الحال والتميز والمفعولات الأخرى وذلك في قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ

[المدثر:36]

● موضوع الاشتراك ههنا ينكشف من خلال ﴿نَذِيرًا﴾، فهو مشترك لمعانٍ نحويّةٍ عدّة، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

● أن تكون حالاً وصاحبها الضمير في "إنها"، وهذا قول الزجاج (الزجاج، 1988، صفحة 245/5)، وابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 465/8)، وقيل حال من الضمير في "إحدى"، وقيل من ضمير الفاعل المستكن في "قم" في أول السورة، أو بـ "فأنذر" في أول السورة، أو حالاً من "الكبر"، أو حالاً من ضمير الكبر، وقد ردّ أبو البقاء (العكبري، 1987، صفحة 477/2)، هذه الاحتمالات لصاحب الحال، واختار أن تكون حالاً ممّا دلّت عليه الجملة، وتقديره: عظمت نذيراً. وقد رجّح أبو حيان قول أبي البقاء (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/368).

● نصبه على التمييز عن "إحدى"، تتضمّن معنى التعظيم، وفي هذه الحالة وجب عدّها مصدرًا بمعنى الإنذار، والتقدير: إحدى الكبر إنذارًا.

● اعتباره مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير: أنذر إنذارًا، وهو قول الفراء (الفراء، د.ت، صفحة 1/2684).

● وقيل بنصبها على المفعول به لفعل محذوف، تقديره: "ادع".

● وقيل هي مفعول من أجله، والتقدير: من أجل إنذارهم (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 10/553).

من خلال هذا الشاهد، نرى أن الكلمة الواحدة في النصّ القرآني تحمل دلالات عديدة، ومنتشبة، تجعله نصًّا حملاً لمعانٍ كثيرة، تمتاز بالبلاغة والبيان، وهو من صور الإعجاز لكتاب الله جلّ شأنه، مع ذلك ترى الباحثة أن كثرة التأويلات والاجتهاد في بابها ههنا، لا تخدم النحو؛ لأنّ الأفضل أن يؤخذ الكلم على الظاهر، ولا سيّما كلام الله الذي أنزل في أحسن الصّور وأبهى المعاني.

المثال العاشر: الاشتراك بين الحال والصفة ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَىٰ مِنْ

قَبْلُ ﴿١٠٨﴾ [البقرة:108]

موضع الاشتراك ههنا يتجلى في ﴿كَمَا سَأَلَ﴾؛ إذ جاءت الكاف مشتركا نحويًا إذ جاز أن ينتصب على الحال، وهو رأي سيبويه، والتقدير: أن تسألوه، أي السؤال كما سئل موسى، و"ما" على هذا الرأي مصدرية، أمّا عند المشهور من مذاهب المعربين، "هي نعت لمصدر محذوف، فيقدّر على قولهم: سؤالًا كما سئل" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 418/1)، وترى الباحثة أن انتصابها على الحال هو الأرجح، فمقتضى الحديث فيه لوم وتوبيخ للسائلين للرسل عليه السلام، فهم بسؤالهم يكون حالهم كحال اليهود وهم يسألون موسى.

المثال الحادي عشر: الاشتراك بين الحال، والمصدر والمفعول لأجله ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ

الْكِنَابِ لَوْ يُرَدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بُتِنَ لَهُمُ الْحَقُّ

فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ [البقرة:109]، جوزوا في نصب

﴿حَسَدًا﴾ عده وجوه، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

- أن يكون مصدرًا منصوبًا على الحال، أي حاسدين، ولم يجمع لأنه مصدر، وقال أبو حيان: "إن هذا الوجه ضعيف؛ لأن جعل المصدر حالًا لا ينقاس" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/418).
- أن يكون نصبه على المصدر، وعلى هذا الوجه يكون العامل فيه فعلا محذوفًا يدلّ عليه المعنى، والتقدير: حسدوكم حسدًا.

- انتصابه على أنه مفعول من أجله، والعامل فيه ﴿وَدَّ﴾، "أي الحامل لهم على ودادة ردكم كفاراً هو الحسد، وهو رأي أغلب الجمهور" (الثعلبي، 2002م، صفحة 1114/1؛ ابن الأنباري، 2000م، صفحة 118/1؛ العكبري، 1987، صفحة 83؛ النحاس، 1988، صفحة 207/1؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 341/1)، وقد أيد أبو حيان ذلك؛ لأن شروط المفعول لأجله اجتمعت فيه كلها، والأفضل حمل الكلام على ظاهره إن كان واضحاً.

المثال الثاني عشر: الانتصاب على الظرف أو المفعول لأجله ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ

رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ

كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴿٨١﴾ [التوبة: 81]

اختلفوا في انتصاب ﴿خِلَافَ﴾ فقيل:

- انتصبت على الظرف، بمعنى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- النصب على المفعول له، "وهو رأي قطرب، ومؤرج، والزجاج، والطبري، والتقدير: لمخالفة رسول الله؛ إذ نهض هو للجهاد، وهم قعدوا لمخالفته، ويؤيد هذا الرأي الروايات التي وصفت غضبهم ومخالفتهم له، وكرهتهم للجهاد لكونهم لا يرجون به ثواباً، ولا يدفعون بزعمهم عنهم عقاباً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/81). وقد أجاز أبو حيان الوجهين كليهما، لكن الباحثة ترى أن النصب على المفعول لأجله هو الأرجح؛ فمقتضى السياق يظهر أنهم خالفوا الرسول - عليه الصلاة والسلام - بعدم قيامهم للجهاد، وغضبهم وسخطهم من المشاركة في الجهاد.

المثال الثالث عشر: الاشتراك بين الحال والمصدر والمفعول لأجله ﴿وَنَحَرُّ الْجِبَالِ هَذَا﴾

[مريم: 90]، جوزوا أن يأتي انتصاب ﴿هَذَا﴾ لأسباب عدة، تعرضها الباحثة فيما يأتي:

ذهب النحاس إلى جعلها منصوبةً على المصدر؛ "لأنّ معنى ﴿وَتَخِرُّ﴾ تنهد، ويقول أبو حيان إن هذا يصحّ لو كان ﴿هَذَا﴾ مصدرًا لـ "هدّ الحائط يهدّ بالكسر هديدًا وهذا وهو فعل لازم" (النحاس، 1988، صفحة 3/29).

• أن تنتصب على الحاليّة، والتقدير: مهدودّة، وعلى هذا التقدير وجب أن يكون "هدّ" فعلًا متعدّيًا بمعنى هدم.

• أجاز الزمخشريّ (الزمخشري، 1977، صفحة 4/58) أن يكون مفعولًا له، أي: لأنها تهّد.

وقد أورد صاحب الدرّ المصون (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 7/647) هذه الأقوال الثلاثة في نصب ﴿هَذَا﴾، لكنّه لم يرجح أيًا منها، كذلك أبو حيان لم يعلّق أو يبدي رأيًا حول الأرجح من بينها، ما يعني أنّه أجاز جميعها، وهو ما تتفق معه الباحثة، ففي كلّ المعاني المحتملة، يكون السياق دالًّا على عظمة الخالق بأنّه يخسف الجبال ويهدّها، وهذا يدلّ على البلاغة والجماليّة للنص القرآني، الذي أنزله الله وأحكم آياته.

المثال الرابع عشر: الاشتراك بين المفعول لأجله، والحال، والصفة ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ [النساء: 92]، اختلفوا في عامل النصب لـ ﴿خَطَا﴾، فقيل في ذلك عدّة وجوه:

أولها: " أن يكون مفعولًا لأجله، والتقدير: ما ينبغي له أن يقتله لعلّة من العلل إلّا للخطأ وحده، وثانيها: أن يكون حالًا بمعنى: لا يقتله في حال من الأحوال إلّا في حال الخطأ، والثالث: أن يكون صفةً لمصدر؛ أي إلّا قتلًا خطأ" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/333). والاستثناء ههنا قد يكون متّصلًا أو منقطعًا، "فإن كان نفيًا، وأريد به معنى النهي كان استثناءً منقطعًا؛ إذ لا يجوز أن يكون متّصلًا؛ لأنّه يصير المعنى: إلّا خطأً فله قتله، وإن كان نفيًا أريد به التّحريم؛ فيكون استثناءً متّصلًا؛ إذ يصير المعنى: إلّا خطأً بأن عرفه كافرًا فقتله" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/333).

المثال الخامس عشر: تعلق المستثنى بالمستثنى منه ﴿لَا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ

جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء:90]

يأتي هذا الموضع من الذكر الحكيم حملاً لتعابير احتملت وجوه إعرابية عدة؛ وذلك لتعلقها بغيرها، وتعرضها الباحثة على النحو الآتي:

أولها: تعلق المستثنى بالمستثنى منه، في قوله: ﴿لَا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾، فقد اختلفوا في المستثنى منه وكذلك نوع الاستثناء، أمّ متصل أم منقطع، ففي ذلك قولان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/328؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 4/63): أن يكون استثناءً متصلاً من قوله: ﴿فَخَذُوهُمْ

وَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [النساء:89]، والمستثنون على هذا قوم كفار، " ومعنى الوصلة هنا الوصلة بالمعاهدة والمهادنة، وليس وصل النسب، كما قيل؛ لأنّ النسب كان قائماً بين النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة وبين المشركين، ومع ذلك لم يمنعهم ذلك من قتالهم" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/547). إذن حسب هذا الرأي المستثنى منه هم الكفار، وقد أوجب الله تعالى قتلهم إلبا إذا كانوا معاهدين، أو داخلين في حكم من عاهد، أو تاركين للقتال.

ثانيهما: أنه استثناء منقطع - وهو قول أبي مسلم الأصفهاني، واختيار الراغب، إذ عندما وجبت الهجرة على كل من أسلم تم استثناء من له عذر، فقال تعالى: ﴿لَا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾، "وهم قوم قصدوا الهجرة إلى الرسول ونصرته، وكان بينهم وبين المسلمين عهد، فأقاموا عندهم إلى أن يمكنهم الخلاص، واستثنى بعد ذلك من صار إلى الرسول وإلى أصحابه لأنه يخاف الله فيه، ولا يقاتل الكفار أيضاً لأنهم أقاربه، أو لأنه يخاف على أولاده الذين هم في أيديهم؛ فبناءً على هذا القول يكون استثناءً منقطعاً، لأن هؤلاء

المستثنى لم يدخلوا تحت قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَفَقِينَ فِعْتَيْنِ﴾ [النساء: 88]، والمستثنى على هذا

مؤمنون" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/328؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 4/63).

الثاني: تعلق الاسم المعطوف بالمعطوف عليه، وذلك في قوله: ﴿جَاءَكُمْ﴾، ففي عطفها وجهان:

• العطف على الصلة، والتقدير: "أو إلا الذين جاؤوكم حصرت صدورهم، وفي هذه الحالة يكون المستثنى صنفين من الناس، أحدهما واصل إلى قوم معاهدين، والآخر من جاء غير مقاتل للمسلمين ولا لقومه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/329).

• العطف على صفة "قوم" وهي قوله تعالى: ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثْقٌ﴾، "فيكون المستثنى صنفاً واحداً يختلف باختلاف من يصل إليه من معاهد وكافر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/329).

وقد جوز الزمخشري، وابن عطية كلا العطفين، لكنهما رجحا العطف على الصلة (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/328)، قال الزمخشري: "الوجه العطف على الصلة لقوله:

﴿اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ﴾ بعد قوله: ﴿فَخَذُواهُمْ وَأَقْتَلُوهُمْ﴾، فقرر أن كفهم عن القتال أحد سببي

استحقاقهم لنفي التعرض لهم، وترك الإيقاع بهم. "فإن قلت: كل واحد من الاتصاليين له تأثير في

صحة الاستثناء استحقاق ترك التعرض للاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين، فهلا جوزت أن

يكون العطف على صفة قوم، ويكون قوله: ﴿فَإِنْ أَعَزَّلُوكُمْ﴾ تقريراً لحكم اتصالهم بالكافرين

واختلاطهم بهم وجريهم على سننهم؟ قلت: هو جائز، ولكن الأول أظهر وأجرى على أسلوب

الكلام" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/547) فمن خلال هذا الموضع من التنزيل يأتي التعلق بين

المستثنى والمستثنى منه، متعلقاً بالاسم المعطوف المتعلق بالمعطوف عليه، فكل احتمال يفضي إلى

معنى يحتاج من خلاله إلى فهم السياق العام، حتى لا يكون التأويل متضارباً مع المعنى أو

المناسبة.

الثالث: قوله تعالى: ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ففيه أقوال:

النصب على الحال، "ويكون هذا بتقدير" قد"، أي "قد حصرت صدورهم"، وهو مذهب الجمهور (الزجاج، 1988، صفحة 89/2؛ الرماني، 1981، صفحة 98؛ ابن جني، 1985، صفحة 641/2؛ مكي، 2010، صفحة 165/6؛ ابن عطية، 2007، صفحة 165/6؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 317/3؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 66/4) وقد وافقهم أبو حيان وصاحب الدرّ المصون في ذلك لكن دون إضمار "قد"؛ إذ كثر مجيء الفعل الماضي بدونها.

• أن تكون حالاً من الفاعل في ﴿جَاءُوكُمْ﴾.

• صفة لحال محذوفة تقديره: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، "فهي حال موطئة كما أسماها المبرّد وأبو البقاء" (العكبري، 1987، صفحة 205/1).

• أن يكون في محل جرّ صفة لقوم بينهما صفة، و "أو جاؤوكم" معترض. وهذا يستدلّ عليه من قراءة أبي؛ إذ تسقط "أو" في قراءته.

• أن لا محل لهذه الجملة من الإعراب، فقد جيئت للدعاء عليهم.

بناءً على ما تقدّم، من شرح لاحتمالات تعلق الكلم ببعضه في قوله، سبحانه، أعلاه، نرى أن دلالة الكلمة الواحدة في النص القرآني، تأتي منفتحة على نوافذ عديدة من المعاني المحتملة، لتضفي على النصّ جمالاً في المضمون واتساعاً في المعنى، وهذا مما لا شك فيه، لا يأتي إلا في الذكر الحكيم، ليشهد على سعة بيانه ومدى إعجازه.

المثال السابع عشر: تعلق المستثنى بالمستثنى منه ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ

رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ [النساء: 83]

يأتي الاشتراك في هذا الموضع من خلال تعلق المستثنى بالمستثنى منه في قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، مما جعلها حمالة لمعانٍ نحويّة، وستعرض ذلك الباحثة فيما يأتي:

• الاستثناء من فاعل ﴿اتَّبِعْتُمْ﴾، على تقدير: إن الله تعالى هدى الكل للإيمان، لكن قليلاً منهم من تمكّن فيه الإيمان ولم يخالجه شك أو تعنت.

• إلّا قليلاً إشارة إلى من كان غير متّبع للشيطان على ملة إبراهيم؛ قبل الإسلام وأدرك معرفة الله بعقله، وهنا يكون الاستثناء منقطعاً، غير متعلق بـ ﴿لَا تَبِعْتُمْ﴾.

• "هو استثناء من المصدر المحذوف "اتباع"، والتقدير: لا تبعتم الشيطان في كل شيء، إلّا قليلاً من لم تتّبِعوه فيه" (الزمخشري، 1977، صفحة 542/1)، فيكون الاستثناء مفرّغاً.

• مستثنى من قوله: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾، والتقدير: "أذاعوا به إلّا قليلاً؛ قاله ابن عباس وابن زيد، واختاره الكسائي، والفرّاء، وجماعة من النحويين، ورجّحه الطبري" (الزجاج، 1988، الصفحات 279/1-280؛ الثعلبي، 2002، صفحة 92/4).

• "مستثنى من قوله: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾؛ قاله الحسن وقتادة، واختاره ابن عيينة" (أبو حيان الأندلسي، 1993، صفحة 3/320).

وقد ذهب أبو حيان إلى القول بأنّ الخطاب عام والقليل المستثنى هم أمة الرسول، عليه السلام؛ لأنهم قليلون مقارنة بالكفار (أبو حيان الأندلسي، 1993، صفحة 320/3).

المثال الثامن عشر: الاشتراك بين ظرف الزمان و ظرف المكان ﴿وَقُلْنَا يَتَّادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ

وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 35]، من اللافت للنظر

في باب التعلق أن يوجد أكثر من موضعين للتعلق في الآية الواحدة، وهذا يتجلى من خلال الموضع

أعلاه، ففي ﴿حَيْثُ﴾، ثم اشترك بين ظرف الزمان والمكان، وعليه يكون المعنى كما يأتي:

ظرف مكان، وهو ما ذهب إليه الجمهور، ورجّحه أبو حيان، والتقدير: "أن يأكلا في أي مكان يشاء التواجد فيه، وهما في الجنة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/305)، وهذا القول تتفق معه الباحثة، فالجنة مكان لم تره عين أو سمعت به أذن، ومن يدخلها له مطلق الحرية في أن يستمتع بكل ما فيها، فمن البدهي أن ينتقل الإنسان فيها حيث يشاء، أما القول بأنها ظرف زمان، فيعود إلى الأخفش، والتقدير: كلا متى شئتما، وقد رده أبو حيان.

أما الموضوع الآخر الذي يتجلى من خلاله تعلق الكلم ببعضه، ليعطي وجوهاً نحوية محتملة للمفردة الواحدة، فينعكس من خلال قوله، جلّ وعلا: ﴿رَغَدًا﴾، الذي جاء نصبها مشتركاً نحوياً، جاز فيه إعرابان، أولهما: "النصب على كونها صفةً لمصدر محذوف تقديره أكلًا، فيكون المعنى أكلًا رغداً، أو هو حال منصوبة، وصاحبها هو الضمير العائد على المصدر المحذوف" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/309).

المثال التاسع عشر: الاشتراك بين المصدر واسم المكان واسم الزمان ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَأَجْعَلَ

بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشِرَ النَّاسُ صُحًى

﴿٥٩﴾ [طه: 59-58]، في هذا السياق من التنزيل العزيز، جاءت كلمة ﴿مَوْعِدًا﴾ منصوبة على ثلاثة

أوجه:

أولها: ظرف الزمان، وهذا الرأي الراجح لدى أبي حيان، والمعنى: فعين لنا وقت اجتماع، ولذلك أجاب

بقوله: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ومعنى ﴿لَا نُخْلِفُهُ﴾، أي: لا نخلف ذلك الوقت في الاجتماع فيه.

أما الوجه الثاني، فقد قدره بعضهم مكاناً معلوماً وينبوعه قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ووجه آخر

ثالث، ذهب إليه القشيري: "هو المصدر" ولذلك قال ﴿لَا نُخْلِفُهُ﴾، أي: ذلك الموعد والإخلاف أن يعد

شيئاً ولا ينجزه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/236)، أو وعدكم وعد يوم الزينة.

بناءً على ما تقدّم نرى أن كلمة "موعد" في هذا السياق الشريف حمالة لمعان نحويّة عدّة، جميعها جائز من حيث المعنى، والسبب في ذلك يعود إلى مجيئها في قوالب ذات دلالة مشتركة، تأتي من غير الثلاثي بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، واشتقاق بعضها من بعض، وهو ما يؤدي إلى تخلّق ظاهرة تعدد المعاني النحوية، والباحثة ترى أن جميع الوجوه حسنة من حيث المعنى، لذا فهي لا تردّ أي وجه من الوجوه المحتملة، فهي تتجاوز ولا تتنافر.

وفي الموضع الآتي أيضاً أدى تناوب الصيغ بين المصدر واسم الزمان والمكان لتعدّد المعاني: ﴿مَا

كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ

بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ

وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُنِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾

[التوبة: 120]. جاز في إعراب (مَوْطِئًا) ﴿١٢٠﴾ وجهان:

فاحتمل أن يكون مصدرًا، والفاعل في "يغيظ" عائد على المصدر؛ أي على "موطئ"، والتقدير: يغيظ وطؤهم إيّاه الكفار.

واحتمل أن يكون مكانًا، والفاعل فيه عائد على ما يفهم من "موطئ"، وأطلق موطئًا إذا كان مكانًا ليعمّ كلّ موطئ يغيظ وطؤه الكفار، سواء كان من أمكنة الكفار، أم من أمكنة المسلمين إذا كان في سلوكه غيظهم. والوطء يدخل فيه بالحوافر والأخفاف والأرجل" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 115/5).

من هذين الموضعين من التنزيل العزيز، نرى أن تناوب المعاني النحويّة، والاشتقاق من قوالب ذات دلالات معنويّة، تأتي بتخلّق ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابيّة، وتجعل الكلمة حمالة لمعان متعدّدة.

المثال العشرون: تعلق الاسم المعطوف بالمعطوف عليه ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا

أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِ بْنِ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِبِينَ

لِلْحَدِيثِ ٥٣ ﴿[الأحزاب:53] جوزوا في إعراب الاسم المعطوف ﴿مُسْتَعْسِبِينَ﴾، عدة وجوه:

أن يكون معطوفاً على ﴿نَظِيرِينَ﴾ فيكون مجروراً، أو يكون معطوفاً نصباً على ﴿غَيْرِ﴾، فيكون

التقدير: لا تدخلوها أبداً ناظرين ولا مستأنسين، وثم من ينصبها على حال محذوفة، والتقدير: "لا

تدخلوها أجمعين ولا مستأنسين (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/237).

بناءً على ما تقدم نستنتج أن السياق التركيبي لطبيعة الجمل في النص القرآني يجعلها حمالةً لعدة معانٍ،

وهذا من دلائل الإعجاز والجمال الذي يتميز به.

المثال الواحد والعشرون: الاشتراك بين المفعول والعطف والحال والمفعول لأجله، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران:154]

جاء الاسمان المنصوبان ﴿أَمْنَةً نُّعَاسًا﴾ مشتركاً نحوياً آتياً من تعلق الكلم ببعضه؛ إذ احتمل كل منهما

أربعة وجوه إعرابية، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

الأول: "أن تكون ﴿أَمْنَةً﴾ منصوبة على أنها مفعول ﴿أَنْزَلَ﴾ وتكون ﴿نُّعَاسًا﴾ بدلاً، وهو بدل

اشتمال، لأن كلاً من الأمانة والنعاس يشتمل على الآخر، أو عطف بيان، وهذا لم يجوزه الجمهور؛ فإنهم

يشترطون جريانه في المعارف، أو مفعولاً من أجله، وهو فاسدٌ بما تقدم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

صفحة 3/93).

الثاني: "أنها حال من ﴿نُعَاسًا﴾ وذلك يأتي لأنها في الأصل صفة نكرة فلما قدّمت نصبت حالاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/93)، وعليه يكون إعراب ﴿نُعَاسًا﴾ مفعولاً به ب ﴿أَنْزَلَ﴾، عطفٌ على قوله: ﴿فَأَتَّبَعَكُمْ﴾، وفاعله ضمير الله تعالى.

الثالث: "أنها مفعول من أجله، وهو رأي الزمخشري" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/428) الذي ردّه أبو حيان؛ "لأنه ضعيف لاختلال شرط اتحاد الفاعل، فإنّ فاعل ﴿أَنْزَلَ﴾ هو الله عزّ وجلّ، أما فاعل النعاس هو المنزل عليهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/93).
الرابع، أنه حال من المخاطبين في "عليكم"، وفيه حينئذ تأويلان: إمّا على حذف مضاف أي: ذوي أمانة، وإمّا أن يكون ﴿أَمَنَةً﴾ جمع "آمن" نحو: بار وبررة، وكافر وكفرة.

إجمالاً لما مضى، تراوحت المعاني النحوية لانتصاب ﴿أَمَنَةً﴾ على أربعة وجوه، هي: المفعول به، والمفعول لأجله، والحال ﴿نُعَاسًا﴾ من المخاطبين: "عليكم"، أمّا ﴿نُعَاسًا﴾ فقد احتمل نصبها على بدل الاشتغال، وعطف البيان، والمفعول لأجله والمفعول به.

وهذه الوجوه المحتملة تأتي تأكيداً لتعلق الكلم ببعضه، وأثر ذلك في تخلّق ظاهرة تعدد المعاني، المبرهنة أنّ هذا الكتاب الشريف آت من عنديّة العزيز المقتدر، فلا لبس فيه أو مجال للتشكيك.

المبحث الثاني: المشترك النحويّ الواقع في باب المرفوع من الأسماء

يعالج هذا المبحث المشترك النحويّ الآتي في باب الأسماء المرفوعة، من حيث موضعها التركيبي في التّنزيل العزيز؛ إذ إنّ السّياق التركيبيّ للكلم يؤدّي إلى مجيء أكثر من وجه نحويّ للمفردة الواحدة. والمرفوعات في العربيّة سبعة: الفاعل، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، والمبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والاسم التّابع لمرفوع، وهو: الصّفة، والتوكيد، والبدل، والاسم المعطوف.

وستأتي الباحثة على تبين هذه الظاهرة في الأسماء المرفوعة، وذلك من خلال شواهد دالة عليها، وإيراد الاحتمالات التي جاء أبو حيان على ذكرها، ثم ترجيحه، إن وجد، وعملت على إيداء رأيها في ذلك.

المثال الأول: الاشتراك بين خبر إنّ والبدل ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ

لَكُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ [النور: 11] جاء التعلق

في هذا الموضع الشريف في كلمة ﴿عُصْبَةٌ﴾؛ إذ ذكروا وجوه عدة لإعرابها، هي:

- ذهب الحوفي وأبو البقاء إلى "اعتبارها خبراً للحرف المشبه بالفعل "إنّ"، وعليه تكون "منكم" في موضع الصفة، و﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ مستأنف" (العكبري، 1987، صفحة 245/2).

- الرفع على البدل، من الضمير في ﴿جَاءُوا﴾ وخبر ﴿إِنَّ﴾ في قوله: و﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾، التقدير: "إنّ

فعل الذين"، ويقول أبو حيان: "إنّ هذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر

﴿إِنَّ﴾" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/401). وتتفق الباحثة هنا مع ترجيح أبي حيان؛

فهو أوضح وأجلى للمعنى.

المثال الثاني: الاشتراك بين الخبر والبدل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] في هذا الموضع

من الذكر الحكيم، جاء الاشتراك في رفع ﴿أَحَدٌ﴾؛ إذ رجّحوا لرفعها احتمالات عدة:

الأول خبر ثانٍ، إذ أنّ ضمير الشأن "هو" المبتدأ، ولفظ الجلالة خبراً أولاً، و ﴿أَحَدٌ﴾ خبر ثانٍ.

والتقدير: هو الله ربّي الواحد الأحد.

الثاني: "أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ بدل من لفظ الجلالة، أو على ﴿هُوَ﴾" (الزمخشري، 1977، صفحة 460/6). ولم يجوز أبو حيان هذا الوجه وقال: "إن ضمير الشأن هو المبتدأ، وما بعده جملة اسمية تتكوّن من مبتدأ وخبر؛ فيكون ﴿أَحَدٌ﴾ خبراً لاسمه سبحانه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/529). والتقدير: القول إنّ الله أحد، لا شريك له. وترى الباحثة أنّ كلّ وجه من الوجوه المحتملة مناسب للسياق، ولا تضارب في المعاني، فعلى كل وجه منها شهادة بوحداية الله عزّ وجل.

المثال الثالث: الاشتراك بين البدل والخبر ﴿كُنْتُ فُصِّلْتُ أَيَّنْتَهُ، قُرْءَانَا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣﴾

[فصلت:3]

ارتفع ﴿كُنْتُ﴾ على أنّه خبرٌ ل ﴿تَنْزِيلٌ﴾ أو خبرٌ ثانٍ ل ﴿حَمَّ كُنْتُ﴾، وهذا في حال كانت اسماً للسورة. وجوز الزجاج "أن يكون بدلاً من تنزيل، أو خبر بعد الخبر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/426؛ الزجاج، 1988، صفحة 4/379). والتقدير: نزل كتاب.

المثال الرابع: الاشتراك بين المبتدأ والاسم المعطوف ﴿وَكَذَبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ

مُسْتَقَرٌّ﴾ ﴿٢﴾ [القمر:3]

جوزوا في إعراب ﴿وَكُلُّ﴾ وجهين:

الأول: أن تأتي مبتدأ، خبرها ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ والواو للحال، والتقدير: "أنّ كل أمر له غاية ينتهي إليها، أو حقيقة، أي ما كان في الدنيا سيظهر، وما كان في الآخرة فسيعرف، والمعنى بأنّ الخير يستقرّ بأهله، والشرّ يستقرّ هو الآخر بأهله، وقال قتادة: "قيل: يستقرّ الحقّ ظاهراً ثابتاً، والباطل زاهقاً ذاهباً. وقيل: كلّ أمر من أمرهم وأمره يستقرّ على خذلان أو نصره في الدنيا وسعادة أو شقاوة في الآخرة" (البغوي،

2004، صفحة 4/258؛ الفراء ، د.ت، صفحة 3/104)، وكلّهما معان تقترب من بعضها البعض وتتوافق مع السّياق العام للموضع الشريف، في حال كان الرّفْع على الابتداء.

أمّا الوجه الآخر لرفع ﴿وَكُلُّ﴾ فقد أتى عليه الزمخشري، "وهو أن يكون اسماً معطوفاً على ﴿السَّاعَةَ﴾، والتقدير: اقتربت الساعة، واقترب كلّ أمر مستقرّ يستقرّ ويتبين حاله" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/172). وهذا الوجه ردّه أبو حيان لطول الفصل بجمل ثلاث، وهو تركيب يبعد أن يكون في كلام العرب مثله، "نحو: أكلت خبزاً وضربت زيدا، وإن يجئ زيد أكرمه، ورحل إلى بني فلان، ولحمًا، فيكون: "ولحمًا" عطفاً على خبزاً، بل لا يوجد مثله في كلام العرب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/172). وترى الباحثة أن كلا الوجهين جائز، فوضوح المعنى لا يضرّ بكثرة الفواصل؛ وفي هذا المثال لا يتناقض المعنى مع السّياق، رغم طول الفاصل.

المثال الخامس: ﴿قَالُوا أَدْخُلْنَا رَبَّنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ

لَوْنُهَا تَسْرُّ النَّظِيرِينَ ﴿٦١﴾ [البقرة: 69]

جاءت كلمة ﴿لَوْنُهَا﴾ في الآية الشريفة حمالةً لمعانٍ عدة، تعرضها الباحثة فيما يأتي:

- أن تكون فاعلاً مرفوعاً بـ ﴿فَاقِعٌ﴾ و "فاقع" صفةً للبقرة، وهذا الوجه المقبول لدى أبي حيان؛ لكون المعنى ظاهراً فيه.
- أن تأتي مبتدأ و ﴿فَاقِعٌ﴾ خبرها، أو يكون "تسرّ الناظرين" هي الخبر، وذلك إذا ما حمل التركيب الشريف على أن تمّ تقديمًا وتأخيراً في جزء منه. وفي حال احتساب ﴿تَسْرُّ النَّظِيرِينَ﴾ خبراً، جاز التأنيث على معنيين:

أولهما: "إضافته إلى مؤنث؛ نحو قولهم: ذهب بعض أصابعه؛ والثاني: أنه يراد به المؤنث؛ وهو الصقرة؛ والمعنى: الصقرة تسرّ الناظرين" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/417)، وهذا الوجه رده أبو حيان؛ لكونه يحتاج إلى تأويل (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/417)، ومن دأب أبي حيان ألا يلجأ إلى التأويل، إذا استوى المعنى دون الحاجة إلى ذلك؛ فالتأويل عنده لا يكون إلا لغاية.

المثال السادس: الاشتراك بين الفاعل والصفة والبدل ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا

يَسْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: 65]

ارتفع لفظ الجلالة بعد إلا في هذا الموضع الشريف، لاحتمالات عدة:

أولها: ذهب أبو حيان "إلى عدّه فاعل ﴿يَعْلَمُ﴾ و﴿مَنْ﴾ مفعوله، و﴿الْغَيْبَ﴾ بدلٌ من ﴿مَنْ﴾ في السَّمَوَاتِ﴾، والتقدير: لا يعلم غيب من في السماوات والأرض إلا الله أي: الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/260)، وقد علّق صاحب الدرّ المصون على هذا الرأي بالغريب (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 8/633).

الثاني: أن يكون مستثنى متصلاً من ﴿مَنْ﴾، ويجوز فيه الرفع على البدل، أو النصب على الاستثناء، والتقدير: "أنّ علمه في السماوات والأرض، وفي هذا الوجه جمع بين المجاز والحقيقة؛ وهذا يعني أنّه تمّ الاستثناء من ﴿مَنْ﴾ والأنسب هو الرفع على البدلية، أو الصفة؛ لأنّ الكلام منفي ﴿مَنْ﴾" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/417)، وهذا ما ذهب إليه الجمهور.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الزمخشري، "بأن يكون الاستثناء منقطعاً، ورفع اسم الجلالة يكون على لغة تميم"¹، حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا الحمار، كأن "أحدًا" لم يذكر، أو "ما أتاني زيد إلا عمرو"، و "ما أعانني إخوانكم إلا إخوانه" (الزمخشري، 1977، صفحة 3/387).

وقد تمّ الذهاب إلى هذا المذهب؛ ليكون المعنى من باب النكات اللغوية، وهو إن كان الله ممّن في السماوات والأرض فهم يعلمون الغيب، ولأنّ ذلك مستحيل، فإنّ وجود الله معهم مستحيل كذلك.

بناءً على ما قيل، فإنّ الرفع على البديل في هذا الموضع من الذكر الحكيم، هو الأنسب، وذلك لأنّ في البديل تكرار للعامل، والمعنى يكون: قل لا يعلم الغيب إلّا الله، وهذا المعنى الأنسب للسياق النظمي والعقدي.

المثال السابع: الاشتراك بين الخبر والبديل ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً

لَأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾ [آل عمران: 13]

جاءت "فئة" في هذا الموضع الشريف مرفوعةً على عدّة أوجه، وذلك نحو:

- أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله، أو أن تكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره: "منهما؛ أي فئة منهما تقاتل في سبيل الله، وهذان الرأيان ذهب إليهما الجمهور، ومن بينهم أبو حيان" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 411/2).

- أن ترتفع على البديل من الضمير في ﴿الْتَقَتَا﴾.

¹ فهم يرفعون ما بعد إلّا على البديل، أو على توهم أن المستثنى منه غير مذكور، وأن العامل مفرغ لما بعد "إلّا".

ومن خلال هذا المثال ترى الباحثة أنّ السياق التركيبي أدّى إلى تعلق الكلم ببعضه في هذا الموضع، وهذا جعل النصّ منفتحاً على معانٍ أوسع وأشمل، وهو أمر لا يمتاز به نصّ أو كتاب آخر سوى كتاب الله جلّ علاه.

المثال الثامن: الاشتراك بين البديل والفعل والخبر والمبتدأ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ

تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾ [المائدة: 71]

في هذا الموضع من التنزيل العزيز أدّى السياق التركيبي إلى تعلق الكلم ببعضه، فجاء ارتفاع ﴿كَثِيرٌ﴾ حملاً أوجه نحوية عدّة، تعرضها الباحثة على النحو الآتي:

الوجه الأول: أن تكون بدلاً من المضمر، وهم بنو إسرائيل، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، "والتقدير: وعموا وصموا، بالضمّ، على تقدير عماهم الله وصمّهم؛ أي: رماهم بالعمى والصمّ، كما يقال: نزكته؛ إذا ضربته بالنيزك، وركبته؛ إذا ضربته بركبتك" (الزمخشري، 1977، صفحة 275/2).

الوجه الثاني: أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، وقد ردّ أبو حيّان هذا الوجه بقوله: "ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً" (أبو حيّان الأندلسي، 1993م، صفحة 542/3).

الوجه الثالث: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم؛ أي: العمى والصمّ كثير منهم.

الوجه الرابع: أن يكون مبتدأً، والجملة قبله في موضع الخبر. وضعّف بأنّ الفعل قد وقع موقعه، فلا ينوى به التأخير.

هذه الوجوه الأربعة جاءت في بحر أبي حيّان، وقد ردّها ما عدا الأول، وهو الارتفاع على البديل.

بناءً على ما تقدّم ترى الباحثة أن أولى الوجوه أخذًا ودلالة هو ما اختاره أبو حيان؛ لأنّ المعنى ظاهر، ولا حاجة للتأويل. وقد جاء في التنزيل العزيز موضعان آخران يشبه استشكالهما ما جاء في هذه الآية، وفي كليهما تمّ ترجيح وجه البديل¹.

المثال التاسع: الاشتراك بين الفاعل والاسم المعطوف أو معنى "نعم" ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصّٰبِغُونَ وَالنّٰصِرِيّٰ مَن ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦١﴾

[المائدة:69]

جاء ارتفاع ﴿وَالصّٰبِغُونَ﴾ في هذا الموضع الشّريف، مشتركًا نحوياً، لعوامل عدّة، هي:

الوجه الأول: "أنّه مرفوع بالابتداء، وهو مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة، وتكون النية التّأخير، ونظيره: إنّ زيداً وعمرو قائم" (أبو حيان الأندلسي، 1993، صفحة 3/541)؛ والتّقدير: وإنّ زيداً وعمراً قائم كلاهما، وتمّ حذف خبر عمرو لدلالة خبر ﴿إِنَّ﴾ عليه.

الوجه الثاني: أن يأتي معطوفاً على موضع اسم ﴿إِنَّ﴾؛ لأنّه قبل دخول إنّ كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائيّ والفرّاء، حيث إنّ الأول اشترط رفع المعطوف على المحلّ، سواء ظهر فيه الإعراب أم لا، أما الثاني؛ أي الفرّاء، فقد اشترط جواز ذلك بخفاء العلامة الإعرابية؛ وبغض النّظر عن كيفية جوازهم لذلك، فإنّ الرّفْع هنا جاء على صورة الأصل للاسم، قبل أن تدخل ﴿إِنَّ﴾، التي لم تعمل في

﴿الَّذِينَ﴾

الوجه الثالث: أنّه مرفوع معطوف على الضّمير المرفوع في هادوا؛ وروي هذا عن الكسائيّ. وردّ هذا الوجه بأنّ العطف عليه يقتضي أنّ الصّابّين تهوّدوا، وليس الأمر كذلك.

¹ ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشّفْعَةَ إِلَّا مَنْ ءَاتَىٰ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:87]، جملة "لا يملكون" وكذلك ﴿وَأَسْرَأَ النَّجْوَىٰ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء:3].

الوجه الرابع: أن تكون ﴿إِنَّ﴾ حرف جواب بمعنى "نعم"، وما بعده مرفوع بالابتداء؛ فيكون ﴿وَالصَّادِغُونَ﴾ معطوفاً على ما قبله من المرفوع، وهذا رأي وصفه أبو حيان بالضعف؛ "لأنَّ ثبوت أنَّ بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له، ولا تجيء ابتدائيةً أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/541).

المثال العاشر: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ

[البقرة: 280]

موضع الاشتراك هنا يتمثل من خلال قوله تعالى ﴿ذُو عُسْرَةٍ يَقُومُ﴾؛ إذ احتمل إتيانه مرفوعاً وجهين:

الأول: فاعلٌ مرفوع على اعتبار أن ﴿كَانَ﴾ تامّة تكتفي بفاعلها كسائر الأفعال.

الثاني: اسم ﴿كَانَ﴾ في حال كانت ناقصة، والخبر يكون محذوفاً، على تقدير: "وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك، وهذا مذهب بعض الكوفيين في الآية، وقدر الخبر: وإن كان من غرمانكم ذو عسرة. وقدره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريباً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 716/2). لكنّ التقدير غير مرغوب إذا تمّ المعنى دونه، وعليه ترى الباحثة أنّ اعتبارها تامّة تكتفي بفاعلها هو الأحسن والأقرب للمعنى. ونظير هذه الآية في القرآن الكريم موجود، منها: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾، حيث جاز ارتفاع ﴿رَجُلٌ﴾ من

وجهين الأول الفاعل على أن تكون ﴿كَانَ﴾ تامّة، والثاني اسم كان.

المثال الحادي عشر: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (٣٢) جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ

مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ [فاطر: 32-33]

جوزوا في ارتفاع ﴿جَنَّتٌ﴾ وجوها عدة:

أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي جنات، وهذا مذهب الجمهور (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/299؛ الألوسي، 2005، صفحة 22/199). كما ذهب الزمخشري، وكذلك الألوسي (الألوسي، 2005، صفحة 3/613) إلى وجوه أخرى، هي: أن يكون مبتدأ، والجملة بعدها الخبر، أو أن يكون بدلاً من ﴿الْفَضْلُ﴾، وفي هذا الرأي أيده ابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 1/3647). وفسر الزمخشري جواز هذا الوجه بـ "لما كان السبب في نيل الثواب نزل منزلة المسبب، كأنه هو الثواب، فأبدل عنه ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ﴾ (الزمخشري، 1977، صفحة 3/613).

وجوز أبو البقاء "أن يكون ﴿جَنَّتٌ﴾ بـ الرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/233).

المثال الثاني عشر: الاشتراك بين الفاعل والمبتدأ والخبر ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ

مَقْبُوضَةً ﴿٢٨٣﴾﴾ [البقرة: 283]

جاء ارتفاع ﴿فَرِهَنَّ﴾ في هذا الموضع الشريف على ثلاثة أوجه (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 2/678):

الأول: أنه فاعل مرفوع لفعل محذوف، تقديره: "يكفي" والمعنى: فيكفي رهن مقبوضة.

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: فرهن مقبوضة تكفي.

الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: "فالوثيقة رهان مقبوضة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/372).

وهذه الوجوه الثلاثة ذكرها صاحب الدر المصون، في حين لم يذكر أبو حيان إلا الثالث منها، وهي اعتبارها خبراً لمبتدأ محذوف، وهذا الوجه تراه الباحثة الأكثر اتساقاً مع السياق، فكأنّ الرّهان المقبوضة هي تعريف للوثيقة، وهو ما يحتاج إليه حسب الموضع الشريف.

المثال الثالث عشر: الاشتراك بين خبر إنّ، والمبتدأ، والخبر، والبدل ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ

يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾ [البقرة: 283]

أدى السياق التركيبي للكلم في هذه الآية الشريفة إلى احتمال عدّة أوجه لارتفاع ﴿آثَمُ قَلْبُهُ﴾ وستعرض الباحثة ذلك فيما يأتي (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/373؛ السمين الحلبي، دبت، صفحة 684/2):

- أن يأتي ﴿آثَمُ﴾ خبر "إنّ" و ﴿قَلْبُهُ﴾ مرفوعٌ به على الفاعلية.
- أن يكون ﴿آثَمُ﴾ خبراً مقدّماً، و ﴿قَلْبُهُ﴾ مبتدأ، والجملة في موضع خبر إنّ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري (الزمخشري، 1977، صفحة 1/511)، لكنّ هذا الوجه لا يجيزه الكوفيون.
- أن يكون ﴿آثَمُ﴾ مبتدأ، و ﴿قَلْبُهُ﴾ فاعلاً يسدّ مسدّ الخبر، والجملة خبر إنّ، على مذهب ابن عطية، وقد ردّ سيبويه وجمهور البصريين هذا القول؛ "لأنّ اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام، نحو: أفانم الزيدان؟ وأفانم الزيدون؟ وما قائم الزيدان؟ لكنّه يجوز على مذهب أبي

الحسن؛ إذ يجيز: قائم الزيدان؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/411).

- أن يكون ﴿قَلْبُهُ﴾ بدلاً على بدل بعض من كل، يعني: أن يكون بدلاً من الضمير المرفوع المستكن في ﴿ءَاتَمُّ﴾ (ابن عطية، 2007، صفحة 1/388)، وهو قول ابن عطية أيضاً، لكن أبا حيان رده ورجح الإعراب الأول، وهو ارتفاع ﴿قَلْبُهُ﴾ خبر إنّه وآتمّ فاعل (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/411)، وهذا الترجيح متوقع عند أبي حيان، الذي لا يلجأ إلى التأويل إذا كان المعنى ظاهراً دون اللجوء إليه، وهذا الرأي تعضده الباحثة.

المثال الرابع عشر: تعلق المبتدأ بالخبر ﴿لَنَكِنِ الرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ

[النساء:162]

تعلق المبتدأ بالخبر في ﴿الرَّسِخُونَ﴾ فقد جوز أبو حيان أن يكون خبرها جملة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لا غير؛ لأن المدح لا يأتي إلا بعد اكتمال الجملة، لكن هناك من جوز أن يكون خبره ﴿أُولَئِكَ سُنُّوتِهِمْ﴾ وهو وجّه ضعيف (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/411)؛ لأن به قطع، "ولا يكون ذلك، أي القطع، إلا بعد تمام الكلام" (السمين الحلبي، دبت، صفحة 4/153).

المثال الخامس عشر: الاشتراك بين المبتدأ والخبر، والاسم المعطوف والمعطوف عليه ﴿وَالْمُقِيمِينَ

الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سُنُّوتِهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:162]،

جاء رفع ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ مشتركاً نحوياً لعوامل عدّة، وهي كما يأتي:

- أن يرتفع على إضمار "وهم"، وذلك على سبيل القطع إلى الرفع، "ولا يجوز أن يُعطف على المرفوع قبله؛ لأن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/411)، وهذا هو الوجه المرجوح لدى أبي حيان؛ فالقطع جاء لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثر الوصف بأن تم جعله في جمل، وتتفق الباحثة مع هذا الوجه.
 - أنه معطوف على ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ وفي هذا ضعف؛ "لأنه تمّ قطع التابع عن متبوعه، فلا يجوز أن يعود ما بعده إلى إعراب المتبوع، فلا يقال: "مررت بزيد العاقل الفاضل "بنصب" العاقل "وجرّ" الفاضل، فكذا هذا" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/411).
 - إنّه معطوف على الضمير المستكن في ﴿الرَّاسِخُونَ﴾، وهذا يجوز في حال الفصل.
 - عطفه على الضمير المستتر في قوله ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.
 - العطف على الضمير في ﴿يَوْمِنُونَ﴾.
 - أنه معطوف على ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.
 - أن يكون مبتدأ وما بعده خبر (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/412).
- وتجمل الباحثة أنّ هذه الأوجه السبعة للفظة واحدة في الكتاب المبين جاءت لتبيّن أن السياق التركيبي للكلم يؤدي إلى انفتاح الدلالة وتخلّق ظاهرة الاشتراك النحوي وتعدّد المعاني، وهذا وجه البلاغة والإعجاز في قوله سبحانه، وهو دليل على أنّ هذا الكتاب من عند الله سبحانه، وليس كلام بشر؛ لأنّه لو كان كذلك لما احتتمل كلّ هذه المقاصد والاتساع في المعاني.

المبحث الثالث: تعلق الحال بصاحبها

من بواعث تعدد المعاني النحوية، وتكاثر الوجوه الإعرابية في القرآن الكريم، وانعكاس ذلك على المعنى السياقي، تعلق الحال بصاحبها؛ فصاحب الحال هو الاسم الذي تأتي الحال لتبين هيئته، وتصف حالته، وقد يكون هذا الاسم ذا محلّ إعرابي رفعا، أو نصبا، أو جرا، وقد يكون اسما ظاهرا أو مضمرا.

ويشترط فيه أن يأتي معرفة؛ لأن الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه، "فحقها أن تدل على معروف غير منكور؛ كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، كما أنه لو وقع نكرة والحال نكرة لالتبست بالصفة" (توفيق، 2022، صفحة 321)، رغم ذلك توجد حالات يأتي فيها صاحب كذلك، وقد بينها ابن مالك في ألفيته¹. أما العامل في الحال فيكون الحال نفسه عاملا في صاحبها، والسبب لذلك فيما يبدو يعود لكثرة مجيء العامل على هذا النحو؛ فالحال وصاحبها كالصفة والموصوف، والعامل فيهما واحد، وهما كذلك يشبهان المميز والمميز عنه، والخبر والمخبر عنه، ولما جاز فيهما اختلاف العامل، جاز في الحال وصاحبها، والأصل في صاحب الحال أن يتقدم على الحال؛ لكونه العامل فيها، لكن قد يتأخر وتتقدم الحال عليه، وقد منع بعضهم جواز ذلك إذا كان صاحب الحال مجرورا، إلا أن ابن مالك ذكر أن شواهد العربية تجيزه (توفيق، 2022، صفحة 321)، واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ:28]، وفي القرآن الكريم؛ لكون النص القرآني مترابط التراكيب، أدى ذلك إلى تعلق الكلم ببعضه، ومن ضمن ذلك الحال، التي ورد في بعض من آيات الذكر تعلقها بأكثر من عامل، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع وتعدد في المعاني، وفيما يأتي ستورد الباحثة الأمثلة التي تتجلى من خلالها هذه الظاهرة.

¹ أولها تقدم الحال، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها. انظر: (ابن عقيل، 1980م، صفحة 256).

المثال الأول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (١٥)

[الأنفال:15]

انتصب (زَحَفًا) على الحال لاحتِمالاتٍ عدة وهي:

- من المفعول، أي: إذا لقيتموهم وهم جمع كثير وأنتم قليلو العدد، فلا تقروا؛ فالنهي عن الفرار بسبب عدم التساوي في العدد.
- أو من الفاعل، أي: وأنتم في حال زحف، وكان ذلك إشعاراً بما سيكون في يوم حنين حين انهزموا وهم اثنا عشر ألفاً بعد نهيمهم عن الفرار.
- أو هي حال من الفاعل والمفعول معاً، أي: متزاحفين، "ولم يذكر ابن عطية إلا ما يدلّ على أنه حال منهما، قال: زحفاً يراد به: متقابلي الصفوف والأشخاص، أي: يزحف بعضهم إلى بعض عند القتال" (ابن عطية، 2007، صفحة 2/509) وقيل: "انتصب زحفاً على المصدر بحال محذوفة، أي: زاحفين زحفاً، وهذا الاحتمال ردّه أبو حيان في بحره المحيط" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/469).

وتذهب الباحثة إلى أنّ انفتاح الدلالة ههنا، وتعدّد المعاني النحوية، وتعلّق الحال بغير مرجع، إنّما هو لحكمة أرادها الله تعالى، وهذا من جماليّات القرآن الكريم، فقد وجب الثبات وعدم تولية الأدبار في القتال، حتى وإن كنتم تترحفون زحفاً، أو كان الكافرون يزحفون زحفاً، ففي كل الحالات وجب الثبات، وكانّ هذه الجملة دلّت على جملتين معاً، ومقولتين معاً.

المثال الثاني: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زِينٌ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٢) [يونس:12]

في هذا الموضع من التنزيل العزيز يأتي الحال من شبه الجملة ﴿لِجَنبِهِ﴾ والتقدير: ملقياً لجنبه، لا بمعنى على؛ خلافاً لزاعمه. وصاحب الحال هو الضمير في ﴿دَعَانَا﴾، وهو ما ذهب إليه الجمهور، أو الفعل المتصرف ﴿مَسَّ﴾ وهو قول الزجاج وابن عطية (ابن عطية، 2007، صفحة 3/109)، وتبعاً لذلك اختلفوا في تعيين صاحب الحال، وكان لذلك رأيان:

الأول: هو الضمير المستتر، يعنى فاعل الفعل ﴿دَعَانَا﴾، وعليه يكون التأويل: لا يزال داعياً لا يفتر أو يتوقف عن الدعاء إلى أن يزول عنه الضرر، سواء كان مضطجعا أو قاعداً أو قائماً (الرازي، 2005، صفحة 17/221).

والثاني: أن يكون ﴿الْإِنْسَانَ﴾، وعليه يكون التأويل: "وإذا مسَّ الإنسان الضرَّ على إحدى هذه الأحوال دعانا، لكنَّ هذا الوجه ردّه أبو البقاء؛ لكون الحال واقعا بعد جواب الشرط ﴿الْإِنْسَانَ﴾، ولذا كان هو الأولى بالعمل، كما أن المعنى هو كثرة دعائه في كلِّ أحواله، لا على الضرِّ يصيبه في كلِّ أحواله، وتوجد لذلك آيات كثيرة في القرآن الكريم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/469)، ويظهر هنا كذلك انفتاح الدلالة وتعدد المعاني النحوية في القرآن، وهذا من الجماليات النظمية، والنكات البلاغية، فوجب الدعاء على الإنسان، وهو صحيح، وهو مريض.

المثال الثالث: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي

الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ [المائدة: 1]

في هذا الموضع من التنزيل العزيز، أجمع الجمهور ومن ضمنهم أبو حيان أن ﴿غَيْرَ﴾ منصوبة على الحال، لكن الخلاف كان في صاحب الحال؛ فهناك أوجه عدة:

الأول: ذهب الجمهور إلى اعتباره "حالاً من الضمير المجرور في ﴿لَكُمْ﴾" (النحاس، 2000، صفحة 2/15)، وإليه ذهب الزمخشري وابن عطية وغيرهما، وقد ضعف هذا الوجه بأنه يلزم منه تقييد إحلال بهيمة الأنعام لهم بحال كونهم غير محلّي الصيد وهم حرم؛ إذ يصير معناها: "أحلّت لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تحلّون الصيد وأنتم حرم" (القرطبي، 1996، صفحة 6/26)، وقد ردّ أبو حيان هذا الوجه؛ "لأنه لو أريد به لجاء من عند الله على أحسن الوجوه، وأصحها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/430).

الوجه الثاني: أنه حال من الفاعل المحذوف من أحلّ الذي قام مقامه المفعول به، وهو الله تعالى، وهذا الوجه ضعيف أيضاً بما تقدّم من أنّ المتلوّ عليهم لا يقيّد بهذه الحال دون غيرها، بل هو متلوّ عليهم في هذه الحال، وفي غيرها.

الوجه الثالث: ما أتى به القرطبي عن البصريين أنّ: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ﴾ هو استثناء من بهيمة الأنعام، وقوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ استثناء آخر منه، وهذا الوجه وصفه أبو حيان بالساقط؛ لأنّ الفاعل المحذوف في مثل هذا التركيب لا يجوز وقوع الحال منه.

الوجه الرابع: ما ذهب إليه الأخفش، وهو أنّ مرجع الحال يعود إلى الضمير في ﴿أَوْفُوا﴾ وفي هذه الحال يوجد فصل بين صاحب الحال والحال بجملة غير اعتراضية، وهي قوله: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةً الْأَنْعَامِ﴾، "التي جاءت منشئةً أحكاماً ومبيّنةً لها، وجملة الاعتراض إنما تقيّد تأكيداً وتسديداً، وحسب هذا يكون المعنى أنّهم مأمورون بالإيفاء بالعقود على كلّ حالٍ من إجماعٍ وغيره" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/160). وهذا الأمر جعل الجمهور يردّ هذا الوجه.

الوجه الخامس: أنه منصوبٌ على الحال من الضمير المجرور في ﴿عَلَيْكُمْ﴾ أي: إلا ما يتلى عليكم حال انتفاء كونكم محلّين الصيد.

الوجه السادس: أنه منصوبٌ على الاستثناء المكرر، يعني أنه هو وقوله: ﴿إِلَّا مَا يَنْتَلَى﴾ مستثنيان من

شيء واحد: والتقدير: إلا ما ينتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون، بخلاف قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا

أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: 58]، وهذا وجه غير جائز.

وتذهب الباحثة إلى تأييد الوجه الثالث؛ حيث يكون المعنى أن بهيمة الأنعام كلها حلال عليكم، ما عدا الوحشي منها؛ لأنه صيد لا يحل لكم في حال الإحرام.

من خلال هذا الموضع نرى أن النص القرآني يفتح على وجوه تفضي إلى معانٍ متعددة، وهو أمر لا يمتاز به أي نص آخر، وهو جمالية من جماليات النظم القرآني.

المثال الرابع: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 126]

الحال في هذا الموضع ﴿مُسْتَقِيمًا﴾، وعاملها معنى الفعل في اسم الإشارة، أمّا صاحبها ففيه اختلاف،

فعند السمين (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 5/147) هو حال من ﴿صِرَاطُ﴾، أما ابن عاشور فيقول:

"إنه حال من اسم الإشارة" (ابن عاشور، د.ت، الصفحات 8-1/173)، والتأويل: هذا صراط ربك أشير إليه في حال كونه مستقيماً.

ولم يُبدِ أبو حيان أي موقف تجاه تعلق الحال بصاحبها في هذا الموضع، لكن الباحثة ترى أن صاحب

الحال هو "صراط"؛ لأنه أقرب مذكور، ولا إشكالية في المعنى لو كانت ﴿وَهَذَا﴾ صاحب الحال.

المثال الخامس: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

﴾ [آل عمران: 35]

تَبَوَّأتْ كَلِمَةً ﴿مُحَرَّرًا﴾ مَكَانَةَ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَلِلْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ثَمَّ وَجْهَانِ:

الأول: حال من الموصول ﴿وَهُوَ مَا فِي بَطْنِي﴾ مُحَرَّرًا، وَيَكُونُ الْعَامِلُ الْفِعْلُ ﴿نَذَرْتُ﴾، وَالْمَعْنَى إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي، فِي حَالِ كَوْنِهِ مُحَرَّرًا.

الثاني: حال من الضمير الذي في استقرَّ العامل في شبه الجملة، فالعامل في هذا الاستقرار الذي اشتمل عليه شبه الجملة من الجار والمجرور، والتقدير: "إني نذرت لك ما في بطني ويكون في حالة تحرير؛ بحيث يتفرغ لخدمة الكنيسة، فلا يتزوج أو يرتبط بشيء آخر سواها" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/455)، وهذا الرأي الراجح لدى أبي حيان والجمهور، وتراه الباحثة الأكثر قبولاً؛ لأنَّ السيد المسيح لم يتزوج أو كان عبداً لأي نوع من المعاملات، سوى ارتباطه بخدمة الكنيسة ورعايتها.

ومن خلال هذا المثال يتجلى لنا مدى جمالية النص القرآني، وإنه ذو انفتاح على معانٍ تكسبه جمالاً، وتزيده اتساعاً وغنىً في المعاني، وهي ميزة لا يناسبها أي نصّ سواه، وهذا يظهر لنا مدى كون هذا النصّ معجزاً لمن أراد التحدي بالإتياء بمثله، وهذه حكمة الخالق، سبحانه.

المثال السادس: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ [آل عمران: 18]

أنت ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ، وَعَامِلُهَا هُوَ الْفِعْلُ ﴿شَهِدَ﴾ وَلَا يُوْجَدُ خِلافَ حَوْلِ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْخِلافَ كَانَ فِي تَعْيِينِ صَاحِبِ الْحَالِ، وَتَعَلُّقِهِ بِمَا تَقْدِمُهُ، فَقِيلَ: صَاحِبُ الْحَالِ هُوَ اسْمُ ﴿اللَّهِ﴾ سُبْحَانَهُ، وَهِيَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَالٌ لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ بِالْقِسْطِ وَصِفَ ثَابِتَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ انْتِصَابَهُ " عَلَى أَنَّهُ مِنْ اسْمِهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: 91]، وَقَدْ رَدَّ

صاحب البحر المحيط هذا الوجه؛ "لأنه ليس من الحال المؤكدة، ولا يتساوى مع ﴿وَيَوْمَ يُعْثُ حَيًّا﴾ [مریم:15]، ولا هو من باب: أنا عبد الله شجاعاً. فليس ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ بمعنى شهد، وليس مؤكداً لمضمون الجملة السابقة في نحو: أنا عبد الله شجاعاً، وهو زيدٌ شجاعاً، وهو تخريجٌ به قلقٌ في التركيب، إذ يصير كقولك: أكل زيدٌ طعاماً، وعائشة وفاطمة جائعاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/421). وقيل: صاحب الحال هو ضمير الغائب المنفصل ﴿هُوَ﴾ وهذا رأي الزمخشري وابن عطية (الزمخشري، 1977، صفحة 1/344)، وعليه يكون التأويل: شهد الله أنه لا إله إلا هو قائماً بالقسط، وقد أجاز أبو حيان هذا الوجه لأنه يصح انتصاب عاملٍ في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ "لأنها حالٌ مؤكدةٌ لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادةٌ في فائدتها عاملٌ فيها، كقوله: أنا عبد الله شجاعاً، ويعني أن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصب شيئاً من الجملة السابقة قبلها، وإنما ينتصب بعاملٍ مضمراً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/421)، وقد ذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو "الخبر بما ضمّن من معنى المسمّى، أمّا ابن خروف فذهب إلى أنه المبتدأ بما ضمّن من معنى التنبيه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/421).

وقيل: "هو حال من الجميع، أي: من الله والملائكة وأولي العلم؛ على اعتبار كل واحدٍ واحداً، وهذا لا يجوز ولا تقوله العرب" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/421). بناءً على ما سبق لم يقبل أبو حيان إلا بالوجه القائل إن صاحب الحال هو الضمير المنفصل الغائب "هو"؛ لأن قائماً بالقسط هي حال مؤكدة، ولا تحتاج إلى عامل في الجملة التي هي زيادةٌ في فائدتها (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/421).

المثال السابع: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَا

ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ

[آل عمران: 169-170]

جاز أن يكون صاحب الحال في ﴿فَرِحِينَ﴾ ثلاثة احتمالات، وهي كالآتي:

الأول: أن يكون حالاً من الضمير في ﴿يُرْزَقُونَ﴾، والتقدير: أنهم يكونون في حالة فرح لوجودهم

يرزقون الفضل من عند الله.

الثاني: من الضمير في الظرف ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

الثالث: من الضمير في ﴿أَحْيَاءُ﴾، والتقدير: فرحهم في حال كونهم أحياء.

وقد اكتفى أبو حيان بذكر هذه الوجوه فقط (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/159)، دون ترجيح

أي منها على الآخر، وتتفق الباحثة معه في ذلك، وترى أن ذلك التعدد الدلالي الواقع في تعلق الحال

مقصود لذاته، فهم في حال فرح دائم لبواعث شتى، فهم فرحون لأنهم كونهم في عنديّة الله ﴿عِنْدَ

رَبِّهِمْ﴾، وهم فرحون كونهم أحياء عند الله، وهم فرحون في حال كونهم يرزقون من الله، ولعل ذلك

التعدد مقصود لذاته، وكأن هذه الجملة احتوت على ثلاث جمل، فصارت معجزةً بليغةً.

المثال الثامن: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة: 119]

في هذا المثال يأتي شبه الجملة ﴿بِالْحَقِّ﴾ في محل نصب على الحال، وصاحب الحال فيه له

احتمالان، الأول أن يكون من المفعول، فيكون المعنى: "أرسلناك ومعك الحق لا يزايلك. والثاني أن

نكون أرسلناك والحق معنا، أي شبه الجملة حال من الفاعل" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/540)، وقد رجّح أبو حيان أن يكون صاحب الحال من الفاعل، أي أرسلناك ومعنا الحق، ولا شيء يسند ترجيحه، بل الأمران مرادان، فشبه الجملة حال من المفعول، وهو النبيّ الكريم، صلى الله عليه وسلم، وحال من الفاعل، فالإرسال كلّ حقّ وبعثّ ومعه الحقّ، واللافت أن تعلق الحال وتعدّد المراجع قد يكون في كلام الناس ملبسًا مشكّلًا، ولكنه في كلام ربّ الناس معجب معجز دالّ على البلاغة والإبلاغ الدلاليّ.

المثال التاسع: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ لَا يَفْنِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا

سَوْءَ تَرِيَهُمَا ۗ﴾ [الأعراف: 27]

جاءت الجملة ﴿يَنْزِعُ﴾ حالًا منصوبةً وذلك إمّا من الضمير في ﴿أَخْرَجَ﴾ أو من ﴿أَبَوَيْكُمْ﴾؛ لكون الجملة فيها ضمير الشيطان وضمير الأبوين، فلو كان بدل ﴿يَنْزِعُ﴾ نازعًا تعيّن الأول؛ أي من ضمير الغائب في ﴿أَخْرَجَ﴾، وقد أيد أبو حيان هذا الوجه؛ "لأنه إذ ذاك لو جوزّ الثاني لكان وصفًا جرى على غير من هو له فكان يجب إبراز الضمير وذلك على مذهب البصريين، وينزع حكاية أمرٍ قد وقع؛ لأنّ نزع اللباس عنهما كان قبل الإخراج من الجنة، ونسب النزع إلى الشيطان؛ لأنه المتسبب فيه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/284).

المثال العاشر: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَنَكِهَةٍ آمِنِينَ ۗ لَا يَذُقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ

الْأُولَىٰ ۗ وَوَقَّهْمَ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۗ﴾ [الدخان: 55-56]

موضع الاشتراك هنا في صاحب الحال ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾ فهو إما ضمير الرفع في ﴿يَدْعُونَ﴾ أو من الضمير المستكن في ﴿ءَامِنِينَ﴾، ويكون التقدير في الموضع الأول أنهم يدعون في حال كونهم يشعرون بالأمان، فالوصف لحالهم وقت الدعاء؛ أما الموضع الثاني فيكون بوصف حالهم بالأمان وهم لا يذوقون الموت بعد المرة الأولى التي ذاقوها وهم في الدنيا، مما يعني أنهم متواجدون في زمن سرمدى لا يزول، وتذكير لهم بمفارقة الدنيا الفانية إلى الدار الباقية (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/41)، وفي هذه الحالة يكون الاستثناء منقطعاً.

ولم يكن لأبي حيان أي ترجيح في هذه المسألة، لكن الباحثة ترى أن ضمير الرفع في "يدعون" هو صاحب الحال؛ فهو يعطي معنى أقوى لحالهم وهم يدعون بأمان؛ لأنهم ضمنوا الخلود في الجنة وأمنوا الموت.

المثال الحادي عشر: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۗ وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا يُنذِرَ

الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرُ لِّلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾ [الأحقاف: 12]

في هذا الموضع من التنزيل العزيز جاءت كلمة ﴿لِسَانًا﴾ منصوبة على الحالية، من الضمير في ﴿مُصَدِّقٌ﴾، والعامل فيه مصدق، أو من ﴿كَتَبَ﴾، إذ قد وصف العامل فيه اسم الإشارة. أو لساناً: حال موطئة، والحال في الحقيقة هو ﴿عَرَبِيًّا﴾ أو على حذف (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/59)، وتأتي فائدة هذه الحال مع أن الكتاب جاء بعربية معلومة لدى العموم، للإشعار بالذلالة على أن كونه مصدقاً، كما دلّ على أنه حقّ دلّ على أنه وحيّ وتوقيف من الله عزّ وجلّ.

وهناك رأي آخر لأبي البقاء، هو أن يكون مفعولاً به لمصدق وعلى هذا تكون الإشارة إلى غير القرآن، أو منصوباً بنزع الخافض؛ أي: بلسان عربي (العكبري، 1987، صفحة 400/2)، وأجاز أبو حيان جميع هذه الأوجه، وبالجملة فالحال (لِسَانًا) تتردد بين مرجعين: من ﴿مُصَدِّقٌ﴾ و﴿كُتِبَ﴾ وكلاهما متقبل، وكلاهما يحمل معنى يتجاوز مع الآخر.

المثال الثاني عشر: ﴿وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود:71]

﴿وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ﴾ هي جملة من ابتداءٍ وخبرٍ، جاءت في موضع الحال، وصاحب الحال ضمير الفاعل في "أرسلنا"، يعني المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء، والتقدير: "أرسلنا إلى قوم لوط في حال قيام امرأته، يعني امرأة إبراهيم. أو من ضمير ﴿قَالُوا﴾، وهو قول الحوفي، والتقدير: قولهم لإبراهيم أيا يخاف حال قيام امرأته" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/243). ولم يعلق أبو حيان على أي وجه من هذين الوجهين، مما يعني أنه أجازهما، وهذه حال جملة اسمية احتملت مرجعين: أولهما: أرسلنا في حال قيام امرأته، والثاني: لا تخف في حال قيام امرأتك والباحثة ترى أن كلا الوجهين مناسبٌ للسياق، فالملائكة جاءت من غير موعد إلى إبراهيم عليه السلام، تحمل له بشرى حمل زوجته بإسحاق الذي سيلد يعقوب؛ وقد يحتمل أن يكون حضورهم في حال عدم جاهزية إبراهيم وزوجته لاستقبالهم، فوجودها في حال قيام وارد في مثل هذا الظرف. أما الوجه الآخر الذي يحتمل خيفته حال قيام زوجته، فمتوقع لكون الإنسان بفطرته عند سماعه لبشرى تزف إليه أن يقوم، وفي رأي الباحثة أن مجيء ﴿فَضَحَكَتْ﴾ بعدها يدل على ذلك؛ وجائز أن يكون الزوج قد خاف ظناً منه أن زوجته صدمت من البشرى.

المثال الثالث عشر: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشَىٰ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۗ وَلَا تَعْدُ

عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴿٢٨﴾

[الكهف:28]

في هذا الموضع تقع جملة ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع الحال، وفي تقدير صاحب الحال،

جوزَ الزمخشري أن يكون ﴿عَيْنَاكَ﴾، أي الفاعل المضاف، وفي هذا الاحتمال يكون التقدير فيه:

"خطابٌ للنبي ألاً يتجاوزهم إلى غيرهم في حال أراد زينة الحياة الدنيا؛ أي إسناد العمل للرسول عليه

السلام، وفي الترجيح الثاني صاحب الحال هو الضمير المجرور "الكاف"، فيكون إسناد العمل إلى

العينين" (الزمخشري، 1977، صفحة 717/2).

وقد أيد أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 114/6)، وصاحب الدر المصون والألوسي

هذين المعنيين مجتمعين، وترى الباحثة أن كلا الاحتمالين جائز؛ لأن الأمر لن يؤدي إلى اختلال في

المعنى، ففي كليهما يظهر النهي عن عدم تركه، فهما يتجاوران ولا يتنافران.

المثال الرابع عشر: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

[البقرة:135]

كلمة ﴿حَنِيفًا﴾ هنا تأتي في محل نصب على الحالية، وهي حال لازمة؛ لأن دين إبراهيم لا ينفك عن

الحنيفية، وهو باق عليها، وقد اختلف في صاحبها، فذهب أغلب الجمهور (الزجاج، 1988، صفحة

1/214؛ النحاس، 1988، صفحة 1/218؛ الثعلبي، 2002م، صفحة 1/1214؛ العكبري، 1987،

الصفحات 95/1-96) إلى تجويزها حالاً من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ والتقدير: نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفيته،

وقال ابن عطية: "نصب بإضمار فعل؛ لأنّ الحال تعلق من المضاف إليه، ولا يجوز أن تعمل الحال في المضاف إليه، والتقدير: نتبع حنيفاً" (ابن عطية، 2007، صفحة 1/214).

وقد ردّ أبو حيان الوجه الأول، وهو أن تكون حالاً من المضاف إليه؛ لكون المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة. وأمّا إضمار الفعل، وهو رأي ابن عطية، فهو قريب. "ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من المضاف؛ أي ﴿مِلَّةٌ﴾، وذكر حنيفاً ولم يؤنث لتأنيث ملّة؛ لأنّه حمل على المعنى؛ فالمِلّة هي الدين، فكأنّه قيل: نتبع دين إبراهيم حنيفاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/577).

المثال الخامس عشر ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نَّفَقًا لَّا سُقْنَهُ لِبَادٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف: 57]

احتملت ﴿بُشْرًا﴾ التي جاءت وظيفتها النحوية حالاً لأوجهٍ عدّة لصاحب الحال، وهذ كالاتي:

• حال من المفعول: أي أن الرياح حين إرسالها تكون مبشرة: حال من الفاعل وهو الله سبحانه، وهذان الاحتمالان جائزان في القراءة بالباء جمعاً، أو مصدرًا بألف التأنيث "بشري" (الفراء ، د.ت، صفحة 1/381).

• حال من المفعول أو الفاعل أيضاً، أو مصدرًا ل ﴿يُرْسِلُ﴾؛ لأن الإرسال بمعنى إطلاقها، وهذا يكون لمن قرأ بالنون جمعاً أو اسم جمع "تشرًا".

وقد رجّح أبو حيان أن تكون الحال من المفعول، "أي الرياح التي يرسلها الله مبشّرات لمجيء المطر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/320).

من الجدير بالذكر أن اختلاف القراءات¹ في هذا الموضع، أدّى إلى خلق وجه إعرابي آخر، هو انتصاب ﴿بِشْرًا﴾ على المصدر، أمّا وجه الحال وتعلقها بصاحبها فلم يتغيّر فيه شيء.

مع ذلك ليست معالجة تعدد القراءات وإسهامها في تخلّق ظاهرة تعدد الأوجه النحويّة بموضوعنا في هذا الموضع؛ لذا تمّ صبّ الاهتمام على تعلق الحال بصاحبها لا غير.

المثال السادس عشر ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: 11]

جاء انتصاب ﴿وَحِيدًا﴾ في هذا الموضع من الذّكر الحكيم على الحالية، لكن اختلف في صاحب الحال، فقيل: "هي حال من الضّمير المحذوف العائد على "من"، أي: خلقتّه، والحديث هنا عن الوليد بن المغيرة المخزومي، الذي كان منفردًا ذليلاً قليلاً لا مال له ولا ولد، فأتاه الله تعالى المال والولد، فكفر نعمته، وأشرك به، واستهزأ بدينه، وقيل: حال من الباء في ﴿ذَرْنِي﴾، والتقدير: ذرني وحدي معه، فأنا أجزيك في الانتقام منه. أو هي حال من التاء في خلقت، أي: خلقتّه وحدي لم يشركني في خلقي أحد، فأنا أهلكه لا أحتاج إلى ناصر في إهلاكه. وقيل: وحيداً لا يتبيّن أبوه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/368).

ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه التّرجيحات، وترى الباحثة أن تتعلّق الحال بتاء الفعل في ﴿خَلَقْتُ﴾؛ لكونه وعدا من الله - عزّ وجلّ - بإهلاك الوليد بن المغيرة، وحده دون الحاجة لتصير أو معين؛ فهو ذو انتقام وشديد العقاب لمن عصاه.

¹ (قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿الرِّيَاحُ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون: ﴿الرِّيَاحُ﴾ بالجمع، وقرأ عاصم ﴿بِشْرًا﴾ بضم الباء وسكون الشين، وقرأ ابن عامر: ﴿بِشْرًا﴾ بضم النون وسكون الشين، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بِشْرًا﴾ بفتح النون، وسكون الشين، وقرأ الباقون: ﴿بِشْرًا﴾ بضم النون والشين. انظر: (البغدادى، 1980م، صفحة 181؛ النسفي، 2019، صفحة 110؛ ابن الجزري، د.ت، الصفحات 269/2-270)

المبحث الرابع: تعلق الضمير

تعدّ قضية تعلق الضمير من القضايا التي شغلت النحاة والمفسرين؛ لما لها من أثر ظاهر في الإعراب وتعدّد المعاني، بل في الأحكام الشرعية والفقهية نفسها؛ فهي تقع ضمن معيار السبّك الذي يهتمّ بظاهر النصّ ودراسة الوسائل التي تتحقّق من خلالها ميزة التماسك النصي، وهذا السبّك لا يكون بمعزل عن بقية المعايير النصيّة الأخرى مثل رعاية المقام، والسياق، والدلالة.

وفي القرآن الكريم يتجلّى هذا التعلق بشكل واضح؛ وذلك بسبب التعامل مع النصّ القرآني بعدّه وحدةً متماسكة الأجزاء، مترابطة الألفاظ؛ ولأن الضمير يعدّ من الألفاظ التي تخلق ترابطاً في النصّ؛ كان له دور في تخلّق ظاهرة تعدد المعاني في التنزيل العزيز، وفقاً للاسم الذي يعود عليه.

وقد أوضح محمد عبد الخالق عضيمة أن تعدد احتمالات عود الضمير دليل على الإعجاز، وأنه إنّما يشبه اختلاف المفسرين في وجوه إعراب القرآن؛ وكالخلافاً في القراءات، والاشتراك اللفظي، والحقيقة والمجاز، وغير ذلك من العلوم والمواضع التي اجتهد فيها المفسرون والعلماء واختلفوا وتباينت آراؤهم (عضيمة، 2004، صفحة 8/23)؛ فقد يعود الضمير إلى الأقرب "وهو الأصل"، وقد يعود إلى المتحدث عنه، أو المسكوت عنه، كما يمكن أن يعود إلى الواحد وهو يقصد الاثنين، وغير ذلك، علماً بأن مظاهر اختلاف المفسرين في عود الضمير كثيرة ومتنوعة، ولعل من أبرز تلك المظاهر (حسين، 2020، صفحة 26):

1. بعض المفسرين أعادوا الضمير إلى مذكور، وبعضهم أعادوه إلى مقدر.
2. اعتبار بعض المفسرين أن رجوع الضمير إلى المحدث عنه في الآية أولى من غيره، ومخالفة آخرين لذلك المبدأ.
3. بعض المفسرين يعيدون الضمير إلى أكثر من مذكور، بينما يعيده بعضهم إلى مذكور واحد.
4. إعادة بعض المفسرين الضمير إلى غير مذكور دل عليه المقام.

5. التزام بعض المفسرين بعود الضمير إلى أقرب مذكور، بينما أعاده البعض الآخر إلى غير الأقرب.

6. تفضيل بعض المفسرين - عند تعدد الضمائر في السياق الواحد - أن يوحدوا مراجعها، في حين يرى البعض الآخر تفريق مراجعها.

7. اعتبار بعض المفسرين الضمير ضمير الشأن، واعتبار آخرين له على غير الشأن.

وفيما يأتي ستعرض الباحثة بعض المواضع من التنزيل، التي احتملت أكثر من وجه إعرابي بسبب تعدد مراجع الضمير.

المثال الأول: من أعجب المواضع التي أوردها أبو حيان في البحر المحيط، ما ذكره حول احتمال عود

ضمير ﴿وَإِنَّهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45]

[البقرة: 45]، فقد وردت سبعة احتمالات يعود عليها هذا الضمير، نعرضها على النحو التالي:

• أن يعود على "الصلاة" وهو الظاهر، ويتلاءم مع القاعدة في علم العربية: أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل.

• أن يعود على الاستعانة التي يقتضيها قوله: ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾ وعلى هذا يكون مثل: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، وعليه يكون القصد بالعدل والقرب، وقد يعود على العبادة

المضمونة بمعنى ذكر الصبر والصلاة.

• وقال الأخفش: "إنها تعود على إجابة محمد عليه الصلاة والسلام" (الأخفش، 1990م، صفحة

1/88)، وقد ردّ أبو حيان وابن عطية هذا الوجه؛ لأنه لا دليل له من الآية عليه (أبو حيان

الأندلسي، 1993م، صفحة 299/1).

• وقيل: يعود الضمير على الكعبة، لأن الأمر بالصلاة إليها، وهذا الوجه عن أبي حيان، أضعف من الذي قبله.

• وقيل برجوعه إلى مجموع المأمورات المتقدمة من قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة:40] إلى قوله: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾، "وهذا الأخير مما جوزّه صاحب الكشاف، ولعله من مبتكراته، بالإضافة إلى ترجيحه بأن يعود إلى الصلاة أو الاستعانة" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/134).

• أو المعنى على التنبيه واكتفى بعوده على أحدهما ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ أَلْذَهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة:34]. على الرغم من تعدّد المراجع لعود الضمير، في هذا الموضوع، قام أبو حيان بردها جميعاً، واكتفى بعوده على الصلاة؛ لكونها أقرب مذكور، فيكون المعنى: "أن الصلاة كبيرة إلا على الخاشعين المتواضعين".

المثال الثاني: ﴿فَلَمَّا أَحَسُوا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء:12]

يأتي موضع الاشتراك هنا في عود ضمير الغائبة في لفظ ﴿مِنْهَا﴾، إذ يحتمل أن يكون ذلك لأكثر من عائد:

- أن يكون عائداً على القرية، التي خرجوا منها يركضون.
- أن يكون عائداً على ﴿بِأَسَنَّا﴾؛ لأنه في معنى الشدة، فأنت على المعنى ومن على هذا السبب، والظاهر أنهم لما أدركتهم مقدمة العذاب انطلقوا يركبون دوابهم هاربين منهزمين، وقد يحتمل أن يكون الركض بأرجلهم، وشبهوا براكبي الدواب لسرعة عدوهم عند الهروب، وفي هذا بلاغة واضحة (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 278/6).

وقد ورد المعنيان عند أبي حيان دون ترجيح أي منهما؛ ممّا يعني إجازته لهما، أمّا الباحثة فتذهب إلى الرأي الأول، أي عود الضمير إلى القرية، حتى لا يُحتاج إلى تأويلات وتفسيرات لا جدوى منها.

المثال الثالث: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نِّقَالًا سَقَنَاهُ

لِبَلَدٍ مَّيْمَةٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾

[الأعراف:57]

إنَّ لعود الضمير المتصل في ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾ احتمالات عدّة؛ فقد يكون عائداً على بلد مَيْت، والباء ظرفيّة، أي: "فأنزلنا فيه الماء، وهو أقرب مذكور، ويحسن عوده إليه، فلا يجعل لأبعد مذكور" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 320/4)، وقيل: "عائد على السحاب، والباء سببيّة، أي بسبب السحاب" (الزجاج، 1988، صفحة 2/345؛ النحاس، 2000، صفحة 45/3)، وهو ما ذهب إليه الزجاج والنحاس. وقيل: عائد على المصدر المفهوم من سقناه، فالتقدير هو بالسحاب، أو بالسوق، وهو وجه عدّه أبو حيان ضعيفاً؛ لأنّه عائد على غير مذكور وفي هذا الموضوع يوجد مذكور، يحسن العود إليه. وقيل: عائد على السحاب، والباء بمعنى من، أي: فأنزلنا منه الماء كقوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾

[الإنسان:6]

أي: منها، وهو أمر يحتاج به تضمين حروف، لذا عدّه أبو حيان غير جيد.

المثال الرابع: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ

يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ [البقرة:48]

فقد اختلف النحويون والمفسرون في عود ضمير الجر "هاء الغيبة" في قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا﴾ و ﴿وَلَا

يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾، فكانت أقوالهم على النحو الآتي:

أولاً: أن ضمير الجر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا﴾ و ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ عائد على أقرب مذكور وهو "النفس" الثانية. وهي النفس العاصية، والمعنى: أن هذه النفس لا تقبل منها شفاعة في نفسها ولا تؤخذ منها فدية. ويكون ذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدَلَ كُلُّ دَدِلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [الأنعام:70]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آل عمران:91]، وهذا القول رجّحه الزمخشري (الزمخشري، 1977، صفحة 1/137)، وكذا أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/348).

وأيد الآلوسي ذلك لثلاثة أسباب: "لكونه أقرب مذكور، ولموافقة ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ ولأنه المتبادر من قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾.

ثانياً: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ عائد على النفس الأولى؛ لأنها المحدث عنها، وإنما ذكرت الثانية لأنها فضلة. وهذه النفس هي النفس المؤمنة، والمعنى: لو شفعت هذه النفس في نفس عاصية أو حاولت فداءها، فلن تقبل منها هذه الشفاعة، ولن تؤخذ منها تلك الفدية. وقال أبو حيان في ذلك: "وقد يظهر ترجيح عودها إلى النفس الأولى؛ لأنها هي المحدث عنها في قوله: لا تجزي نفس عن نفس، والنفس الثانية إنما ذكرت على سبيل الفضلة لا العمدة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/348).

أما الزمخشري فقال: "يجوز أن يرجع إلى النفس الأولى باعتبار أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها" (الزمخشري، 1977، صفحة 1/137).

ثالثاً: أن الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا﴾ عائد على النفس الأولى، أي: إن النفس المؤمنة لو شفعت في نفس عاصية ما قبلت شفاعتها، بينما الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ عائد على النفس الثانية، أي: إن هذه النفس التي لم تقبل فيها شفاعته، ولو حاولت أن تقدم فدية، تفندي بها نفسها، لم تؤخذ منها تلك الفدية.

وهذا القول أيده الكواشي (الألوسي، 2005، صفحة 252/1)، ووصفه السمين الحلبي بأنه مناسب (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 1/338).

تلك هي الأقوال المجتمعة في هذا الضمير، والقول الثالث هو أضعف تلك الأقوال؛ لما فيه من تشييت الضمائر وتفرقتها، كما أنه يؤدي إلى الإخلال بالنظم والإلباس على السامع.

بينما ترى الباحثة أن القول الأول أرجح؛ لأن سياق الآية يدل عليه لما فيه من الموافقة لقوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾، وكذلك لموافقته للأصل.

المثال الخامس ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ

دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى

وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾

[الأنعام: 84-86]، اختلف في عود الضمير في قوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ فقيل إنه عائد على "نوح" لأنه

أقرب مذكور (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 177/4)، ولقد دلّ على ذلك ذكر "لوط" في سياق

الآيات من قوله: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوسُفَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: 86]،

"لولوط لم يكن من ذرية إبراهيم، بل هو من ذرية نوح" (الألوسي، 2005، صفحة 252/1)، كما رجّح

أن يعود على "إبراهيم"؛ لأنه المحدث عنه منذ بداية الآيات (الزجاج، 1988، صفحة 562/2؛ البقاعي، د.ت، صفحة 172/7).

وترى الباحثة أن القول الأول أولى؛ بسبب جريانه على الأصل، كما أن السياق يؤيد هذا القول.

المثال السادس ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن:6]

لقد اختلف في ضمير الرفع واو الجماعة في قوله تعالى ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ حيث اختلفت الآراء في ذلك كالتالي:

أولها: أن الضمير عائد على ﴿بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾؛ لأنهم المحدث عنهم، كما أنهم أقرب مذكور، أي أن الجن زادت الإنس مخافةً ورفقاً، وقد رجح ذلك أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 341/8)، وأيده الرازي (الرازي، 2005، صفحة 668/30).

وثانيها: القول إن الضمير عائد على ﴿رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ﴾، والمعنى أن الأنس زادت الجن طغياناً وإثمًا وكفرًا بعبادتهم إياهم، ونسب أبو حيان ذلك إلى مجاهد والنخعي (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/341)، وكذا قرر الزمخشري (الزمخشري، 1977، صفحة 624/4).

المثال السابع ﴿فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ

لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس:83]

فقد اختلفوا في تقدير ما يعود عليه ضمير الجر، هاء الغيبة في كلمة ﴿قَوْمِهِ﴾.

- فقيل: عائد على أقرب مذكور إليه، وهو "موسى"؛ لأنه المحدث عنه، والمعنى أن فريقاً أدركهم موسى ولم يؤمنوا به، وإنما آمن ذريتهم بعد هلاكهم لطول الزمان، كما أن الآية وصف لحال

"موسى" في أول مبعثه، وممن رجع هذا القول ابن جرير (الطبري، 2005، صفحة 592/6)، والرازي (الرازي، 2005، صفحة 289/17)، وأبو حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 182/5)، والسمين الحلبي (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 254/6).

- "وقيل بل الضمير عائد على ﴿فِرْعَوْنَ﴾، والضمير في ﴿وَمَا لِيَهُمْ﴾ إما أن يكون عائداً على الذرية، كما قال الأخفش، أو أن يكون عائداً على " فرعون " (الأخفش، 1990م، صفحة 374/2)، والمراد: آل فرعون، أو المراد: فرعون ومن معه، كما قاله الفراء (الفراء ، د.ت، صفحة 477/1). وقال ابن عطية: "ومما يضعف عود الضمير على "موسى" أنّ المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قومًا قد تقدّمت فيهم النبوات، وكانوا في مدّة فرعون قد نالهم ذل مفرط، وقد رجوا كشفه على يد مولود يخرج فيهم فيكون نبياً، فلما جاءهم -موسى عليه السّلام- اتبعوه ولم يعرف عنهم قطّ أنّ طائفة من بني إسرائيل كفرت به، فكيف تعطي هذه الآية أنّ الأقل منهم هم الذين آمنوا؟! فما يترجّح بحسب هذا أنّ الضمير عائد على فرعون، ويؤيّد ذلك أيضاً ما تقدّم من محاوره موسى وردّه عليهم، وتوبيخهم على قولهم: "هذا سحر" (ابن عطية، 2007، صفحة 137/3)، وهذا القول اختاره أيضا الزمخشري في الكشاف (الزمخشري، 1977، صفحة 363/3).

المثال الثامن يتجلى في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ (البقرة: 23)

فقد ذهب المفسّرون إلى أربعة أقوال لتوضيح احتمالات الضمير في " مثله":

أولها: أنه عائد على المنزل، وهو ما ذهب إليه مجاهد، وقتادة، وعليه تكون "من" للتبعيض، أو بيان الجنس (القرطبي، 1996، صفحة 232/1). وأجاز ابن عطية، والعكبري أن تكون صلة (ابن عطية، 2007، صفحة 40/1)، والمعنى: فأتوا بسورة من كتاب مثل القرآن.

وثانيها: أنه عائد على "عبدنا"، وعلى هذا القول يكون معنى "من" لابتداء الغاية (القرطبي، 1996، صفحة 232/1) وأجاز القرطبي أن تكون "من" للتبويض (العكبري، 1987، صفحة 40/1)، والمعنى فأتوا بسورة من بشر مثله.

وثالثها: ما ذهب إليه العكبري، وهو أن تعود على الأنداد بلفظ المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي

الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنَبِّحُوا بِطُؤْنِهِمْ ﴿٦٦﴾ [النحل:66]، والمعنى: فأتوا بسورة من مثل تلك الأنداد.

ورابعها: أنه يعود على التوراة والإنجيل، فالمعنى فأتوا بسورة من كتاب مثله فإنها تصدق ما فيه، وتكون "من" على هذا للتبويض.

والراجح لدى أبي حيان هو القول الأول؛ لأن ذلك ظاهر الآية، لأن الكلام فيه لا في المنزل عليه، فحقه ألا ينفك عنه؛ ليتسق الترتيب والنظم، سيما أن لها نظائر تبين أن التحدي بالمنزل لا بالمنزل عليه، كقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾، وقوله، سبحانه، ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مَفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود:13].

وقوله، عز وجل: ﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:88]، كما أن الإعجاز على هذا الوجه أقوى والتحدي أكمل وأشمل، فهو تحدٍ لهم متفرقين ومجتمعين سواء في ذلك أميهم وكتابيهم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 169/1).

المثال التاسع ﴿أَنِ اقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّكَ وَالْقَبْتُ عَلَيْكَ

مَحَبَّةٌ مِّنِّي وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه:39]

قال بعضهم إن الضمير في "فاقذفيه" الثانية للتابوت، وفي الأول لموسى عليه السلام. وقد رفض الزمخشري ذلك، وجعله تنافرا يتناقض مع الإعجاز، وذهب إلى أن الضمائر كلها راجعة إلى موسى؛

حيث إن رجوع بعضها إلى موسى وبعضها إلى التابوت فيه تنافر يناقض ما عرف عن السياق القرآني من الإعجاز (السيوطي، 1987، صفحة 291)، ولا ترى الباحثة ذلك، بل تذهب إلى العموم، وأن الاحتمال وارد، وفي ذلك نكتة بلاغية إبلاغية معجزة وهو مطلق السرّ في الذي يعقبه مطلق الحفظ.

المثال العاشر ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تُوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا

بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾ [آل عمران:30]

اختلف في عود الضمير في كلمة "بينه" فقيل: يعود على "ما" في قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾، لأنه أقرب مذكور، ولأنّ المعنى: أنّ السوء يتمنى في ذلك اليوم التباعد منه" (القرطبي، 1996، صفحة 445/2)، وهذا ما اختاره أبو حيان في البحر المحيط، وقاله الثعلبي، ورجحه السمين الحلبي (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 117/3)، في حين رأى الزمخشري أنّ الضمير يعود إلى "اليوم"؛ حيث قال: "والضمير يعود إلى اليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كلّ نفس خيرا وشرا حاضرين؛ فتمنى لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم أمدا بعيدا" (الزمخشري، 1977، صفحة 352/1)، وهذا هو ما اختاره الألوسي أيضا (الألوسي، 2005، صفحة 127/3).

أما أبو حيان فقد رد كلام الزمخشري؛ لكون اليوم سيحضر فيه الخير والشر، ومن البدهي ألا يطلب الإنسان التباعد عن هذا اليوم؛ لاشتماله على الخير، ولكن إن أحضر الشرّ فيه، فسيتمنّى تباعده حتى يسلم؛ ولذا فالأولى عوده على ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾؛ لأنه أقرب مذكور من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنّ المعنى أنّ السوء يتمنى في ذلك اليوم التباعد منه (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 445/2)، وترى الباحثة أن الوجه الأول أرجح؛ لجريانه على الأصل، وتوافقه مع المعنى.

المثال الحادي عشر: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (١١٢)

[النساء:112]

فقد اختلف في ضمير الجر في قوله: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾ على أقوال عدة:

القول الأول: الضمير عائد على أقرب مذكور، وهو "الإثم"؛ بدليل تذكير الضمير، وهو ما اختاره الطبري (الطبري، 2005)، والواحدي (الواحدي، 1415 هـ)، ورجحه أبو البقاء (العكبري، 1987، صفحة 297/1)، وأجازه الفراء (الفراء، د.ت، الصفحات 286/1-287).

والقول الثاني: ما اختاره القرطبي (القرطبي، 1996، صفحة 381/5) من أن الضمير عائد على "الكسب" هو المصدر المفهوم من قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ﴾ أي: "يرمي بكسبه بريئاً".

والقول الثالث: ما رآه الرازي (الرازي، 2005، صفحة 215/11)، وأبو حيان: "أنّ الضمير عائد على أحد المذكورين المدلول عليه بـ "أو"، والمعنى: ومن يكسب خطيئة أو إثماً، ثم يرم بأحد هذين الشئيين بريئاً" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 361/3).

أما القول الرابع: فإعادته على الإثم، أو على الخطيئة؛ لأنهما بمعنى واحد.

وترى الباحثة أن أول وجه أرجح؛ لعدة أسباب:

- أولها وجود دليل لفظي يتمثل في تذكير الضمير.
- وثانيها أنّ عود الضمير على مذكور أولى من عوده على مفهوم.
- وثالثها أنّ هذا الوجه لا يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى من غير ما يحتاج إلى تأويل.

المثال الثاني عشر ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 103]

[103]

الاختلاف هنا يأتي في عود الضمير في "منها"؛ إذ تباينت الآراء حوله؛ فقد يكون عائداً على النار أو على الشفا (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/22)؛ فالزجاج يقول: "إنه عائد إلى النار، لا إلى الشفا؛ لأن القصد: الإنقاذ من النار لا من شفا الحفرة" (الفراء، د.ت، صفحة 451/1). وقال بعض الناس، حكاة الطبري: إن الضمير عائد على الشفا، وأنث الضمير من حيث كان الشفا مضافاً إلى مؤنث، فالآية كقول جرير (الخطفي، 1986، صفحة 341):

رأت مرّ السنين أخذن منّي كما أخذ السرار من الهلال

إلى غير ذلك من الأمثلة، وقد ردّ ابن عطية ذلك؛ "لأن به تكلفاً كبيراً، لا يذهب إليه إلّا حين عدم وجود معاد للضمير إلّا الشفا، وأمّا ومعنا لفظ مؤنث يعود الضمير عليه، يعضده المعنى المتكلم فيه، فلا يحتاج إلى تلك الصناعة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 3/22).

ويرى أبو حيان أنها تعود على الشفا؛ "لأنّ كينونتهم على الشفا هو أحد جزأي الإسناد، فالضمير لا يعود إلّا عليه. وأمّا ذكر الحفرة فإنما جاءت على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد غلام جعفر، لم يكن جعفر محدثاً عنه، وليس أحد جزأي الإسناد. وكذلك لو قلت: ضرب زيد غلام هند، لم تحدّث عن هند بشيء، وإنما ذكرت جعفرًا وهذا مخصّصاً للمحدّث عنه. أمّا ذكر النار فإنما جيء بها لتخصيص الحفرة، وليست أيضًا أحد جزأي الإسناد، لا محدثًا عنها. وأيضًا فالإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة ومن النار؛ لأنّ الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشفا، فعوده على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى" (أبو حيان

الأندلسي، 1993م، صفحة 3/22)؛ فكفرهم الذين هم عليه يجعلهم مشرفين على السقوط في جهنم، فأنقذهم الله بالإسلام، وهذا فيه بلاغة واضحة، وتعظيم لحضور الإسلام الذي جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وتذهب الباحثة إلى المرجعين، فإله أنقذهم من الشفاء، وأنقذهم من الحفرة بفضلهم ومنه وكرمه.

المثال الثالث عشر ﴿لِنُجِّىَ بِهِ بَلْدَةَ مَيْمَنًا وَنُصِّقِيَهُ، مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ ﴿٤٩﴾ ولقد صرفته بينهم

لِيَذْكُرُوا فَأَبَتْ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٥٠﴾ [الفرقان: 49-50]

في هذا الموضع من التنزيل العزيز نرى أن الضمير في ﴿صَرَفْتَهُ﴾ يأتي حملاً لثلاثة وجوه، يؤدي كل واحد منها إلى معنى مختلف، وذلك على النحو التالي:

الأول: أن يعود إلى المطر، وهو ما ذهب إليه نفر من المفسرين، وكذلك ابن مسعود، وابن عطية، وابن عباس ومجاهد، فيكون المعنى: أننا جعلنا إنزال الماء تذكرةً بأن يصرفه عن بعض المواضع إلى بعض، وهو في كل عام بمقدار واحد.

الثاني: أن الضمير عائد إلى المطر والرياح والسحاب والأطلال وسائر الأدلة التي ذكرها الله سبحانه. الثالث: وهو ما ذهب إليه الزمخشري أن يعود إلى القول بين الناس في القرآن، وما أنزل على الرسل، وهو ذكر إنشاء السحاب والقطر ليتفكروا ويستدلوا به على الصانع، وهو الله.

وهناك رأي آخر لابن عباس يقول فيه إن الضمير يحتمل أن يعود أيضاً على القرآن، رغم عدم إيراد أي ذكر له، وما يقوي ويدعم هذا الاحتمال هو قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾

جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾ [الفرقان: 52]، أي بالقرآن؛ فجوز عدم الضمير على غير مذكور لتوافق

الضمائر (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 6/463).

وقد رجّح ابن عطية الوجه الأول (ابن عطية، 2007، صفحة 2/781)؛ لكونه أقرب المذكورات إلى الضمير، وسياق الآية يدل عليه، وهو ما تذهب إليه الباحثة، أمّا أبو حيان فلم يكن له موقف واضح إزاء ذلك.

المثال الرابع عشر ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف:4]

موضع الاشتراك هنا يأتي في عود ضمير ﴿من دونه﴾، فقيل إنه عائد على "ربكم"؛ لكونه الأقرب، فيكون المعنى: لا تعبدوا أحداً دون ربكم الذي أنزل إليكم ما يهديكم إلى الحق، وقيل إنه يعود على "ما"، وقيل على "الكتاب"، والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى الكتب المنسوخة.

وقد وردت هذه الوجوه المحتملة عند كل من السمين الحلبي وأبي حيان (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/268)، دون أن يرجّح أيّ منهما وجهاً من الوجوه، أمّا صاحب المحرر الوجيز (ابن عطية، 2007، صفحة 5/246)، فقد رجّح الوجه الأول؛ أي عود الضمير إلى ربكم.

لمثال الخامس عشر ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبُ مُوسَىٰ إِمَامًا

وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالْتَأَرْ مَوْعِدُهُ، فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِّن

رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود:17]

في هذا الموضع من الذكر الحكيم أدى تعلق الكلم ببعضه إلى عود الضمير على غير مرجع، وستقوم الباحثة بالتطرّق إلى ضميرين في هذه الآية.

الأول: ﴿به﴾، "وجوزوا في عوده إلى كتاب التوراة ﴿كَتَبُ مُوسَىٰ﴾ والإيمان به، أو إلى الإيمان

بالقرآن الكريم المنزل المبين للحق، لأنّ مضمون النصّ ذكر فيه أنّ الرسول -صلى الله عليه وسلم-

كان على ﴿بَيِّنَةٍ﴾ من ربّه، والتي تعني القرآن، ويكون عود الضمير عليها حملاً على المعنى، أو أن يعود الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/198).

ولم يرجح أبو حيان أي وجه من الوجوه لعود الضمير ههنا، في حين ترى الباحثة تجويز عوده إلى ﴿كَلِمَاتٍ مُّوسَىٰ﴾؛ لكونه أقرب مذكور أو إلى كتاب القرآن.

أما الموضع الثاني الذي استشكل فيه عود الضمير على غير مرجع فيتجلّى من خلال قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرِيئٍ مِّنْهُ إِنَّهُ لَقَدْ مَنَّكَ﴾، فقد اختلفوا في هاء ﴿مِّنْهُ﴾ وكذلك في ﴿إِنَّهُ﴾ على ما يعود كلّ منهما، فقيل: إنّهما عائدان على القرآن، وقيل: على الخبر، بأنّ الكفار موعدهم النار، وهذه التّرجيحات جميعها أوردها أبو حيان في بحره المحيط، ولم يرجح أيّاً منها (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 5/198) وعلى هذين التّرجيحين يكون المعنى: النّهي من أن تكون في مرية من القرآن أنّه من الله؛ إن القرآن هو الحق من ربك، أو تكون في مرية من أن موعد الكافر النار، إن ذلك هو الحق من ربك.

وهناك ترجيحات أخرى أوردها ابن الجوزي (ابن الجوزي، 1422 هـ، صفحة 89/4) بأن أعاد الهاءين على التعذيب؛ لأن قوله: ﴿فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ معناه: فهو معدّب، فرجعت الهاء على معنى الكلام، وكان تلخيصها: "فلا تك في مرية من تعذيبه؛ إن تعذيبه الحق من ربك"، ولا يستتكر رجوع الهاء على حرف غير مذكور إذا كان المذكور يدلّ عليه، أمّا ابن قتيبة (ابن قتيبة، 1978، صفحة 209/1) فقد ذهب إلى إعادة الضمير إلى النبي، صلّى الله عليه وسلّم، والمراد به غيره، هم أهل مكة،

ويستدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

الفصل الخامس

المشترك النحوي الواقع في باب حروف المعاني

عرّف الفيروز أبادي الحرف فقال: "الحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده ومن الجبل أعلاه، وعند النحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وما سواه من الحدود فاسد" (الفيروز أبادي، د.ت، صفحة 126/3).

والحرف عند النحويين يطلق ويراد به أحد أمرين: حرف مبنى، أو حرف معنى. أما حرف المبنى فهو واحد الحروف الهجائية التي تبنى منها الكلمات، وعلل ابن جنّي سبب تسمية حروف المباني حروفاً بقوله: "سميت حروف المعجم حروفاً؛ وذلك أن الحرف حدّ منقطع الصّوت وغايته وطرفه". (ابن جنّي، 1985، صفحة 1/14). كما أنها "أصوات غير متوافقة، ولا مقترنة، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، إلا أنّها أصل تركيبها" (الزجاجي، 1996، صفحة 54).

وأما حرف المعنى فهو كما عرفه سيويّه: "ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل" (سيويّه، د.ت، صفحة 1/12)، وعلل العكبري سبب تسمية حروف المعاني حروفاً بقوله: "وسمّي القسم الثالث حرفاً؛ لأنّ حرف كل شيء: طرفه، والأدوات بهذه المنزلة؛ لأنّ معانيها في غيرها، فهي طرف لما معناها فيه" (العكبري، 1995، صفحة 1/50). ويشير الخليل إلى حرف المعنى بقوله: "كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفاً، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثل حتى وهل وبل ولعلّ" (الفراهيدي، كتاب العين، د.ت)¹. وحرف المعنى لا يدلّ على معنى في نفسه، بل يدلّ على معنى في غيره بعد تركيبه في جملة، ودلالته خالية من الزمان (عباس، د.ت، صفحة 452/2).

¹ مادة: حرف

وقد اختلف علماء العربيّة في تحديدهم عدد حروف المعاني، فأقلها كان إحدى وأربعين أداةً، وهو في كتاب الأزهية للهروي، وأكثرها كان سبعةً وثلاثين ومائة أداة وهو في كتاب "حروف المعاني" للزجاجي.

ولأهمية حروف المعاني في فهم المعاني، والكشف عن دلالات النصوص، فقد اهتمّ بها علماء العربيّة وقسموها إلى: أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية، وقد بحثوا عن معانيها، غير أنهم لم يتفقوا على القول بتناوب بعضها عن بعض، فتباينت آراؤهم في نيابتها عن بعضها وتعدد معانيها ما بين مؤيد للتناوب ومعارض له.

يتردد بين علماء العربيّة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، الأمر الذي يجعل من لا معرفة له أنّ المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط، ولا توقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معيّن، وهذا ضرب من الفهم الخاطئ، إذ يؤدي إلى إفساد المعنى، والقضاء على الغرض من اللغة.

ونلخص القول في نيابة الحروف بعضها عن بعض في مذهبين:

الأول: مذهب البصريين القائل بأنه ليس لحرف الجرّ إلّا معنى واحد أصلي يؤدّيه على سبيل الحقيقة لا المجاز، ويفهم هذا من قول سيبويه: "وباء الجرّ إنّما للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسّوط: ألزقت ضربك إياه بالسّوط. فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله" (سيبويه، د.ت، صفحة 217/4).

ويظهر من خلال النص السابق أن الباء لا تخرج عن معنى الإلصاق عند سيبويه، وكذلك سائر الحروف. الثاني: مذهب الكوفيين القائل بأن قصر الحرف على معنى واحد حقيقي تعسف، وتحكم لا مسوّغ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وهذه الكلمات تؤدّي الواحدة منها عدّة معانٍ حقيقية لا مجازية، ويظهر هذا في قول المالقي: "وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من

غيره فيها، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بعد، والصّحيح التّويع كما ذكر ويذكر " (المالقي، 2002، صفحة 222).

المبحث الأول: (إلى) مشتركاً نحوياً

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (النساء: 87)

الشاهد في الآية الكريمة يظهر من خلال حرف الجرّ ﴿إِلَى﴾ وقد تكلم العلماء عن معنى حرف الجرّ

﴿إِلَى﴾ في هذه الآية، فنجد أبا حيان يقول فيها: "وإلى إمّا على بابها، ومعناها: من الغاية، ويكون

الجمع في القبور، أو يضمن معنى: ليجمعنكم معنى: ليحشرنكم، فيعدى بالي. قيل أو تكون إلى بمعنى

في، كما أولوه في قول النابغة:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب"

(النابغة، دبت، صفحة 28)

أي: في الناس. وقيل إلى بمعنى مع " (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 325/3).

وعلى هذا التفسير يظهر من كلامه إجازة الرأيين: التضمن والتأوب.

وجديرٌ بالذكر أن أبا حيان في تفسير سورة الأنعام لقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ لم

يتعرض للتأوب وإنما قال في تفسيره للآية: "أي ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في القبور إلى يوم القيامة. والظاهر

أنّ "إلى" للغاية، والمعنى ليحشرنكم منتهين ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وقيل: المعنى ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في الدنيا

يخلفكم قرناً بعد قرنٍ إلى يوم القيامة، وقد تكون "إلى" هنا بمعنى اللّام؛ أي ليوم القيامة، كقوله تعالى:

﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخَلِّفُ أَلْمِعَادَ﴾ (آل عمران: 9).

وأبعد من زعم أن ﴿إِلَى﴾ بمعنى "في" أي: "في يوم القيامة"، وأبعد منه من ذهب إلى أنها صلة" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 4/447)، وفي هذه الآية يرى الثعلبي التناوب، ولم يذكر غيره، فيقول: "يعني في يوم القيامة، "إلى" يعني "في" (الثعلبي، 2002م، صفحة 4/137).

المبحث الثاني: (عن) مشتركاً نحويًا

﴿قَالُوا يَا هُوْدُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ الْهِنَانِ أَعْنُ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: 53]

53] والشاهد في الآية استخدام حرف الجر ﴿عَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَنْ قَوْلِكَ﴾ بمعنى التعليل بدلا

من المجاوزة وكأنها نابت عن "اللام"، وفسرها أبو حيان بقوله: "و ﴿عَنْ﴾ في: ﴿عَنْ قَوْلِكَ﴾ حال

من الضمير في ﴿آلِ الْهِنَانِ﴾، كأنه قيل: صادرين عن قولك، قاله الزمخشري. وقيل: عن للتعليل كقوله

تعالى: ﴿عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾ [التوبة: 114] فتعلق بتاركي، كأنه قيل: لقولك" (أبو حيان

الأندلسي، 1993م، صفحة 8/155). فأورد أبو حيان القولين ولم يرجح.

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: 3] والشاهد في الآية استخدام حرف الجر "عن" في قوله تعالى: ﴿عَنِ

الْهَوَىٰ﴾، قال أبو حيان في تفسيرها: ﴿عَنِ الْهَوَىٰ﴾، "أي عن هوى نفسه ورأيه" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، صفحة 8/155)، وفي موضع آخر قال: "ونهى النفس عن الهوى": أي: "عن شهوات النفس"

(أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/155).

وقد وردت هذه الآية كثيراً عند علماء اللغة في مسألة التناوب بين حروف الجر، فيرون تناوب حرف

الجر "عن" والباء في السياق الشريف، قال فيها الزجاجي: "عن مكان الباء قال الله -عز وجل-: ﴿وَمَا

يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ أي: بالهوى، والعرب تقول: رميت عن القوس أي بالقوس" (الزجاجي، 1984، صفحة

(74)، وقد فسر مقاتل بن سليمان قوله تعالى: "وما تكلم بالباطل، وما ينطق محمد هذا القرآن عن الهوى" (بن سليمان، 2002، صفحة 153/4)، لم يقل: أي: بالهوى كما ذكر بعض النحاة¹.

المبحث الثالث: "في" مشتركا نحوياً

﴿الْمَيَاتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا

اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكِّ

وَمَا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ [إبراهيم:9]

يمثل حرف الجرّ "في" في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ مشتركا نحوياً، حيث يقول أبو

حيان في تفسيره الآية: "والظاهر أنّ الأيدي هي الجوارح، وأنّ الضمير في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ وفي

﴿أَفْوَاهِهِمْ﴾ عائد على الذين جاءتهم الرّسل. وقال ابن مسعود وابن زيد: أي جعلوا؛ أي: أيدي أنفسهم

في أفواه أنفسهم ليعضّوها غيظاً ممّا جاءت به الرّسل" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 398/5)،

ويظهر من تفسير أبي حيان للآية الكريمة أنّه يرى التضمين، ومن قبله الزمخشري؛ إذ قال في

تفسيرها: "أي: ردوا نعم الأنبياء التي هي أجلّ النعم من مواعظهم ونصائحهم وما أوحى إليهم من

الشرائع والآيات في أفواههم، لأنهم إذا كذبوها ولم يقبلوها، فكأنهم ردوها في أفواههم ورجعوها إلى

حيث جاءت منه على طريق المثل ممّا تدعوننا إليه من الإيمان بالله" (الزمخشري، 1977، صفحة

2/542)، وتأويلهما لمعنى الآية يظهر موافقتهما لمذهب البصريين الذين يرون أنّ لكل حرف جر معنىً

خاصاً به.

¹ ومنهم: ابن الشجري، وابن الصائغ، وابن هشام.

﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ، قَبْلَ أَنْ أَدْنَلَ لَكُمْ، إِنَّهُ، لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا قَطْعَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ مِّنْ خِلَافِ

وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: 71] الشَّاهد في حرف الجرِّ "في" في

قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ وقد اختلف العلماء في توجيه حرف الجرِّ "في" في السياق

الشَّرِيف، فقال أبو حيان في تفسيره: "ولمَّا كان الجذع مقرًّا للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على

المظروف عدِّي الفعل بـ "في" التي للوعاء. وقيل: "في" بمعنى "على". وقيل: نقر فرعون الخشب،

وصلبهم في داخله، فصار ظرفاً لهم حقيقةً حتَّى يموتوا فيه جوعاً وعطشاً" (أبو حيان الأندلسي،

1993م، الصفحات 242/6-243) وقد عدد أبو حيان الرأي في توجيهها، ورأى أنها جاءت بمعناها

الأصلي وهو الظرفية، وقد نقل رأي من قالوا: بأن "في" بمعنى "على".

المبحث الرابع: "الباء" مشتركا نحويا

﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ

رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [يوسف: 100] [يوسف: 100]

الشَّاهد في الآية الكريمة حرف "الباء" في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾، وقد قال أبو حيان في تفسير

الآية: "و" "أحسن" أصله أن يتعدى بالي قال: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: 77]،

وقد يتعدى بالباء قال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83] كما يقال أساء إليه، وبه قال الشاعر¹:

أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومةً لدينا ولا مقليةً إن تقأنت

وقد يكون ضمن "أحسن" معنى لطف، فعدها بالباء" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 34/7)،

فيرى أبو حيان تضمين الفعل "أحسن" معنى "لطف" فعدي بالباء. ويرى البغوي إنابة الباء عن "إلى" أو

¹ البيت لكثير عزة، أورده (القزويني، دت، صفحة 83).

"على" ولم يذكر التضمين، وكذلك السيوطي يرى أن الباء نابت عن "إلى"، أما السمين الحلبي فعلى رأي أبي حيان (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 335/7)، وذكر ابن الشجري أن "أحسن" يتعدى بـ "إلى" أو "بالباء" (ابن الشجري، 1991، صفحة 74/2).

﴿وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: 20]

يتجلى الاشتراك ههنا في حرف "الباء" في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾، وقد قال أبو حيان في تفسيرها: "فقيل: ﴿بِالذَّهْنِ﴾ مفعول، والباء زائدة، التقدير تنبت الدهن. وقيل: المفعول محذوف؛ أي: تنبت جناها، و (ج) في موضع الحال من المفعول المحذوف؛ أي: تنبت جناها ومعه الدهن. وقيل: أنبت لازم كنبت فتكون الباء للحال" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 7/4).

وقال الزمخشري فيها: "أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت. وقرئ: تنبت، بضم التاء وفتح الباء، وحكمه حكم تنبت. وقرأ ابن مسعود: تخرج الدهن وصبغ الأكلين. وغيره: تخرج بالدهن: وفي حرف أبي: تثمر بالدهن. وعن بعضهم: تنبت بالدهان" (الزمخشري، 1977، صفحة 3/181)، فكان الزمخشري رأى فيها الظرفية بمعنى "في"، وقال السمين الحلبي فيها: أي: "وفيها الدهن" (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 340/4).

﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَّا سِيَةَ فِيهَا قَالُوا لَكِن جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾

فَذَبَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ [البقرة: 71] الشاهد في الآية حرف "الباء" في قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾، فـ "الباء" في الآية تحتمل أن تكون المعدية: فتكون كالهزرة، والتقدير: الآن أجات بالحق، أي: ذكرته. ويمكن أن تكون للحال، والتقدير: الآن جئت ملتبسًا بالحق، أو معك الحق، وصاحب الحال على هذا الوجه فاعل الفعل ﴿جِئْتَ﴾ (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 340/4).

وقد قال أبو حيان بجواز أن تكون الباء للتعديّة، فيقول: "أو تكون الباء للتعديّة، فكأنّه قال: أجات الحقّ، أي إنّ الحقّ كان لم يجئنا فأجاته" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 1/193).

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعِ ۙ﴾ [المعارج:1]

الشاهد في الآية حرف "الباء" ﴿بِعَذَابٍ﴾، قال أبو حيان في تفسيرها: "وقرأ الجمهور: ﴿سَأَلَ﴾ بالهمز أي: دعا داع، من قولهم: دعا بكذا: إذا استدعاه وطلبه، فالباء على أصلها. وقيل: المعنى بحث باحث واستفهم. قيل: فالباء بمعنى "عن" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 8/326)، كما قد تقع الباء موقع "عن" كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعِ﴾ أي: عن عذاب، ومثله: ﴿فَسَأَلَ بِهِ عَنِ رَبِّهِ﴾ [الفرقان:59] (الهروي، 1993، صفحة 182).

﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة:164] الشاهد في الآية حرف "الباء" ﴿بِمَا﴾، فهي تحتل في السياق الشريف معنيين: الحال، والسببية، وقد أوردهما أبو حيان في تفسيره الآية الكريمة فقال: "يحتمل أن تكون "ما" موصولة، أي تجري مصحوبة بالأعيان التي تنفع الناس من أنواع المتاجر والبضائع المنقولة من بلد إلى بلد، فتكون الباء للحال. ويحتمل أن تكون "ما" مصدرية، أي: ينتفع الناس في تجاراتهم وأسفارهم للغزو والحج وغيرهما، فتكون الباء للسبب (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 2/79).

والملاحظ أن أبا حيان قد اعتمد في تحدد المعنيين على معنى "ما" بين كونها موصولة، وعليه تكون "الباء" للحال، وبين أن تكون "ما" مصدرية، وعليه تكون "الباء" سببية.

﴿فَدَلَّهِمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجْرَةَ بَدَتْ لهُمَا سِوَاهُمَا ط وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ط وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ

أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجْرَةِ وَأَقْلَلْ لَكُمَا فِي الشَّجَرَةِ لِكَمَا كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ ۙ﴾ [الأعراف:22] الشاهد في الآية الشريفة

حرف "الباء" في قوله: ﴿بِغُرُورٍ﴾، فالباء تحتل في السياق الشريف معنيين: الحال، والسببية، وإلى معنى السببية نحا فريق من المفسرين، يقول ابن عطية: "فغرهما بقوله، وخرهما بمكره" (ابن عطية، 2007، صفحة 385/2)، وذهب إليه القرطبي فقال: "كان يظن آدم أنه لا يحلف أحد بالله كاذبًا، فغرهما بوسوسته وقسمه لهما" (القرطبي، 1996، صفحة 180/7).

وهو ما اختاره أبو حيان كذلك لقوله: ﴿فَدَلَّهُمَا بِغُرُورٍ﴾، أي: استنزلهما إلى الأكل من الشجرة بغروره، أي: بخداعه إيّاهما وإظهار النصح وإبطان الغش وإطاعهما أن يكونا ملكين، أو خالدين" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 26/5).

ورجح العكبري المعنى الثاني أن تكون "الباء" ومجرورها متعلقين بمحذوف في موضع الحال من المفعول به، أي: وهما مغتران (العكبري، 1987، صفحة 561/1).

﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: 61]

يأتي الاشتراك في الآية الشريفة في حرف "الباء" من قوله: ﴿بِالْغَيْبِ﴾ أجاز أبو حيان أن تكون "الباء" هي السببية، كما أجاز أن تكون ومجرورها في موضع الحال، فقال: "و ﴿بِالْغَيْبِ﴾ حال، أي: وعدّها وهي غائبة عنهم أو وهم غائبون عنها لا يشاهدونها، ويحتمل أن تكون الباء للسبب، أي: بتصديق الغيب والإيمان به" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 279/7).

﴿فَرَأَوْهُمُ صَرْدًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصافات: 93] الشاهد في الآية هو حرف "الباء" في شبه الجملة

﴿بِالْيَمِينِ﴾ حيث اتحد باعثن لأن تكون مشتركًا نحويًا: أولهما: تردد الباء بين معنى السببية والحال،

وثانيهما: مشترك لفظي يظهر في كلمة "يمين"، التي تحتل أن تكون بمعنى "اليمين الجارحة"، أو القوة، أو الحلف والقسم.

وقد جاء أبو حيان على المعنيين: والسبب في تفسيره فقال: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا﴾، أي أقبل عليهم مستخفياً ضارباً، فهو مصدرٌ في موضع الحال، أو يضربهم ضرباً، فهو مصدر فعلٍ محذوف، أو ضمّن فراغ عليهم معنى ضربهم، وباليمين: أي يمين يديه. قال ابن عباس: لأنها أقوى يديه أو بقوته؛ لأنه قيل: كان يجمع يديه في الآلة التي يضربها بها وهي الفأس. وقيل: سبب الحلف الذي ﴿وَتَأَلَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مَدْيَنَ﴾ [الأنبياء:57] (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 111/9)، وهو ما أجاز الزمخشري كذلك، فيقول في تفسيره الآية: "ومعنى ضرباً باليمين ضرباً شديداً قويا، لأن اليمين أقوى الجارحتين وأشدّهما. وقيل: بالقوة والمتانة: وقيل: بسبب الحلف" (الزمخشري، 1977، صفحة 50/4).

المبحث الخامس: "اللام" مشتركا نحويا

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: 102]، يؤدّي حرف "اللام" في قوله تعالى: ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾: فاللام تحتل أن تكون لام الابتداء المؤكدة، أو اللام الموطئة للقسم، وعلى كونها لام الابتداء تكون "من" اسما موصولا في موضع الرفع على الابتداء وجملة "اشتراه" صلته، والخبر جملة "ما له من خلاق"، وهذا قول سيبويه ومن تبعه (الأخفش، 1990م، صفحة 48/1؛ الزجاج، 1988، الصفحات 186/1-187).

وأما على كون "اللام" موطنة للقسم، وتكون "من" شرطية في موضع الرفع على الابتداء، والخبر جملة "اشتراه" وعلى هذا القول تكون جملة "ما له في الآخرة من خلاق" جواباً للقسم، وهو مذهب جماعة من المفسرين (الفراء، د.ت، صفحة 66/1؛ العكبري، 1987، صفحة 56/1).

وقد اختار أبو حيان القول الأول من كون "اللام" لام الابتداء المؤكدة، وعرض للقول الثاني كذلك فقال: "واللّام في: ﴿لَمَنْ أَشْرَبَهُ﴾ هي لام الابتداء، وهي المانعة من عمل علم، وهي أحد الأسباب الموجبة للتعليل، وأجازوا حذفها، وهي باقية على منع العمل، وخرّجوا على ذلك:

إني وجدت ملاك الشّيمة الأدبا

يريد لملاك الشّيمة. ومن هنا موصولة، وهي مرفوعة بالابتداء. والجملة من قوله: ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَلَقٍ﴾ في موضع الخبر" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 534/1).

﴿قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: 18] الشاهد في

الآية حرف "اللام" في ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ﴾ فاللام تتردد بين احتمالين: الابتداء، والموطنة للقسم، وقد ذكرهما أبو حيان في تفسيره مرجحاً القول الثاني من كون "اللام" موطنة للقسم، مع جوازه للقول الأول، فقال: "والظاهر أنّها اللّام الموطّئة للقسم، و"من" شرطية في موضع رفع على الابتداء، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه جواب القسم المحذوف قبل اللّام الموطّئة، ويجوز أن تكون اللّام لام الابتداء، ومن موصولة، ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جواب قسم محذوف بعد من تبعك، وذلك القسم المحذوف وجوابه في موضع خبر من الموصولة (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 534/1)، وهذا مذهب سيبويه؛ إذ يقول: "إنما دخلت اللام على نية اليمين" (سيبويه، د.ت، صفحة 103/3)، وإليه نحا فريق من المفسرين والمعربين

(الطبري، 2005، صفحة 345/12؛ الزجاج، 1988، صفحة 325/2؛ ابن عطية، 2007، صفحة 282/2).

﴿وَلَا تَجْعَلُوا عُرْضَةَ أَيَّمَانِكُمْ أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢٢٤)

[البقرة:224] الشاهد في الآية حرف " اللام " في ﴿لَا أَيَّمَانِكُمْ﴾، وقد تردد حرف " اللام " في الآية

بين التعديّة، والتعليل، وقد ذكر أبو حيان الاحتمالين مبتدأ بمعنى التعديّة فقال: ﴿لَا أَيَّمَانِكُمْ﴾،

تحتل اللام أن تكون متعلّقة بـ ﴿عُرْضَةَ﴾، فتكون كالمقويّة للتّعدي، أو معدّاً ومرصداً لأيمانكم،

ويحتمل أن تكون متعلّقة بقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا﴾؛ فتكون للتعليل، أي: لا تجعلوا الله عرضةً لأجل

أيمانكم. والظاهر أن المراد بالأيمان هنا الاقتسام، لا المقسم عليه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

الصفحات 439/2-440).

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِ بْنِ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ

فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِنِينَ لِحَدِيثٍ^(٥٣)﴾ [الأحزاب:53] الشاهد في الآية حرف " اللام "

في ﴿لِحَدِيثٍ﴾، وقد تردد حرف " اللام " في الآية بين التعديّة، والتعليل وقد أجاز أبو حيان الاحتمالين

بادئاً بالقول بأنها للعلّة فيقول: " واللام في ﴿لِحَدِيثٍ﴾ إمّا لام العلة، نهوا أن يطيلوا الجلوس يستأنس

بعضهم ببعض لأجل حديث يحدثه به، أو اللام المقويّة لطلب اسم الفاعل للمفعول، فهوا أن يستأنسوا

حديث أهل البيت. واستثناسه: تسمّعه وتوحّشه (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 500/8).

وفي موضع آخر تأتي فيه اللام مشتركاً نحوياً، وهو قوله تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادَعُ وَاَسْتَقِمَّ كَمَا

أُمِرْتُ وَلَا تَبِعْ أَهْوَاءَهُمْ^(١٥)﴾ [الشورى:15] الشاهد في الآية حرف " اللام " في ﴿فَلِذَلِكَ﴾، وقد تردد

حرف "اللام" في الآية بين التعدية ومعنى التعليل. وقد ذكر أبو حيان في تفسيره الاحتمالين مرجحاً وبادئاً بكون "اللام" للتعدية، فيقول: "احتمل قوله: ﴿فَلَيْدَالِكَ﴾، أن يكون إشارةً إلى إقامة الدين، أي: فادع لدين الله وإقامته، لا تحتاج إلى تقدير اللام بمعنى لأجل؛ لأنّ دعا يتعدى باللام. كما جاز أن تكون اللام حاملةً معنى العلة، والتقدير: "فلأجل ذلك التفرّق" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 500/8)، والذي تجدر الإشارة إليه أن اسم الإشارة "ذلك" عند من اعتبر اللام للغاية عائد على التوحيد (بن سليمان، 2002، صفحة 766/3)، أو على القرآن الكريم (الفراء، د.ت، صفحة 22/3)، أو على دين الله (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 500/8)، في حين أعاده من اختار الوجه الثاني على الفرقة والاختلافات في الدين كما يظهر في تقدير السمين الحلبي (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 9/546).

المبحث السادس: "الواو" مشتركا نحوياً

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 127] الشاهد في الآية الشريفة حرف "الواو" في ﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾، وقد تردد حرف الواو هنا بين معنى "العطف"، ومعنى "الحال"، وعلى معنى العطف يكون إسماعيل -عليه السلام- مشاركاً في رفع قواعد البيت، ويكون التقدير: وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد قائلين ربنا تقبل منا، وأما على الوجه الثاني فإن إسماعيل -عليه السلام- يكون غير مشارك في رفع القواعد، بل يكون داعياً، والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت، حال كون إسماعيل يقول: ربنا تقبل منا، فإسماعيل على هذا الوجه مبتدأ خبره القول المضمر بعده (السمين الحلبي، د.ت، صفحة 114/2)، وهذا جار على مذهب الأخفش (الأخفش، 1990م، صفحة 1/156).

وقد ذكر أبو حيان الوجهين في تفسيره بشيء من التفصيل، مع ترجيحه الوجه الأول القائل بمعنى العطف، فيقول: ﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾ معطوف على إبراهيم، فهما مشتركان في الرفع. قيل: كان إبراهيم يبنى وإسماعيل يناوله الحجارة (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 619/1).

﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِيَنَّكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْنَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [طه:72] الشاهد في الآية حرف "الواو" في

﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ فثم في الآية مشترك نحوي باعثه تردد "الواو" بين معنيين هما: العطف والقسم، وقد

بدأ أبو حيان تفسيره للآية بمعنى العطف، ويبدو أنه القول الراجح لديه، فيقول: "والواو في ﴿وَالَّذِي

فَطَرَنَا﴾ واو عطفٍ على ﴿مَا جَاءَنَا﴾ أي: وعلى ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ لما لاحت لهم حجة الله في المعجزة

بدعوا بها ثم ترقوا إلى القادر على خرق العادة، وهو الله تعالى، وذكروا وصف الاختراع وهو قولهم

﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ تبييناً لعجز فرعون وتكذيبه في ادعاء ربوبيته وإلهيته، وهو عاجزٌ عن صرف ذبابة

فضلاً عن اختراعها. وقيل: الواو للقسم، وجوابه محذوف (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

359/7). وإلى معنى العطف كذلك نحا الأخفش (الأخفش، 1990م، صفحة 444/2)، وذكره نفر من

المفسرين (الفراء، د.ت، صفحة 187/2؛ الزجاج، 1988، صفحة 368/3؛ الطبري، 2005، صفحة

340/18).

المبحث السابع: "إن" مشتركا نحويا

﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾

[إبراهيم:46]، الشاهد في الآية حرف "إن" في ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾،

وتشترك "إن" عند أبي حيان في معنيين: أولهما المخففة عن الثقيلة، ثانيهما النافية. وقد عرض أبو حيان

الوجهين مبتدئاً بالوجه الأول، فيقول: "إن" هي المخففة من الثقيلة، واللّام هي الفارقة، وذلك على مذهب

البصريين. وأمّا على مذهب الكوفيين فإن نافية، واللّام بمعنى "إلا" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

455/6)، وممن اختار معنى النفي الزمخشري فيقول: "إن كان مكرهم مسوّى لإزالة الجبال، معداً

لذلك، وقد جعلت إن نافية واللام مؤكدة لها، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (١٤٣)

[البقرة:143] والمعنى: ومحال أن تزول الجبال بمكرهم" (الزمخشري، 1977، صفحة 2/565).

﴿وَلَقَدْ مَكَنْتَهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنْتَكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً﴾ (٣٦) [الأحقاف:26] الشاهد في

الآية حرف "إن" في ﴿إِنْ مَكَنْتَكُمْ﴾، تشترك "إن" في الآية بين معان ثلاث: الشرطية، والزائدة،

والنافية. وقد ذكرها أبو حيان في تفسيره، مرجحاً معنى النفي، فيقول: "﴿وَلَقَدْ مَكَنْتَهُمْ﴾ وإن: نافية،

أي في الذي ما مكنّاهم فيه من القوة والغنى والبسط في الأجسام والأموال، ولم يكن النفي بلفظ ما

كراهةً لتكرير اللفظ، وإن اختلف المعنى. وقيل: إن شرطيةً محذوفة الجواب، والتقدير: إن مكنّاكم فيه

طغيتم. وقيل: إن زائدة بعد ما الموصولة تشبيهاً بما النافية وما التوقيتية" (أبو حيان الأندلسي، 1993م،

صفحة 447/9) فهي في الآية كذلك التي في القول¹:

يرجّي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

أي مكنّاهم في مثل الذي مكنّاكم فيه، وكونها نافيةً هو الوجه" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة

447/9). وجدير بالذكر أن القول بأن "إن" نافية هو مذهب نفر من المفسرين (الفراء، د.ت، صفحة

56/3؛ ابن قتيبة، 1973، صفحة 58؛ السمين الحلبي، د.ت، صفحة 676/9).

المبحث الثامن: "أو" مشتركا نحويا

﴿فَتَوْلَّىٰ بَرَكِيهٖ وَقَالَ سَحْرًا أَوْ مَجْنُونًا﴾ (٣٩) [الذاريات:39] في الآية الكريمة يأتي "أو" في ﴿أَوْ مَجْنُونًا﴾ مشتركا

نحوياً بين معنى الواو، ومعنى الإبهام والشك. وقد ذكر أبو حيان هذين الوجهين في تفسيره، وقد رجح

أن تكون "أو" بمعنى الإبهام عنده، يقول في تفسيره: "وقال أبو عبيدة: أو بمعنى الواو، ويدلّ على ذلك

¹ البيت أورده (ابن هشام، 2005، صفحة 108/1)، ويقال إنه لجابر بن دالان (رألان) الطائي، ويقال: لأياس بن الأرت.

أنه قد قالهما، قال: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف:109]، و﴿قَالَ

إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء:27].

واستشهد أبو عبيدة بقول جرير (أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 612/1):

أَتَعْبُدُ الْفَوَارِسَ أَوْ رِبَاحًا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْحَشَايَا

ولا حاجة تدعو إلى جعل أو بمعنى الواو، ويرى أبو حيان أن الأولى أن تكون أو للإبهام، أو الشك، أو للتفصيل كما ذكر ابن هشام والسيوطي (ابن هشام، 2005، صفحة 93؛ السيوطي، 1988، صفحة 73/2).

﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان:24] الشاهد في الآية حرف "أو" في قوله

تعالى: ﴿أَوْ كُفُورًا﴾، فقد تردد حرف "أو" بين معاني: الإباحة، أو معنى "لا"، أو معنى "الواو". والمعنى بالإباحة يعني أن طاعة أحد المذكورين في الآية محظورة، وطاعتها معا محظورة أيضا؛ "لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يحوز طاعة الأثم على الانفراد، ولا طاعة الكفور على الانفراد، ولا جمعهما في الطاعة" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 5/20).

أما المعنى الثاني فهو أن تكون "أو" بمعنى "لا"، ويكون المعنى على هذا الوجه: لا تطع من أثم منهم، ولا من كفر، وهو ظاهر مذهب الفراء؛ إذ يقول: "و" أو "في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى لا" (الفراء، د.ت، صفحة 3/219).

وأما المعنى الثالث من معاني "أو" أنها بمعنى "الواو"، وهو ما ذكره أبو حيان في تفسيره، ولم يذكر سواه مما سبق، يقول: "وقال أبو عبيدة: أو بمعنى الواو، والكفور وإن كان إثما، فإن فيه مبالغة في

الكفر، ولما كان وصف الكفور مبايناً للموصوف لمجرد الإثم، صلح التّغاير، فحسن العطف" (النسفي، 2019، صفحة 369/10؛ أبو حيان الأندلسي، 1993م، صفحة 369/10).

المبحث التاسع: "ما" مشتركا نحويا

﴿آتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:3] الشاهد في

الآية حرف "ما" في ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، حيث نجد في هذا الموضع أن تعلق الكلم ببعضه أدى لتعدد

معاني حرف "ما"، فقد جوز لها المفسرون والمعربون معاني ثلاثة، نعرضها على النحو الآتي:

أن تكون زائدة، ويكون انتصاب قليلاً نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: يتذكرون تذكرًا قليلاً، أي: حيث

يتركون دين الله ويتبعون غيره، وهذا رأي الزجاج، يقول: "وقوله تعالى وقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا

تَذَكَّرُونَ﴾ تأتي فيه ﴿مَّا﴾ زائدة مؤكّدة، المعنى: "قليلاً تذكّرون" (الزجاج، 1988، صفحة 2/316).

أن تكون موصولة بالفعل، وهي مصدرية، وهذا قول ابن عطية (ابن عطية، 2007).

أن تكون نافية، وهذا الوجه رده أبو حيان وقال عنه إنه أبعد ما يكون، وهو يقول في تفسيره في معاني

﴿مَّا﴾ في الآية: "﴿مَّا﴾ زائدة، أي: يتذكرون تذكرًا قليلاً، أي: حيث يتركون دين الله ويتبعون غيره.

وأجاز الحوفي أن يكون نعتاً لمصدر محذوف وعامل النصب فيه "ولا تتبعوا"، أي أتباعاً قليلاً. وحكى

ابن عطية عن الفارسي: إنّ ﴿مَّا﴾ موصولة بالفعل وهي مصدرية. وقد أكمل غيره هذا الإعراب

بنصب ﴿قَلِيلًا﴾ على أنه نعتٌ لظرف محذوف، أي: زماناً قليلاً، فالنصب ههنا يترواح بين أن يكون

بالمصدر المقدّر أو الظرف المقدّر كذلك، و﴿مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ في موضع رفع على أنه مبتدأ والظرف قبله

في موضع الخبر وأبعد من ذهب إلى أن ﴿مَّا﴾ نافية" (أبو حيان الأندلسي، 1993م، الصفحات

11-5/10). وما يؤكد عندي أن هذا الوجه به بعد هو أن موضع الآية فيه وصف أن تذكرهم قليلاً،

وهذا اتهام لهم على تقصيرهم، فمجيء ﴿مَا﴾ نافية يبعد عنهم هذه الصفة، وما هذا القصد هنا.

﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف:16] يتجلى الاشتراك النحوي في تردد

ما" في قوله تعالى: ﴿فِيمَا أُغْوِيَنِي﴾ بين: المصدرية والسببية، والاستفهامية. وقد ذكر أبو حيان المعاني

الثلاثة، مرجحاً القول الأول بأنها مصدرية، فيقول: "الظاهر أن الباء للقسمة وما مصدرية" (النسفي،

2019، صفحة 20/5). وقد تكون الباء للسبب، على تقدير: بسبب إغوائك إياي.

وذهب ابن عطية إلى اعتبارها مؤدية لمعنى المجازاة، قال: "كما تقول: فبإكرامك لي يا زيد لأكرمك،

قال: وهذا أليق بالقصة" (ابن عطية، 2007، صفحة 2/380)، أما الرأي الثالث الذي بموجبه قد تأتي

ما استفهامية؛ فإنّ التقدير فيها أنه استفهام عن السبب الذي أغواه؛ أي: إنه سأل: بأيّ شيء أغويتني، ثمّ

ابتدأه مقسماً فقال: لأقعدنّ لهم، وهذا الرأي يضعفه إثبات الألف في ما الاستفهامية.

ومجمل القول إنّ الباحثة ترى أنّ حروف المعاني تؤدي إلى معان كثيرة في التنزيل الشريف، الأمر

الذي يؤدي إلى تخلّق ظاهرة تعدد المعاني، وهذا يأتي ليدلّ على وجه الإعجاز والإعجاب في هذا النصّ

الشريف المقدّس.

الخاتمة

بعد الوقوف على ظاهرة المشترك النحويّ وبواعثها في القرآن الكريم بعامة، وتفسير "البحر المحيط" بخاصة، تأتي الباحثة على مجموعة من النتائج التي خلصت إليها، فتوردها في نقاط تجمع من خلالها أشنات الموضوع، وتوضّح أهمّ معالم ما أنت عليه، وما انتهت إليه:

أولها: كان لأبي حيّان منهجه وتفرّده في تفسير آيات القرآن الكريم، وهذا مردّه إلى سعته المعرفيّة التي ساعدته على الاجتهاد والاستقلال بالرأي؛ ممّا شكّل لديه طابعاً نحويّاً خاصاً، إذ كان لا يأخذ بالشاذ والنادر الذي يذهب فيه إلى التأويلات والتّعقيدات، فكان يأخذ الكلم على ظاهره، ويترك ما لا داعي له، ويعلّل ذلك في كل حين بأنّه كلام الله لا يؤخذ إلا على أحسن وجه وأتمه وأقربه.

الثاني: ضرورة المعرفة بقواعد النحو بخاصة، واللغة بعامة، إذ أنّ ذلك أثراً جليّاً في الوقوف على ظاهرة تعدّد المعاني، لا سيّما إذا كان الأمر متعلّقاً بتفسير كتاب الله عزّ وجلّ. فالإعراب يفضي إلى معرفة المعنى الذي يشتمل عليه النصّ؛ فهو المبيّن للمعاني النحوية في أحيان، والمجليّ للبس فيها، وهو الموضّح لأغراض المتكلم؛ لذا نجد المفسّرين يشيرون إلى الحالات الإعرابية المحتملة للآيات القرآنيّة، والتي من خلالها يبرز الاختلاف فيما بينهم، لذلك عدّ علم النحو والإعراب شرطاً أساسياً للعاملين في تفسير القرآن الكريم؛ فبه تتوضّح المعاني، وتدرّك المقاصد، ويسلم من اللحن.

الثالث: تأتي هذه الدراسة على أمثلة جزئيّة تتبني عليها مقولات كليّة مختارة برزت من خلالها ظاهرة المشترك النحويّ في التنزيل العزيز، ولم تأت على جميعها؛ فقد سعت الباحثة إلى استشراف أجلى المواضع وأوضحها لتمثيل الظاهرة؛ لأنّ الغاية من الدراسة لم تكن إحصاء الظاهرة، بل البحث في تجلّيها في القرآن الشريف من خلال تفسير البحر المحيط فقط.

الرابع: اجتمعت في هذه الدراسة بواعث الاشتراك النحوي التي خاضت الباحثة غمارها، التي أدت إلى تخلّق ظاهرة تعدّد المعاني النحوية، وهذه البواعث تلخّصت في تعدد باب القول على موضع المفصل الصوتي، فقد يتمّ الوقف على كلمة دون أخرى، فنتعدد وجوه الإعراب، ويتغيّر القصد، وتتكاثر المعاني النحوية، والأعاريب، أو أن يتمّ الوصل فيكون إعراب آخر ومعنى آخر. كما أنّ خفاء العلامة الإعرابية في أواخر الكلم يجعلها في الغالب مشتركاً نحويّاً في سياق التركيب، ولا يمكن نسيان ما للتقديم والتأخير من دور في استشراف ظاهرة المشترك النحوي، وكذلك يؤدّي الحذف دوراً آخر في تخلّق الظاهرة، فتقدير عامل أو معمول محذوف يسهم في أن يتعدّد المعنى الإعرابي والسياقي للكلام، كما أنّ إضافة المصدر إلى الاسم لها أثرها في وجود هذه الظاهرة؛ إذ يجعل التركيب حمّالاً لمعنى الفاعلية أو المفعولية، خالفاً بهذا تعدّداً دلالياً نحواً ومعنى.

الخامس: إن تضافر المستويات اللغوية وتعالقها في السياق التركيبي يعدّ من البواعث الرئيسية في تولّد ظاهرة الاشتراك النحوي، حيث إنّ موضع الباعث الواحد على تخلّق الظاهرة يتداخل؛ فالحديث عن مرجع الضمير، أو صاحب الحال، أو التقديم والتأخير، أو...

كل ذلك من البواعث المؤذنة بنشوء تعدد المعاني عامة، والمشارك النحوي الآتي من التعلّق خاصة.

السادس: بالغ بعض النحاة ومعربي القرآن في التأويلات والتعقيدات في بعض المواضع في القرآن الكريم، اجتهاداً منهم وبحثاً عن التفرّد، لكنّ أبا حيّان كان يردّ كثيراً من تلكم الوجوه، لأنّ الكلام يؤخذ على ظاهره، فهو يأخذ كلام الله على الظاهر؛ يقيناً منه بأن الله لم يأت بكلامه إلا في أحسن صورة وأجلاها.

السابع: تذهب الباحثة إلى أنّ القول بعدم اهتمام علم النحو بالمعنى، وأنه يهتم بدراسة حركات الإعراب فقط، أمر غير صحيح، بل هو قول مجحف في حقّ العربية والنحويين والمفسرين؛ وقد تأكّد من خلال

الدراسة أنّ الإعراب له دور بارز في تبين معاني الكلام ومقاصده في القرآن الكريم، وأنّ من يجهله يقع في اللحن، وإلباس الكلام بغيره، وبالتالي تحريف المعاني والمقاصد.

وأختم قولي بأنّ هذه الدّراسة جاءت مجلّية لظاهرة مهمة في اللغة العربيّة بعامة، وفي القرآن الكريم بخاصّة، وقفت من خلالها على أمثلة دالّة على ظاهرة المشترك النحوي في تفسير البحر المحيط، فأحمد الله تعالى الذي وفّقني لإتمامها، فإنّ قد قصّرت فمن نفسي، وإنّ أصبت فهو بتوفيق الله تقدّس اسمه، وتعالى جده، والحمد لله في بدء وفي ختم.

التوصيات

من أهمّ التوصيات التي ترى الباحثة ضرورة الأخذ بها في هذه الدّراسة هي:

- إنّ لارتباط النحو بالتفسير علاقة وثيقة بتخلّق ظاهرة الاشتراك النحويّ، وأثر ذلك في المعنى.
- لأبي حيّان تفرّدّه وطابعه الخاصّ في تفسيره لآيات الذكر الحكيم.
- أخذ الكلم على ظاهره في تفسير القرآن الكريم، هو الأفضل والأسلم؛ وذلك لأنّنا نحمل النصّ أكثر من طاقته.
- ليس شرطاً أن يقبل كلّ رأي أو اجتهاد للنحاة في إيجاد عدّة احتمالات نحويّة للكلمة أو التّركيب في التّنزيل العزيز.

المراجع العلمية

القرآن الكريم

الأخفش، سعيد بن مسعدة 215 هـ. (1990م). معاني القرآن. تحرير: هدى قراة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

إقبال محمد؛ أندر، صهيب أحمد. (2017)، أبو حيان الأندلسي ومنهجه في الشواهد النحوية في تفسيره "البحر المحيط" دراسة تحليلية نحوية. الجامعة الوطنية الحديثة، إسلام آباد، باكستان.

الألوسي، شهاب الدين محمود. (2005). روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني. ط2، تحرير: إبراهيم شمس الدين وسناء بزيغ شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري. (2000م). البيان في غريب إعراب القرآن. تحرير: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الأرقم.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1999م). أسرار العربية. ط1، لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. ط1، تحرير: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1971م). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ. ط1، تحرير: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية.

البدري، بدر بن ناصر. (2010). اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة. جامعة الأمام بن سعود الإسلامية، مكتبة الرشيد، السعودية.

البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي. (1980م). السبعة في القراءات. ط2، تحرير: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (2004). معالم التنزيل، دار الكتب العلمية. بيروت.

البقاعي، عمر بن إبراهيم (ت885هـ). (د.ت). نظام الدرر في تناسب الآيات والسور. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

بن العبد، طرفة (ت564). (2002). الديوان. تحرير: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية.

توفيق، أحمد محمود زكريا. (2022). الإبهام في صاحب الحال وأثره في تنوع التفسير. ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها، 3(6).

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت427 هـ). (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحرير: الإمام أبي محمد بن عاشور، بيروت.

الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد. (1983). تفسير الثوري. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القادر بن عبد الرحمن. (1989). دلائل الإعجاز. ط2، تحرير: محمود شاکر، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الجزري، محمد بن يوسف (ت833هـ). (د.ت). النشر في القراءات العشر. تحرير: محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1998م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ط1، تحرير: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (د.ت). اللّمع في العربية. تحرير: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1985م). سر صناعة الإعراب. ط1، تحرير: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1990م). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط3، بغداد: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت597هـ). (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير. ط1، تحرير: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي.

حسان، تمام. (1993م). البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني. ط1، القاهرة: عالم الكتب.

حسان، تمام. (د.ت). اللغة العربية: معناها ومبناها. ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسين، حمدي محمد ضيف. (2020). إجراء ضمير الغائب مجرى اسم الإشارة في القرآن الكريم وأثره في التفسير. مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين أسوان، 3.

الحصري، سمير سعيد، و محمد أحمد سليمان. (2021). الانفرادات الهبطية في الوقف والابتداء. نماذج من سورة الأنعام. مجلة القلم، 22.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، (ت745). (1987م). تقريب المقرّب. ط1، تحرير: عفيف عبد الرحمن.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، (ت745). (1993م). تفسير البحر المحيط. ط1، تحرير: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، (ت745). (2015). منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. ط1، تحرير: شريف عبد الكريم النجار، يس أبو الهيجاء، الأردن: عالم الكتب.

الحديث.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (1999). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطفي، جرير بن عطية. (1986). الديوان. دار بيروت للطباعة والنشر.

الداني، أبو عمر. (2006). الاكتفاء في علم الوقف والابتداء. تحرير: جمال الدين محمد شرف، مصر: دار الصحابة للتراث.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت1403هـ). (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه. دار الإرشاد للشؤون الجامعية، دار اليمامة، دمشق.

الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت606). (2005). مفاتيح الغيب. ط1، بيروت: دار الفكر.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ). (1981). معاني الحروف. ط2، تحرير: عبد الفتاح شليبي، جدة: دار الشروق.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري (ت339هـ). (1988). معاني القرآن وإعرابه. ط1، تحرير: عبد الجليل شليبي، بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1984). حروف المعاني والصفات. ط1، تحرير: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1996). الإيضاح في علل النحو. ط6، تحرير: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (2004). البرهان في علوم القرآن. تحرير: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1977). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط1، القاهرة: دار الفكر.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1999م). المفصل في صنع الإعراب. ط1، تحرير: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز. (1990). نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز. ط1، تحرير: يوسف المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت483هـ). (د.ت). المبسوط. مصر: دار السعادة.

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. (1999). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. ط1، تحرير: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت.

السعيد، أحمد خضير عباس العلي. (2012). قرينة العلامة وأثرها في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط. مجلة العميد، العدد الخاص للقرآن الكريم، السنة الأولى، 31.12.

السلمي، عباس بن مرداس (ت18هـ). (1968). الديوان. ط1، تحرير: يحيى الجبوري، بغداد: دار الجمهورية.

ابن سليمان، مقاتل بن بشير. (2002). تفسير مقاتل بن سليمان. ط1، تحرير: عبد الله محمود شحاته، بيروت: دار إحياء التراث.

سمحان، محمد. (2021). المشترك النحوي في القرآن الكريم، كتاب " الدر المصون " انموذجاً " أمثلة جزئية وموجهات كنيّة". رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.

السمين الحلبي. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحرير: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.

سيبويه. (د.ت). الكتاب. ط1، تحرير: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988). كتاب سيبويه. ط3، تحرير: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد. (2008). شرح كتاب سيبويه، ط1، تحرير: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987). الإتيان في علوم القرآن. تحرير: محمد أبو الفضل، المحرر المكتبة العصرية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1988). معترك الأقران في إعجاز القرآن. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2004). الدر المنثور في التفسير المأثور. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحرير: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: المكتبة العصرية.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات. (1991). أمالي ابن الشجري. ط1، تحرير: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

شهاب الدين، أحمد بن إسماعيل. (2008). الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع. تحرير: سعيد بن غالب المجيدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة.

الطبرسي (1997). مجمع البيان في تفسير القرآن. ط1، تحرير: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الطبري، محمد بن جرير. (2005). جامع البيان في تأويل القرآن. ط4، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الطنطاوي، أحمد وديع. (2015). أسس توجيه النقد الإعرابي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. مجلة البحث العلمي، 16، 0-27.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (د.ت). تفسير التحرير والتنوير. تونس: دار سحنون.
- عباس، حسن (ت 1398). (د.ت). النحو الوافي. ط15، مصر: دار المعارف.
- عبد اللطيف، جاد السيد دفع الله. (2008). القضايا النحوية في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي في الربع الثاني من القرآن الكريم. جامعة أم درمان، السودان.
- عبد المجيد فلاح. (2011). آراء أبي حيان الأندلسي النحوية بين كتبه التنظيرية والتطبيقية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 29(116)، 11-42.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1381هـ). مجاز القرآن. ط1، مصر: مكتبة الخانجي.
- عرار، مهدي. (2003). ظاهرة اللبس في العربية جدل التوصل والتفاصيل. ط1، دار وائل للنشر.
- عرار، مهدي. (2012م). المشترك اللغوي في القرآن الكريم. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- العسقلاني، ابن حجر. (2002). لسان الميزان. ط1، تحرير: عبد الفتاح أبي غدة، تحرير: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- العسقلاني، ابن حجر. (د.ت). فتح الباري بشرح البخاري. ط1، مصر: المكتبة السلفية.
- عضيمة، محمد عبد الخالق. (2004). دراسات لأسلوب القرآن الكريم. تحرير: محمود شاكر، القاهرة: دار الحديث،.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (2007). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ط2، تحرير: عبد السلام محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط20، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1987). التبيان في إعراب القرآن. ط2، تحرير: علي البجاوي، بيروت: دار الجيل.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. ط1، تحرير: غازي مختار طليمات عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د.ت). مسائل خلافيّة في النحو. تحرير: محمد خير الحلواني، د.م.

عيسى، سعاد الشارف امبارك. (2022). اختلاف الإعراب وأثره في تعدد معاني التفسير. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(3).

غزة، كثيرة. (1971). الديوان. تحرير: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

غول، سمية، و فايزة حريزي. (2023).، الدلالة النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي، سورة الإسراء أنموذجا. دقاتر البحوث العلمية، 11(10).

ابن فارس، أبو الحسين احمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامه. تحرير: احمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العالمية.

فخري عبد الصبور. (2019). أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان: دراسة تطبيقية على البحر المحيط. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 8، 39-1.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي. (د.ت). المختصر في أخبار البشر. ط1، مصر: المطبعة الحسينية المصرية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). معاني القرآن. تحرير: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجا.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. (1995). الجمل في النحو. تحرير: فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. (د.ت). كتاب العين. تحرير: مهدي المخزومي.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر (ت 817 هـ). (د.ت). القاموس المحيط. ط8، تحرير: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (1973). تأويل مشكل القرآن. تحرير: السيد أحمد صقر، بيروت: المكتبة العلمية.

قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (1978). تفسير غريب القرآن. تحرير: السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت 620 هـ). (1969). المغني. ط1، تحرير: طه الزيني وآخرون، مكتبة القاهرة.

القرطبي، محمد بن أحمد (ت 671 هـ). (1996). الجامع لأحكام القرآن. ط5، بيروت: دار الكتب العلمية.

القزويني، جلال الدين (ت 739). (د.ت). الإيضاح في علوم البلاغة. ط3، تحرير: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل.

القيرواني، ابن رشيق (ت 463). (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. ط5، تحرير: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (د.ت). تفسير القرآن العظيم. ط1، تحرير: محمد حسين شمس الدين، لبنان: دار الكتب العلمية.

لطفي، عمر بن الشيخ أبو بكر. (2003). أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين. جامعة الأندلس، مكتبة أكاديمية العربية.

المالقي، أحمد بن عبد النور. (2002). رصف المباني في شرح حروف المعاني. ط3، تحرير: أحمد الخراط، دمشق: دار القلم.

المباركي، إبراهيم بن هادي محمد. (2020). المشكلة التركيبية في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، 21، 204-246.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1968). المقتضب. ط1، تحرير: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

محمود، أحمد الصغير. (2001). الأدوات النحوية في كتب التفسير. دمشق: دار الفكر.

المخزومي، مجاهد بن جبر التابعي. (1989). تفسير مجاهد. ط1، تحرير: محمد عبد السلام أبو النيل، مصر: دار الفكر الإسلامي الحديثة.

المرادي، أبو محمد. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ط1، تحرير: عبد الرحمن علي سليمان، الرياض: مكتبة الرشيد.

مكي، بن أبي طالب القيسي. (2010). مشكل إعراب القرآن. ط1، تحرير: أسامة عبد العظيم، بيروت: دار الكتب العلمية.

موسى، علي أسد. (2020). صور التعلّق بمعنى اللفظ عند معربي القرآن الكريم: السّمين الحلبي أنموذجاً. مجلة الجامعة المستنصرية.

النايعة. (د.ت). الديوان. ط2، تحرير: محمد أبو الفضل، دار المعارف.

النحاس، أحمد بن محمد (ت 338 هـ). (1988). إعراب القرآن. ط3، تحرير: زهير زاهد، بيروت:
عالم الكتب.

النحاس، أحمد بن محمد (ت338هـ). (2000). معاني القرآن. ط1، تحرير: محمد علي الصابوني،
جامعة ام القرى.

النحاس، أحمد بن محمد (ت338هـ). (2002). القطع والانتاف. ط1، تحرير: أحمد فريد المزيدي،
بيروت: دار الكتب العلمية.

النسفي، عبد الله بن أحمد. (2019). التيسير في التفسير. ط1، تحرير: ماهر أديب حبوش وآخرون،
إسطنبول، تركيا: دار اللباب للدراسات.

النيسابوري، الحسن بن محمد بن حسين القمي. (1996). غرائب القرآن و رغائب الفرقان. تحرير:
زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية.

الهروي، علي بن محمد. (1993). الأزهية في علم الحروف. ط1، تحرير: عبد المعين الملوحي،
دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن هشام. (2005). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ط2، تحرير: حسن حمد، بيروت: دار الكتب
العلمية.

الواحدى، علي بن أحمد (ت468هـ). (1415هـ). الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ط1، تحرير:
صفوان عدنان داوودي.

الواحدى، علي بن أحمد (ت468هـ). (د.ت). التفسير البسيط. عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية.

ابن الوردي. (1996). تاريخ ابن الوردي. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت). شرح المفصل. تحرير: أحمد السيد أحمد، بيروت: عالم الكتب.

يوسف، أنير الدين محمد بن أبو حيان الأندلسي، (ت 745). (1977). تحفة الأعراب بما في القرآن

من الغريب. تحرير: وزارة الأوقاف، بغداد: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي

الملاحق

ملحق (أ)

شهادة قبول نشر البحث المستل من الاطروحة

عنوان البحث: خفاء العلامة الإعرابية وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم ، البحث المحيط انموذجاً

Arab Institute of
Science and Research Publishing
National Research Center - Palestine



المؤسسة العربية
للعلوم ونشر الأبحاث
المركز القومي للبحوث - فلسطين

Date: 24 / 02 / 2024

التاريخ: 15 / شعبان / 1445 هـ

سعادة الباحثة / فريدة جميعان محمود القريناوي "حفظها الله"
كلية العلوم الإنسانية - جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / قبول بحث للنشر

تهديكم هيئة تحرير مجلة اللغة العربية وآدابها أطيب التحيات،
وتود إبلاغكم بقبول نشر بحثكم المقدم بعنوان:

خفاء العلامة الإعرابية وأثره في تعدد الأوجه الإعرابية
في القرآن الكريم، البحر المحيط أنموذجاً.

حيث تم التحكيم حسب الأصول، وسيحمل البحث معرف الوثيقة الرقمي:

DOI: 10.26389/AJSRP.F090224

وسيم نشره في 30 مارس 2024 بمجلة اللغة العربية وآدابها وهي مجلة علمية محكمة ربع سنوية
تصدر عن المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث/ المركز القومي للبحوث بدولة فلسطين.

وتقبلوا سعادتكم وافر التحية والتقدير،

رئيس التحرير

أ. د. ماهر فؤاد الجبالي



مجلة اللغة العربية وآدابها
ISSN: 2790-7317
e-ISSN: 2790-7309
ISBN: 2015-499

<https://journals.aisrp.com/index.php/ajals>



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**EFFECT OF SYNTACTIC
MULTIFUNCTIONALITY ON
POLYSEMY IN THE HOLY QURAN:
AL-BAHR AL-MUHEET AS A CASE STUDY**

**By
Fareda Krenawi**

**Supervisor
Prof. Mahdi Arar**

This Dissertation is Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D in Arabic Language and Literature, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus- Palestine.

2024

EFFECT OF SYNTACTIC MULTIFUNCTIONALITY ON POLYSEMY IN THE HOLY QURAN: AL-BAHR AL-MUHEET AS A CASE STUDY

By
Fareda Krenawi
Supervisor
Prof. Mahdi Arar

Abstract

This research focuses on the absence of the grammatical mark and its impact on the multiple grammatical interpretations and meanings in the Holy Qur'an, relying on the interpretation provided by "Al-Bahr Al-Muhit "by Abu Hayyan.

The grammatical mark in linguistic and grammatical books is closely related to the theory of the "Amil" (the factor). The "Amil" includes letters, verbs or their derivatives.

The verbal alteration includes differences in the visible vowel movements at the end of words, but for the discretionary alteration is inferring the diacritical marks that are not found for specific purpose or inhibitor as irregularity or construction and parsing sentences and some morphological inhibitors.

In this research, the researcher sheds light on this phenomenon using selected verses from the Holy Qur'an, demonstrating how the absence of the grammatical mark contributes to multiple grammatical interpretations. This is by relying on the interpretation provided by "Al-Bahr Al-Muhit "by Abu Hayyan, examining what it permits among these grammatical facets and what it rejects.

The research terms: The absence of grammatical mark, The discretion, The multiplicity of grammatical interpretations, The meaning, Abu Hayyan, Al-Bahr Al-Mohit, Weighting, Rejection.

Keywords: Effect of Syntactic; Multifunctionality; Al-Bahr Al-Muheet